



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

عام على سقوط الأسد...

«ظويث اليوم صفحة سوداء في تاريخ سورية والشعب السوري؛ صفحة كان شعبه بأكمله محشورا في هامشها الضيق، يعاني شتى صنوف العذاب والقهر والحرمان والالام والتهجير والفقر والمعتقات، بينما كان يحتل متنها بأكمله، الاستبداد والفساد والنهب والتغول على حقوق الناس وكراماتهم.»

قطع الشعب السوري خلال السنوات والعقود السابقة، درب الام طويلة ... وأن لتلك الحرب أن تنتهي، وأن للسوري أن ينظر إلى المستقبل عينا بعين، بثقة وبرأس مرفوع، وبامال عريضة بإعادة بناء البلاد العريضة على أهلها وإن جارت، وما هي بجائرة ولكن أولئك الذين تسلطوا عليها هم الجائرون.»

«تجارب الشعوب المختلفة تثبت أن رحيل السلطة لا يعني رحيل النظام، وأن عملية تغيير النظام تغييرا جذريا شاملا، سياسيا واقتصاديا-اجتماعيا، هي عملية أشد تعقيدا بكثير من مجرد رحيل رئيس وقدم رئيس.»

الشعب السوري يستحق أن تكفل نضالاته بنصر حقيقي مكتمل الأركان، وفي جوهر هذا النصر منع الانتقال من مستبد إلى مستبد ومن ناهب إلى ناهب... ولذا وبقدر ما يمكن لمساحة الفرح الراهن أن تكون واسعة، بقدر ما يمكنها أن تكون مؤقتة في حال لم ينتقل الشعب بشكل فعلي من هامش التاريخ إلى ممتنه عبر استلامه الفعلي للسلطة.»

الاقتباسان أعلاه، هما من البيان الذي أصدره حزب الإرادة الشعبية يوم سقوط الأسد، 8 كانون الأول 2024. اليوم، وبعد مرور عام كامل على فرار الأسد، تعيد الأحداث الكبرى التي حفل بها هذا العام على مختلف المستويات، تأكيد صحة هذه الكلمات، فما سقط حتى اللحظة هو السلطة، وما تزال أمام السوريين مهمة بناء النظام الجديد، والنهوض بالاقتصاد السوري وبالشعب السوري من تحت خط الفقر، بل وأضيفت إليها مهام وجودية تتعلق باستعادة الوحدة الكاملة الجغرافية والسياسية والسكانية للبلاد، وحفظ سلمها الأهلي ونبت التدمير الطائفي الشامل لمقدرات البلاد وأهلها وروحها وتاريخها، ووضع حد للتدخلات الخارجية المختلفة وعلى رأسها الاعتداءات الصهيونية بمختلف أشكالها، العسكرية والسياسية والإعلامية، والتي وصلت حد الإعلان عن هدف تقسيم سورية على أسس طائفية ودينية وقومية. أمامنا أيضا مهمة بناء جيش وطني يكون حاميا لكل السوريين بغض النظر عن أي انتماء آخر، ويكون محاييا تجاه السياسة...»

إن مختلف الأحداث التي مرت خلال هذا العام، من الساحل إلى السويداء إلى مؤتمر الحوار الوطني والإعلان الدستوري و«انتخابات» مجلس الشعب، وصولا إلى صدور القرار 2799، وغيرها الكثير، تعيد التأكيد على الحقائق التالية:

أولا: إن الأزمة السورية ما تزال مستمرة، بل وتزداد عمقا وهولا، على مختلف الصعد.

ثانيا: إن التدخلات الخارجية في الوضع السوري تزداد باستمرار، وتستند إلى الانقسام السياسي المفروض على السوريين، وإلى الفوارق الطائفية والدينية والقومية، وتعمل على تغذيتها.

ثالثا: إن الحل الوحيد، والمخرج الوحيد، كان وما يزال متمثلا في توحيد السوريين بغض النظر عن دين أو طائفة أو قومية، وتجميعهم حول برنامج حقيقي لإعادة بناء بلادهم ولتقرير مصيرهم بأنفسهم عبر مشاركة سياسية حقيقية في كل المجالات.

رابعا: المدخل نحو توحيد السوريين، كان وما يزال حلا سياسيا شاملا عبر تحقيق الأهداف والتوجهات الأساسية للقرار 2254، والذي يقوم جوهره على حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، عبر جسم حكم انتقالي غير طائفي، ودستور دائم وانتخابات حرة ونزيهة على كل المستويات.

خامسا: واحدة من أهم الأدوات في إنفاذ هذا الحل، هي المؤتمر الوطني العام الجامع والشامل لكل القوى السياسية والاجتماعية السورية، وصاحب الصلاحيات الكاملة، والذي يمكن للسوريين عبره وضع كل المشكلات الكبرى التي تواجههم على طاولته، للنقاش والتوافق حولها، وصولا إلى رؤية وطنية جامعة، وإلى إحياء حقيقي للهوية الوطنية السورية، وبالاستناد إلى إرث الأبناء المؤسسين، أبطال الثورة السورية الكبرى ضد المستعمر الفرنسي...»

بعد عام من سقوط سلطة الأسد

أين نحن الآن، وهل سقط النظام...؟! [04]

شؤون محلية



إنعاش أم إفشاء؟ جدل المقاسم الصناعية بين تشجيع الاستثمار ومخاوف الاستحواذ

24

ملف «سورية 2025»



تحديات حق تقرير المصير واغراء الانفصال في العالم المعاصر

22

ملف «سورية 2025»



حول مؤتمر الحوار الوطني

05

ملف «سورية 2025»



أين نحن الآن وهل سقط النظام

04

الجدل حول شرعية انتخابات الاتحاد العام لنقابات العمال

شهدت الساحة النقابية السورية مؤخراً ما اعتبر «إعادة تشكيل» الاتحاد العام لنقابات العمال، في خطوة اعتبرها الكثيرون ضرورية لتجديد قيادة النقابات بعد سنوات من التعيينات والإشكاليات الإدارية، ومع ذلك تشير تقارير متعددة إلى أن هذه العملية شابها مخالفات جسيمة تتعلق بقانون التنظيم النقابي السوري رقم 84 وخرقاً للمعايير الدولية لحرية النقابات.

الإطار القانوني:

قانون التنظيم النقابي

ينص المرسوم رقم 84 على المبادئ الآتية: أولاً- الانتخاب الديمقراطي حيث يجب انتخاب أعضاء اللجان النقابية والنقابات المهنية والاتحادات المهنية ومجلس الاتحاد العام من قبل الأعضاء أو من يمثلهم بشكل سري وحر. وثانياً- استقلالية النقابات ومنع أي جهة خارجية بما في ذلك السلطة التنفيذية من التدخل في اختيار القيادات. وثالثاً- يضمن القانون تمثيل الأعضاء حيث يحق لكل عضو الانضمام والترشح والانتخاب دون تمييز. ورابعاً- الشفافية والمساءلة حيث تنظم الانتخابات وفق لوائح واضحة ويتم الإعلان عن النتائج بشكل رسمي مع حق الطعن القانوني عند وجود مخالفات.

الواقع العملي

للانتخابات الأخيرة

رغم كل هذه الأحكام القانونية كشفت تقارير إعلامية ونقابية عن مخالفات شملت اعتماد التعيين بدلاً من الانتخابات، حيث تم ملء بعض المناصب القيادية عبر تكليف إداري دون إجراء انتخابات حقيقية، وتدخلت السلطة التنفيذية وجهات

مرتبطة بالحكومة في اختيار أعضاء الاتحاد العام. وغابت الشفافية حيث لم تنشر اللوائح الانتخابية، ولم ينفذ إشراف مستقل على العملية ما قلل من مصداقية النتائج. وهناك تمثيل ناقص للأعضاء حيث مُنعت بعض الفئات من الترشح أو الانتخاب مما أدى إلى تمثيل غير متوازن داخل الاتحاد العام.

لماذا تعد هذه الممارسات

مخالفة قانونية وحقوقية

أولاً: خرق مبدأ الديمقراطية النقابية، حيث إن اعتماد التعيين بدلاً من الانتخاب يقضي على إمكانية العمال في اختيار ممثليهم بحرية ونزاهة ويحرمهم من الرقابة على من يمثل مصالحهم.

ثانياً: تفريغ مفهوم الاستقلالية، لأن تدخل جهات تنفيذية أو سياسية

في اختيار قيادات النقابات يحول النقابات إلى امتداد للسلطة، مما يضعف ويشل حركتها بدلاً من أن تكون جسماً مدنياً يمثل العمال ويدافع عن مصالحهم. ثالثاً: تعد هذه الانتخابات انتهاكاً للنظام الداخلي، فيما أن المرسوم 84 يحدد آليات انتخاب واضحة فإن تجاوز ذلك يشكل انتهاكاً للنص القانوني ذاته، وكل الترشيحات والتعيينات خارج إطار الانتخابات قانوناً غير شرعية.

وهذا يخلق تأثيراً سلبياً على ثقة العمال بالاتحاد العام، إذا رأت القاعدة أن القيادات إذا لم تنتخب انتخاباً فقد ترفض شرعيتها، وهذا يضر بوظيفة النقابات كممثل لمصالح العمال.

وبما أن المرسوم التشريعي رقم 84 يؤسس على الانتخابات التمثيلية في كل مستوى نقابي، فإن أي تعيين

بدلاً من الانتخاب هو إخلال بالنص القانوني، ويضعف من استقلالية ونزاهة العمل النقابي. وإذا كان الهدف كما يقال إعادة تنظيم أو ملء شواغر في فترة انتقالية، فلماذا لا تنفذ انتخابات شفافة. إن عدم الالتزام بهذا يضع إعادة التشكيل في إطار إدارة إدارية للنقابات وليس تمثيلاً حقيقياً، وهذا يتنافى مع مبادئ القانون نفسه.

التناقض مع المعايير الدولية

تتعارض الانتخابات الأخيرة مع الاتفاقية رقم 87 و98 التي تضمن حرية الانضمام والتنظيم والنقابات المستقلة والحق في انتخابات حرة ونزيهة، وتفيد بأن أي تدخل إداري أو سياسي يقوض هذه الحقوق ويحول النقابات إلى أدوات سياسية، وهو ما حصل في الانتخابات الأخيرة



وفق تقارير. وتظهر الانتخابات الأخيرة للاتحاد العام لنقابات العمال انتهاكات واضحة لقانون التنظيم النقابي، وتعارضاً مع المعايير الدولية لحرية النقابات. ولتعزيز شرعية النقابات يجب إجراء انتخابات حقيقية وديمقراطية لجميع المناصب القيادية وضمان استقلال النقابات عن أي جهة سياسية أو تنفيذية، ونشر لوائح انتخابية واضحة والإشراف على العملية بشكل مستقل، وفتح آليات طعن قانونية فعالة لجميع الأعضاء، وضمان تمثيل عادل لكل الأعضاء في جميع المستويات النقابية. إن الالتزام بهذه الإجراءات لا يعيد فقط الشرعية إلى الاتحاد العام، بل ويعزز حقوق العمال والمهنيين ويضع النقابات في مسار ديمقراطي يحمي استقلالها وفعاليتها.

الطبقة العاملة



إنكلترا: إضرابات مطار بيدفوردشاير

أعلنت نقابة يوناييت أن موظفي تسجيل الوصول ومناولة الأمتعة في شركة إيزي جيت في مطار بيدفوردشاير، الذين يعملون لدى مجموعة دي إتش إل، سيضربون عن العمل لمدة ستة أيام بسبب نزاع على الأجور، بعد أن صوت العمال، وهم أعضاء في النقابة، لصالح الإضراب. وأضافت النقابة أنه من المقرر أن ينفذ نحو 200 عامل إضراباً في أيام محددة بين 19 من الشهر الجاري و29 منه، بعد رفضهم عرضاً من الشركة بزيادة رواتبهم بنسبة 4.5%. من جهتها أعربت شركة دي إتش إل عن التزامها بإجراء محادثات بناءة للتوصل إلى حل. وصرح المسؤول الإقليمي في النقابة: «نعلم أن الركاب الذين سيسافرون في هذه التواريخ سيضربون بالقلق، لكن مسؤولية النزاع يقع بالكامل على عاتق دي إتش إل، التي تستطيع تحمل تكاليف دفع أجور كافية لهؤلاء العمال، لكنها تختار عدم القيام بذلك».



كوريا الجنوبية

في الرابع من هذا الشهر، بدأ المؤتمر الوطني للتضامن مع العاملين في المدارس، الذي يضم المقر الوطني للخدمات العامة للتعليم، والاتحاد الوطني للمرأة، والاتحاد الوطني لعمال المدارس، إضراباً عاماً لمدة يومين، منذ الرابع من هذا الشهر. وشارك في الإضراب أكثر من 7000 مسؤول تعليمي في كيونغغي ودايجيون وتشونغنام، وبلغت نسبة المشاركة ما يقارب 30% من المدارس في هذه المقاطعات، وفقاً لوزارة التعليم. يأتي هذا الإجراء الجماعي للعمال النقابيين في المدارس، بعد انهيار المفاوضات بين الائتلاف الوطني لنقابات عمال المدارس والسلطات التعليمية في أواخر الشهر الماضي، وتطالب النقابات برفع رواتب الحد الأدنى للأجور، ودفع الأجور خلال العطلات، وحل مشاكل حوادث العمل، وتحسين بيئة العمل، وتحسين المرافق. ومن المقرر أن يستأنف الجانبان المفاوضات في الحادي عشر من الشهر الجاري.



الهند إضراب موظفي خدمة الإسعاف

دخل الإضراب المفتوح لموظفي خدمة الإسعاف رقم 108 لدى شركة Services Health Green EMRI في ولاية أسام، الهندية، يومه الرابع في 5 كانون الأول الجاري، حيث كثف العمال المحتجون احتجاجاتهم بعد فصل أكثر من 500 موظف من الخدمة. ونظم الموظفون، الذين يعتصمون منذ الأول من هذا الشهر، مظاهرة بلا قمصان، تهدف إلى إيصال رسالة مفادها أن الإدارة «تركهم مكشوفين ومطالبهم غير مسموعة»، وتعبيراً عما وصفوه بإهمال الحكومة للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية. رفض العمال إنهاء الإضراب، مؤكدين استمرار الاحتجاج حتى تستجيب الحكومة لمطالبهم التي طال انتظارها. ويتمحور الاحتجاج حول ثلاثة مطالب رئيسية: تسوية أوضاع ما يقرب من 3000 عامل، وضمان أجور عادلة، ورفع التعويضات عن ساعات العمل الإضافية. من جهته صرح رئيس الوزراء بأن الحكومة لن تتخرب في أي نقاشات، وهدد المضربين بالفصل.



اتفاق بين شركة طيران نيوزيلندا وعمالها

أعلنت طيران نيوزيلندا أنها توصلت إلى اتفاق «مبدئي» مع النقابات التي تمثل طاقم الضيافة الإقليمي للطائرات التوربينية والطائرات عريضة البدن، التي سحبت إشعار الإضراب عن العمل، الذي كان مقرراً في 18 كانون الأول الجاري، والذي لوحث به النقابات إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع شركة الطيران بشأن الأجور وشروط العمل. وصرحت نقابة «إي تو»، التي تمثل هؤلاء العمال، بأنها أجلت إضرابها المخطط له بناءً على التقدم المحرز، الذي يعد مؤشراً جيداً على إمكانية تحقيق تقدم، وأن المفاوضات لا تزال جارية بين النقابات وإدارة طيران نيوزيلندا. وأضافت، بأن الإضراب سيقام إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول 18 كانون أول. وأشارت إلى أن الطواقم لا ترغب في التسبب في اضطراب قد يضر بالركاب، لكنه الأداة الوحيدة المتاحة لهم في حال فشلت المفاوضات.

السياسات الأجرية التمييزية في القطاع الصحي... بين النفي والتأكيد... جوهر المشكلة واحد



لم يعد الجدل حول الرواتب في القطاع الصحي مجرد نقاش تقني أو خلاف على أرقام هنا أو هناك. فبينما تنفي وزارة الصحة تصريحات منسوبة إلى وزيرها عن رفع الأجور، وتوضح أن الحديث يخص «مشفى القلب» المرتبط باتفاقية تعاون مع وزارة الصحة التركية، تتكشف صورة أعمق وأكثر خطورة... تكريس بنية أجرية غير عادلة، قائمة على الاستثناءات والتجزئة، بدل وضع سياسة شاملة تنصف جميع العاملين في القطاع الصحي العام.

عادلة، وغير منسجمة مع حجم المسؤوليات الحيوية التي يتحملها العاملون.

الأجور الصحية ليست مئة بل ضرورة لسلامة المجتمع

القطاع الصحي ليس قطاعا عاديا، بل العمود الفقري لسلامة المجتمع واستقراره.

فكيف يمكن لطبيب مختص مسؤول عن حياة المرضى أن يعمل وهو لا يستطيع تأمين حاجاته الأساسية؟

كيف يطلب من ممرض يعمل لساعات طويلة ومرهقة وفي قلق مستمر أن يؤدي مهامه بدقة بينما راتبه أقل من الحد الأدنى للمعيشة؟

كيف نتوقع من عامل خدمات في مشفى أن يحافظ على أعلى معايير النظافة والتعقيم بينما يعمل بأجر لا يغطي مواصلاته؟

إن العدالة الأجرية هنا ليست مطلبا فنيا، بل هي شرط لسلامة النظام الصحي نفسه.

تمييز في الأجور... لا في المهام

أسلوب إدارة ملف الرواتب عبر الاستثناءات-مشفى محدد، مشروع معين، اتفاقية تعاون خاصة- يظهر أن تحسين الأجور ليس قائما على رؤية وطنية واضحة، بل على منطق تعاقدى خارجي ينتج طبقات داخل القطاع الصحي الواحد:

كادر راتبه محسن لأن جهة أجنبية قد تدخلت. وكادر آخر يعمل في ظروف أصعب وربما بخبرة أعلى، لكن يترك تحت سقف أجور متاكلة لا تكفي لسد الحد الأدنى من الاحتياجات اليومية.

أما المفارقة الأكبر فهي أن هذا التمييز لا يستند إلى حجم العبء أو درجة الخطورة أو ساعات العمل... بل إلى موقع العامل ضمن خارطة التمويل. فبدل عدالة الأجر مقابل المسؤولية، نعيش عدالة الأجر مقابل الحظ.

بين النفي والتأكيد...

تبقى الحقيقة الأساسية

سواء صحت الأرقام المتداولة عن مبالغ الأجور أم لم تصح، فإن مجرد طرحها ثم نفيها يكشف خلافا جوهريا؛ لا توجد سياسة أجر وطنية واضحة للقطاع الصحي، ولا توجد آلية شفافة لتحديد رواتب الأطباء أو الممرضين أو الإداريين أو عمال الخدمات.

الوزارة تسارع إلى نفي تعميم الأجر على كل القطاع وتحدهد في مشفى وحيد، لكنها لا تسارع إلى طرح بديل، ولا إلى الاعتراف بأن الأجور الحالية في القطاع الصحي- في ظل تدهور المعيشة- أصبحت غير كافية، وغير

الاختصاص إلى عمال النظافة والخدمات، لأن الجميع يشكلون سلسلة واحدة. وأي ضعف في حلقة منها ينعكس على سلامة المرضى.

حالة من الإحباط بين العاملين.

الحل...

سياسة أجرية عادلة تشمل الجميع

القطاع الصحي يحتاج إلى إصلاح من نوع مختلف، يقوم على ثلاث قواعد أساسية:

أجر يكفي لتغطية الاحتياجات المعيشية الأساسية بما يضمن كرامة العامل وقدرته على الاستمرار.

أجر متناسب مع حجم المهام والخطورة والمسؤوليات، وسلم رواتب واضح وشفاف، بعيد عن الاستثناءات والاتفاقيات الجزئية.

عدالة تشمل كل العاملين من أعلى درجات

العدالة ليست ترفاً

إن أي نقاش حول الرواتب يجب ألا يبقى رد فعل على تسريب أو إشاعة أو نفي. القضية أعمق... هل نريد قطاعا صحيا قادرا على العمل، أم قطاعا يبقى واقفا «بالمساعدات» أو «بالمشاريع الخاصة» فقط؟ إن العدالة الأجرية ليست ترفا ولا تفضلا من الدولة على موظفيها، بل حقا وضرورة وضمانة لسلامة المجتمع كله.

التمييز الأجرى

يخلق نزيف كفاءات لا ينتهي

حين تحسن أجور فئة محددة وتترك بقية الفئات في ظروفها... تكون النتيجة واضحة:

هجرة داخلية نحو المؤسسات أو المشاريع ذات التمويل الأفضل.

وهجرة خارجية لمن يمتلك القدرة. وانهايار في جودة الخدمات في المؤسسات الأضعف.

وبذلك يتحول النظام الصحي إلى نظام «جزر معزولة»؛ مؤسسات غنية وأخرى فقيرة، كفاءات تتكدس هنا وتغيب هناك، وتعميم

هل مهمة وزارة الطاقة أصبحت تضيق الخناق على المواطن؟



والآن، مع كل هذا الضغط الاقتصادي، تظهر نوايا رفع تعرفة استهلاك المياه أيضا. فهل مهمة وزارة الطاقة هي إدارة موارد الدولة؟ أم إدارة المزيد من الأعباء على شعب أنهكته السنوات، الفقر، والبطالة، وانهايار القدرة الشرائية؟

حديث عن العدادات الذكية

وترشيد الاستهلاك، بينما المشكلة الأساسية أكبر

جاء في الاجتماع أيضا الحديث عن: العدادات الذكية- ترشيد الاستهلاك- حصاد مياه الأمطار- استثمار الينابيع- خطط لإعادة تأهيل البنية المائية.

كلها نقاط جميلة على الورق، لكنها لم تعد تقنع أحدا.

فالمواطن لم يعد يحتاج خطابات «استدامة» و«تنسيق جهود»، بل يحتاج قدرة على دفع فاتورة

واحدة دون أن يضطر للاقتراض أو التخلي عن حاجات أساسية.

كيف يعقل رفع تعرفة المياه في بلد يعاني واحدا من أعلى معدلات الفقر؟

كيف يمكن الحديث عن رفع تعرفة المياه بينما:

الرواتب لا تكفي لأيام؟ الأسعار تحلق كل أسبوع؟

في 1 كانون الأول 2025 عقدت وزارة الطاقة اجتماعاً مع المنظمات العاملة في قطاع المياه، اجتماع قيل إن هدفه «تعزيز استدامة الخدمات المائية» و«تنسيق الجهود»، لكنه بدأ- كغيره من الاجتماعات الأخيرة- وكأنه حلقة جديدة في مسلسل تحميل المواطن وحده كلفة الانهيار.

ووفقا لما جرى عرضه خلال الاجتماع، فقد شددت الوزارة على «ضرورة تحديث نظام التعرفة بشكل عادل»، لكن التجربة تخبرنا أن كلمة «عادل» هنا ما هي إلا مقدمة لفظية لشيء واحد فقط: زيادة التعرفة.

من تحرير أسعار المشتقات... إلى

تعرفة الكهرباء... والآن المياه!

منذ أن بدأت الحكومة بسياسة «تحرير الأسعار»، ترك المواطن لمصيره.

تحرير أسعار المشتقات النفطية؟

تم.

رفع تعرفة الكهرباء؟ أنجز.

وفي وقت كان ينتظر فيه أن تتحدث الوزارة عن دعم، أو حماية اجتماعية، أو إصلاح فعلي للقطاع، خرجت لتلتمح- بشكل مباشر أو مبطن- إلى تعرفة جديدة. وهكذا، يبدو أن الوزارة لا تبتكر حلولاً، بل تبتكر رسوماً جديدة... على حساب المواطن، ودائماً المواطن.

المواطن لم يعد يحتمل... والوزارة

تصر على تجاهل الواقع

اجتماع 1 كانون الأول 2025 لم يكن رسالة طمأنة.

كان جرس إنذار جديد يخبر الناس بأن ما تبقى لهم من قدرة على الصمود قد يتآكل قريبا إذا تم

المساس بأخر خدمة أساسية... المياه.

البنية التحتية مهترئة؟

الانقطاع المتكرر يجعل الحصول على المياه أصلا حدثاً؟

أي عدالة اجتماعية في أن تحمّل الأسر المرهقة كلفة فشل السياسات،

بينما لا تُقدّم لها خدمات مستقرة ولا مياها نظيفة بوضع يليق بالحد الأدنى من حقوق الإنسان؟

بعد عام من سقوط سلطة الأسد...



يصادف صدور عدد قاسيون هذا، ذي الرقم 1255، يوم الإثنين 8/12/2025، أي في الذكرى السنوية الأولى لسقوط سلطة الأسد. وإذا كان من حق السوريين، بعد عقود من الظلم والنهب والقمع، أن يحتفلوا بهذه الذكرى، فإن من حقهم أيضاً أن يدرسوا ما جرى خلال سنة ما بعد السقوط، على مختلف المستويات والصدى، الاقتصادية-الاجتماعية المعاشية، والديمقراطية، والوطنية، والأمنية، والثقافية... إلخ، ليحددوا هل يتم السير فعلاً في الاتجاه الصحيح المطلوب الذي يخدم الشعب السوري ويرفع المضالم عنه ويفتح أمامه طريق التطور والتقدم والازدهار، أم أن السير يجري باتجاه معاكس يعيد تعظيم المخاطر الكبرى التي تهدد وحدته وسلمه الأهلي واستقلال بلاده ووحدتها الجغرافية-السياسية.

رابعاً: مجازر الساحل
خامساً: اتفاق 10 آذار
سادساً: الإعلان الدستوري
سابعاً: ملف السويداء
ثامناً: الاعتداء «الإسرائيلي» على قيادة الأركان
تاسعاً: حول المؤتمر الوطني العام
عاشراً: كلمة حول المركزية واللامركزية
حادي عشر: حول «انتخابات» مجلس الشعب
ثاني عشر: حول التوجه الاقتصادي للسلطات الجديدة
ثالث عشر: الموقف من المباحثات مع «إسرائيل»
رابع عشر: حول القرار 2799
خامس عشر: المظاهرات في الساحل السوري
سادس عشر: أهم أداة للتدمير الشامل: الطائفي

في إطار المراجعة الضرورية لما جرى خلال عام، اخترنا في عدد قاسيون هذا، أن نجمع في مكان واحد، المواقف الأكثر أساسية التي عبر عنها حزب الإرادة الشعبية خلال عام مضى، من مختلف المحطات الكبرى التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة، ليكون هذا التجميع واحدة من أدوات البحث والتفكير في يد كل الوطنيين السوريين، وهم يمرون بالذكرى الأولى لسقوط الأسد، ويعملون من أجل سورية موحدة وحررة وسيدة ومستقلة حقاً وفعالاً.
في هذا الإطار، سنعرض بيانات وافتتاحيات ومقالات أصدرها الحزب، في 16 محطة أساسية مرتبة زمنياً من لحظة السقوط يوم 2024/12/8، وحتى يومنا هذا، وكالتالي:
أولاً: يوم السقوط
ثانياً: العدوان الصهيوني الذي تلا السقوط
ثالثاً: حول «مؤتمر الحوار الوطني»



أولاً: يوم السقوط: بيان إلى الشعب السوري: نحو سورية الجديدة!

نقطة علام أخرى أساسية، هي الموقف الثابت المتجذر للشعب السوري من القضية الفلسطينية بوصفها قضيتهم، وموقفه الحاسم تجاه الجولان السوري المحتل، أرضاً سورية يجب استرجاعها بكل السبل.
إننا في حزب الإرادة الشعبية، وإذ نهئى الشعب السوري على طوي صفحة سوداء من تاريخه، ونتمنى له أن تهنأ عيونه باستراحة المحارب التي يعيشها الآن، فإننا نؤكد أن النضال لتحقيق الحرية الكاملة للشعب السوري ولتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة إعمار البلاد وعودة المهجرين إليها، ما يزال طويلاً وشاقاً، ويحتاج إلى الجهود الصادقة المحبة لسورية وأهلها، ويحتاج بشكل خاص للكفاءات الكثيرة التي تركت سورية مضطراً... وسورية اليوم تنتظر هؤلاء كلهم، وعلى أحر من الجمر...

■ حزب الإرادة الشعبية
دمشق 2024/12/8

هي عملية أشد تعقيداً بكثير من مجرد رحيل رئيس وقدم رئيس. الشعب السوري يستحق أن تكلل نضالاته بنصر حقيقي مكتمل الأركان، وفي جوهر هذا النصر منع الانتقال من مستبد إلى مستبد ومن ناهب إلى ناهب... ولذا وبقدر ما يمكن لمساحة الفرص الراهن أن تكون واسعة، بقدر ما يمكنها أن تكون مؤقتة في حال لم ينتقل الشعب بشكل فعلي من هامش التاريخ إلى متنه عبر استلامه الفعلي للسلطة.
الاستلام الفعلي للسلطة يعني امتلاك برنامج متكامل لليوم التالي؛ نقطة العلام الفارقة في هذا البرنامج هي أي اتجاه اقتصادي-اجتماعي ينبغي أن تسير فيه البلاد، وجوهر هذه النقطة وغايتها، ينبغي أن تكون العدالة الاجتماعية الحقيقية بعيداً عن اللبلة المتوحشة التي طبقتها السلطة السابقة، والتي تعدنا بمواصلتها قوى متعددة من تلك التي ستتحول إلى جزء من السلطة القادمة.

ولكن السوريين أهل لها، وكلمة السر الأولى في تجاوزها، هي وحدة الشعب السوري وتضامنه وتكافله وصيانتته لمؤسسات دولته وحنوه على بعضه البعض، وتساميه عن عقليات الثأر والانتقام، واحتكامه لإرثه الأخوي العميق.
ما يطالبنا به وطننا اليوم، كسوريين، هو أن نعمل معاً لتأمين انتقال سلس وسلمي للسلطة، بحيث يتم في هذه المرحلة تشكيل مرجعية جامعة وظيفتها تأمين الوصول إلى الدستور الجديد والانتخابات الحرة الزهية الديمقراطية، لتمكين الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه، والاستناد في ذلك إلى القرار 2254 الذي ما يزال صالحاً تماماً كخارطة طريق لمرحلة انتقال سياسي سلمي وسلس نحو سورية موحدة بالكامل، شعباً وأرضاً.
تجارب الشعوب المختلفة تثبت أن رحيل السلطة لا يعني رحيل النظام، وأن عملية تغيير النظام تغييراً جذرياً شاملاً، سياسياً واقتصادياً، اجتماعياً،

طويلاً اليوم صفحة سوداء في تاريخ سورية والشعب السوري؛ صفحة كان شعبنا أكمله محشوراً في هامشها الضيق، يعاني شتى صنوف العذاب والقهر والحرمان والآلام والتهميش والفقر والمعتقلات، بينما كان يحتل متنها بأكمله، الاستبداد والفساد والنهب والتغول على حقوق الناس وكراماتهم.

قطع الشعب السوري خلال السنوات والعقود السابقة، درب الأم طويلاً... وأن لتلك الدرب أن تنتهي، وأن للسوري أن ينظر إلى المستقبل عيناً بعين، بثقة وبرأس مرفوع، وبآمال عريضة بإعادة بناء البلاد العزيزة على أهلها وإن جارت، وما هي بجائرة ولكن أولئك الذين تسلطوا عليها هم الجائرون.
الأمل الذي يملأ النفوس اليوم، هو أمل مشحون بطاقات كبرى، وينبغي له أن يكون أملاً مسلحاً بالحذر والهدوء والحكمة والعقل... أمل تحتضنه قلوب حامية ملتتهبة، وتحمله عقول باردة حكيمة.
الصعوبات والتحديات جسيمة وضخمة،

أين نحن الآن، وهل سقط النظام...؟!

ثانياً: العدوان الصهيوني الذي تلا السقوط - نداء إلى الشعب السوري



لم تكد تمر ساعات قلائل على رحيل السلطة الغاشمة السابقة، حتى سارع «الإسرائيلي» إلى توسيع عدوانه الشامل على الأرض السورية والشعب السوري، من قصف وهجمات جوية هي الأعنف منذ حرب تشرين عام 1973، استهدفت مقرات ومعدات وأسلحة هي ملك الشعب السوري وجزء من عوامل قوته، إلى التغول على جبل الشيخ العزيز ومناطق متعددة ضمن محافظة القنيطرة، والقفز فوق القرار 338، وإنهاء اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 من طرف واحد، ناهيك عن الاستمرار في احتلال جولاننا السوري.

المنطقة أشد مشاعر البغض والكره والتعالي والتكبر والتجبر والحقد. وسلوك «الإسرائيلي» يعكس فهمه لارتباط الشعب السوري بأرضه وحرصه على كل ذرة من ترابها، وحرصه على كرامته وسيادته، وفهمه أن عداء الشعب السوري للاحتلال «الإسرائيلي»، كان دائماً أصق وأنبل من كل ما تم القاؤه من شعارات مجانية من جانب السلطات المختلفة. وإن كان شعار المقاومة قد تمت الإساءة إليه عبر الإتجار الرخيص به لمصالح شخصية ضيقة، فهذا لا يعني بحال من الأحوال أن السوريين أضعوا أو سيضيعون البوصلة التي تتجه دائماً صوب الجولان وصوب القدس.

أيها الشعب السوري الكريم

علينا أن نحافظ على النصر المنجز والذي ما يزال غير مكتمل، عبر التضامن والتكافل فيما بيننا، وتجهيز العديد والعدة، سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً، لمنع الأفعى الصهيونية من لدغنا في قلب فرحنا، وعلينا أن نبقي نصب أعيننا أن أحد معايير حكمنا على أي سلطة قادمة، مؤقتة ومن ثم منتخبة، ينبغي أن يكون الموقف الواضح اللفظي والعملي من الاحتلال «الإسرائيلي». على المجتمع الدولي أيضاً أن يتخذ مواقف واضحة وعملية في الدفاع عن القانون الدولي،

إن جوهر السلوك «الإسرائيلي» العدواني الراهن، يكمن في النقاط التالية: أولاً: السعي إلى تنغيص فرح السوريين وتثبيطهم وإحباطهم والفت في عزائمهم، ومحاوله «ترويضهم» بشكل استباقي؛ لأن «الإسرائيلي» يعلم علم اليقين أن عدوه الحقيقي كان وما يزال هو شعوب المنطقة بأسرها، وبينها الشعب السوري الذي دفع الغالي والثمين طوال عقود في مواجهة هذا الاحتلال.

ثانياً: يعكس سلوك «الإسرائيلي» قناعته العميقة بأن ما جرى في سورية يوم أمس قد أفقده أحد «ضمانات» أمنه؛ حيث تاجرت السلطة السابقة بالقضية الوطنية بالكلام والشعارات طوال عقود، بينما كان سلوكها في إضعاف سورية وشعبها على كافة الصعد أحد أفضل الهدايا التي تم تقديمها للعدو، ناهيك عما يمكن التكهن به، وسيكشفه التاريخ لاحقاً، من علاقات من تحت الطاولة وفي الغرف المغلقة. ثالثاً: إذا كان أحد أهم دوافع نضال الشعب السوري ضد السلطة السابقة هو رفضه الضيم والذل والاعتداء على سيادته وكرامته ولقمة عينه من جانب سلطة غاشمة، فإنه لم ولن يقبل أن يعيش صاغراً ذليلاً أمام احتلال إجرامي حاقد يكن للشعب السوري ولكل شعوب

إن التوازن الدولي الجديد، والتغيرات الكبرى التي تحصل، تعيد التأكيد على أن «الإسرائيلي» ومعه الأمريكي، ذاهبون باتجاه خسارة استراتيجية في منطقتنا، وعلينا كسوريين أن نسرع هذه العملية وألا نسمح للصهيوني بتنغيص فرحنا وتهديد المستقبل الجديد لبلادنا الذي ما يزال في طور الولادة...

■ حزب الإرادة الشعبية
دمشق 2024/12/9

وعلى مؤسسة الأمم المتحدة أن تخرج من حالة السبات وانعدام الحيلة والتواطؤ الفعلي مع الكيان، وأن تلعب دورها، وإلا فإنها تراكم عوامل نهايتها القريبة. وعلى الدول الضامنة للتحويلات الجارية في سورية، وضمننا تركيا وروسيا على الخصوص، وتلك التي لها نقاط مراقبة عند خط فك الاشتباك، ونقصد روسيا بالذات، أن تضطلع بدورها وأن تتحمل مسؤولياتها القانونية بأسرع وقت وبشكل عملي وحاسم.

ثالثاً: حول «مؤتمر الحوار الوطني»



ولكن الحقيقة هي أن الشرعية الداخلية قبل كل شيء، وتأتي من الشمول والتشارك، وسعة التمثيل والتوافق الحقيقي على قضايا البلاد الكبرى، ومن ثم عبر العمل الحقيقي، لا الشكلي الاستعراضي، على حل المشكلات وتكريس السلم الأهلي، وإعادة إنتاج السوق السورية الواحدة لتأمين إعادة إقلاع الاقتصاد الوطني. وأما السعي وراء «الشرعية» الخارجية، والغريبة خصوصاً، على أمل رفع العقوبات، فهو قبض للريح وسعي وراء السراب. وكل تأخير في حسم الخيارات الوطنية الداخلية بانتظار عطف الخارج من شأنه أن يزيد من التوترات والتهديدات والمخاطر بأشكالها المختلفة.

الاجتماع الذي جرى هو خطوة أولى، تحتاج لعمل جدي كي لا يتحول إلى فرصة ضائعة؛ الأمر الذي يتطلب استكمالاً بشكل حقيقي وسريع بالاتجاه نحو البحث عن الشرعية في الداخل، ومن خلال برنامج عمل واضح، تشاركي، واسع التمثيل، يشعر من خلاله السوريون، كل السوريين، بأنهم ممثلون بشكل حقيقي.

ما يريدون، ولكن لا يجري تفاعل حقيقي بين أرائهم، ولا توجد ضمانات أن يتم الالتزام بما يتم الوصول إليه من نتائج، باعتبارها توصيات غير ملزمة... هذا كله يرجح كفة الشكالية والاستعراض، على كفة التعامل الجدي المسؤول مع الوضع الخطير في البلاد، وضرورة البحث عن حلول حقيقية وسريعة. غابت عن البيان الختامي أمور شديدة الأهمية لحاضر سورية ومستقبلها، بينها: الديمقراطية كمطلب حق للشعب السوري، وأداة في الدفاع عن مصالحه وحرية، وكذلك الفصل بين السلطات كأداة من أدوات الحكم، ناهيك عن أن أولوية الأولويات المتعلقة بالوضع المعيشي للسوريين لم تأخذ الحيز الذي تستحقه وتحتاجه، لا من حيث النقاش، ولا من حيث النتائج.

الخلاصات

يتوهم البعض أن عقد مؤتمر للحوار بهذا الشكل المقتضب المتعجل، يمكنه أن يحقق «شرعية» ما، وخاصة خارجية،

النهائية، ولذلك فإن تشكيلة اللجنة التحضيرية التي جاءت منخفضة التمثيل السياسي والاجتماعي، انعكست على تشكيلة الاجتماع نفسه، وجعلته مؤتمراً غير مكتمل الأركان، غابت عنه قوى وتيارات أساسية ضمن البلاد، سواء في الشمال الشرقي، أو غيره من مناطق البلاد، ما أدى لإضعاف قدرته على تحقيق وظيفته كأساس لاستعادة الوحدة الوطنية ولاستكمال توحيد سورية. التعجل والفوضى في طريقة إجراء الحوارات الفرعية، وفي طريقة إرسال الدعوات قبل 24 ساعة، تسببت بغياب عدد مهم من المدعوين، ما عزز وفاقم من مشكلة سعة التمثيل وشموله.

الوقت القصير جداً المخصص لنقاش وحوار مشكلات مترابطة منذ عقود، جعل من المستحيل الدخول في حوارات ونقاشات حقيقية تنتج توافقات وحلولاً إبداعية، هي في الحقيقة ضرورة قصوى للخروج من الوضع الصعب الذي تعيشه البلاد على المستويات كافة، وحول الاجتماع إلى منصة يقول ضمنها المدعوون

توافقات حقيقية تعيد لم شمل الشعب والبلاد، بعد سنوات من الحرب والتهجير وتقسيم الأمر الواقع. عبر عدد من المشاركين الذين استقصينا آراءهم عن رضاهم العام عن التجربة، وعن أنهم تمكنوا من التعبير عن آرائهم بحرية كاملة، وأثنا على عمليات التيسير، وعلى الجوانب الرمزية ضمن المؤتمر، بما في ذلك انعقاده في قصر الشعب. حملت البنود التي خرج بها البيان الختامي سمات إيجابية رغم عموميتها وبعض السلبات ضمنها، وجاءت متوافقة إلى حد ما مع محصلة النقاشات التي جرت خلال المؤتمر.

نصّ البند الأخير في البيان الختامي على أن عملية الحوار يجب أن تستمر، ويجب أن يتم البحث عن الآليات المناسبة لذلك. وهو أمر إيجابي يمكن البناء عليه باعتبار ما جرى خطوة أولى نحو «المؤتمر الوطني العام» الذي ما يزال مهمة ملحة على جدول الأعمال الوطني.

السلبات

المقدمات تؤثر بالضرورة على النتائج

تناولت افتتاحية فاسيون ذات الرقم 1216، والصادرة بتاريخ 2 آذار 2025، مؤتمر الحوار الوطني الذي كان قد عقد يوم 25 شباط. حملت الافتتاحية عنواناً هو: «مؤتمر الحوار الوطني» ما له وما عليه»، وجاء فيها:

انتهى «مؤتمر الحوار الوطني» الذي عقد يوم الثلاثاء الماضي، 25 شباط 2025، إلى بيان ختامي ضم 18 بنداً، قاربت عدداً من القضايا الأكثر أساسية التي تشغل الشارع السوري. ومع صدور البيان وانتهاء الاجتماع الذي انحصر في يومين، يوم للتعارف ويوم للعمل، بات من الممكن تقديم تقييم إجمالي للتجربة. ولعل من المفيد أن ترتب عملية التقييم عبر حصر الإيجابيات والسلبات الأساسية، وصولاً إلى الخلاصات.

الإيجابيات

كل حوار بين السوريين هو أمر إيجابي؛ فالحوار هو السبيل الوحيد للوصول إلى

رابعاً: مجازر الساحل - بيان من الإرادة الشعبية



تواصل المشاهد المؤلمة القادمة من الساحل السوري تدفقها على رؤوس السوريين في كل مكان في سورية وخارجها، لتبعث فيها أشباح الماضي القريب؛ ماضي الافتتال والموت والدمار والمعاناة المريرة، والاحتمالات الخطرة والقاسية على البلاد وأهلها بمختلف انتماءاتهم واصطفاياتهم ومواقفهم.

وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل، تساهم بشكل مباشر في وضع البلاد على السكة الصحيحة نحو الاستقرار.

ثالثاً: ينبغي الوصول إلى حصر حقيقي للسلاح بيد مؤسسات الدولة، وضبط السلاح المتفكك، بما في ذلك السلاح المتبقي بين يدي فلول النظام، وأيضاً السلاح الفصائلي، والوصول إلى ذلك يتطلب بالضرورة بيئة حوار وطني وحل سياسي شامل يقدم فيه المجتمع دعمه الحقيقي لهذه العملية التي لا يمكن أن تتم دون هذا الدعم.

رابعاً: ينبغي الانتهاء من أي أوامم حول «تدخلات خارجية إيجابية» وحول «حماية دولية» لهذه الفئة أو تلك، كما ينبغي تحييد دعوات حمل السلاح بحجة الدفاع عن النفس، لأن التاريخ القريب والبعيد لبلدنا، يعلمنا أن التدخلات الخارجية، وتحت أي مسمى كان، وحمل السلاح بغرض «الدفاع عن النفس»، كلاهما لم يؤديا إلا إلى رفع فاتورة الدم وتأخير الوصول إلى الحل. الحل ينبغي أن يكون سوريا-سوريا، وسلمياً. وتتحمل السلطة القائمة مسؤولية أساسية أمام الشعب السوري في الدفع بهذا الاتجاه.

الرحمة لشهداء سورية
والشفاء العاجل لجرحها

■ دمشق
2025/3/8

إن دروس التجربة المرة السابقة، والتي دفع السوريون ثمنها أنهاراً من الدماء، ينبغي ألا تنسى، وينبغي أن تكون نصب أعيننا جميعاً للاستفادة منها في التعامل مع اللحظة الخطرة التي نعيشها. انطلاقاً من هذه القاعدة، نؤكد ما يلي:

أولاً: ينبغي للمعالجات الأمنية أن تكون حكيمة وواعية، وينبغي للسلطة ألا تنزلق لتكرار سلوك سلطة الأسد، ما يعني أن عليها أن تتحمل المسؤولية التاريخية أمام الشعب السوري بأكمله في منع وقمع الانتهاكات والجرائم بكل أشكالها ومن أي طرف جاءت، وفي منع وقمع السلوك الطائفي والانتقامي الحاد وعديم البصيرة، الذي لا يقود إلا نحو الخراب والتقسيم وانفاذ أحلام ومخططات الأعداء التاريخيين للبلاد وعلى رأسهم «إسرائيل».

ثانياً: الحلول الأمنية البحتة لم تستطع في يوم من الأيام أن تقدم حلاً لأزمات البلاد، بل كانت دائماً ما تزيد من اتساع الأزمات وعمقها وخطورتها؛ فالحل الحقيقي هو حل سياسي أولاً وقبل كل شيء، وينبغي أن تخضع المعالجات الأمنية المختلفة، بما فيها ملاحقة فلول النظام وملاحقة من يسعى للتخريب، للمنطق العام للحل السياسي الذي يقوم على أوسع مشاركة سياسية واجتماعية، تخلق اطمئناناً حقيقياً لدى كافة فئات الشعب السوري، وتغلق الثغرات التي يتسلل منها أعداء الداخل والخارج على حد سواء... وهو ما يتطلب، وعلى وجه السرعة، إنشاء حكومة

سادساً: الإعلان الدستوري

بيان من الإرادة الشعبية حول الإعلان الدستوري

وقع رئيس الجمهورية للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع، يوم أمس الخميس 13 آذار 2025، «الإعلان الدستوري» المكون من 53 مادة، والذي أنتجته لجنة كان قد عينها السيد الشرع، بالطريقة نفسها التي تم بها تعيين الحكومة المؤقتة واللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني؛ أي دون تحقيق تمثيل واسع وحقيقي على المستوى السياسي والاجتماعي العام في سورية.

التفاصيل الموجودة ضمن هذا الإعلان، والتي لا ترتقي برأينا لمتطلبات وخطورة المرحلة التي تعيشها البلاد، هي تفاصيل عديدة، ولكن بين أه سادساً: الإعلان الدستوري

مها ثلاثة أمور أساسية:
أولاً: تحديد الفترة الانتقالية بخمس سنوات، وترك البلاد كل هذه الفترة دون دستور دائم ينتج عن مؤتمر وطني عام حقيقي وواسع التمثيل، يكرس المخاطر التي تعيشها الوحدة الوطنية للبلاد، ويرفع من مخاطر التدخل الخارجي بأشكاله المختلفة، ويعرقل ويصعب رفع العقوبات. في حين إن صياغة الدستور على أساس مؤتمر وطني عام، يمكن أن تنجز ضمن سنة واحدة على أكبر تقدير، بحيث تكفل نضالات الشعب السوري بانفاذ حقه في تقرير مصيره بنفسه قولاً وفعلاً عبر انتخابات شفافة ونزيهة على كل المستويات.

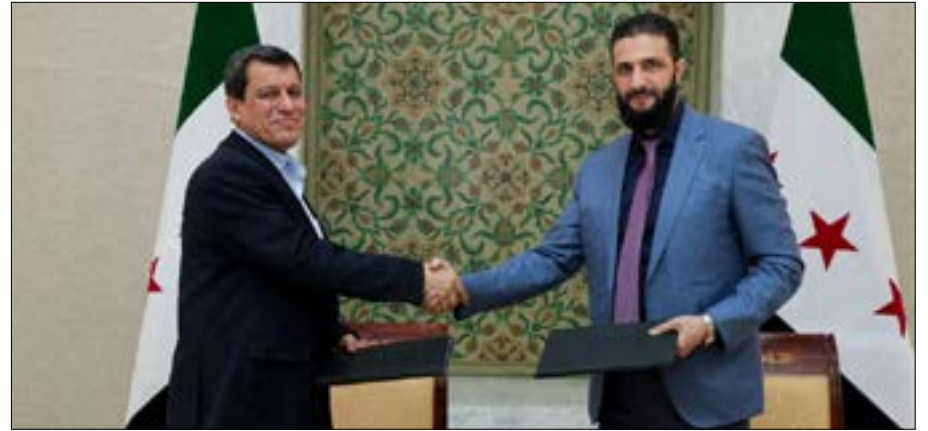
ثانياً: تغيب عن الإعلان الدستوري بأكمله، من حيث الشكل ومن حيث الموضوع، الفكرة الأثمن والأكثر أساسية القائلة بحكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب، التي تشكل المضمون الحقيقي لفكرة الديمقراطية، والثمرة الحقيقية لنضالات السوريين الممتدة لعقود طويلة متتالية.

ثالثاً: مع أهمية مركزه السلطات ضمن مرحلة خطيرة كالتى نعيشها، إلا أن المراكز تصبح هشمة وضعيفة بالمعنى العملي حين لا تقوم على التوافق العام بين السوريين، وحين تقوم على الاستئثار وحيارة السلطة التنفيذية، ومقام الرئاسة ضمنًا، لصلاحيات تمتد للسيطرة على السلطات الثلاث بشكل كامل، ضمن تكرار للدستور السابق الذي يكرس الهيمنة على مختلف السلطات.

بالمحصلة، فإن الإعلان الدستوري الذي تم الإعلان عنه، جاء مخيباً للامال، وأقل من أن يكون أساساً صالحاً لانتقال سلس يحمي وحدة البلاد وأهلها ويغلق الباب على التدخلات الخارجية بمختلف أشكالها.

وعلى هذا الأساس، فإننا في حزب الإرادة الشعبية، ما نزال نرى أن المهمة الملحة الملقاة على عاتق كل السوريين، بمن فيهم السلطة القائمة، هي العمل السريع من أجل مؤتمر وطني عام يكون أداة الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه وفي تحصين وحدته الوطنية، وفي حكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل، تكون الأداة التنفيذية لتوحيد البلاد، وللوصول بها إلى بر الأمان.

خامساً: اتفاق 10 آذار



شعباً وأرضاً، وإعادة إقلاع اقتصادها، وعزل المخربين من مختلف الأطراف الداخلية والخارجية، يتطلب المضي سريعاً نحو المؤتمر الوطني العام، ونحو حكومة وحدة وطنية شاملة ووازنة وواسعة التمثيل بحيث يشعر كل سوري بأنه ممثل تمثيلاً حقيقياً.

الاتفاق الموقع اليوم، يؤكد ما سبق أن قلناه مراراً، وهو أن الطريق الوحيد الصحيح للخروج بسورية من الكارثة ولنهوضها مجدداً، هو طريق الحوار بين السوريين، وليس طريق القتال والافتتال والدمار الذي لم يجلب على سورية والسوريين إلا الكوارث.

■ دمشق
2025/03/10

تصريح صحفي من الإرادة الشعبية

وقع كل من السيد أحمد الشرع، رئيس الجمهورية، والسيد مظلوم عبيد، قائد قوات سوريا الديمقراطية، اليوم 10 آذار 2025، اتفاقاً مهماً يشكل خطوة كانت منتظرة باتجاه استكمال توحيد الأراضي السورية والشعب السوري.

إننا في حزب الإرادة الشعبية وإن ننظر بإيجابية عالية لهذا الاتفاق، ونرى فيه عملاً مهماً لقطع الطريق على نوايا ومخططات التقسيم «الإسرائيلية»، فإننا نؤكد على أن هذا العمل ينبغي أن يتم تعزيزه واستكمالته عبر منع تكرار أي أحداث ذات طابع طائفي، من نمط الأحداث المأساوية التي جرت في الساحل السوري خلال الأيام الماضية.

إن تعزيز السلم الأهلي، واستكمال توحيد سورية





سابعاً: ملف السويداء

تصريح من حزب الإرادة الشعبية حول العنف المتصاعد في محافظة السويداء

تصريح صحفي من الإرادة الشعبية

حول الحصار غير المعلن لمحافظة السويداء

من أسبوعان على اشتعال الأحداث الدموية والمأساوية التي حلت بمحافظة السويداء السورية، ومرت بضعة أيام على انتهاء الطور العسكري الساخن منها؛ ومنذ اشتعال الأحداث وحتى اليوم، تعاني المحافظة من نقص كبير في كل المواد الأساسية، من طحين ومحروقات وخضروات ومواد غذائية وأدوية، إضافة إلى استمرار التردّي الكبير في وضع الكهرباء والمياه والاتصالات.

الحديث عن دخول المساعدات عبر الهلال الأحمر والمنظمات الدولية، وانطلاقاً من قرى في محافظة درعا، هو حديث صحيح؛ ولكن هذه المساعدات بمجموعها، أقل بكثير من الحاجة اليومية للمحافظة، خاصة مع استمرار نزوح عشرات الآلاف من أبناء المحافظة من قرى في شمال المحافظة خاصة، وباتجاه المدينة والقرى الجنوبية.

إن الحاجات اليومية للمحافظة، لا يمكن تأمينها عبر المساعدات الشحيحة التي تصل إليها عبر محافظة درعا، ويمكن تأمينها فقط عبر الطريق الأساسي الواصل بين دمشق والسويداء، وليس كمساعدات، بل كتبادل تجاري طبيعي... هذا الطريق الذي ما يزال مقطوعاً اليوم من جهة دمشق.

إن مفاخرة أوضاع الناس عبر ما يشبه حصاراً غير معلن، وأياً يكن المسؤول المباشر عنه، هي خدمة مباشرة ومجانية للعدو «الإسرائيلي»، الذي يتحين الفرص لتكريس تحريض السوريين ضد بعضهم البعض، ولتحويل الحديث عن التقسيم إلى وقائع على الأرض باستخدام الجوع والدم.

إن السلطات السورية مطالبة بقطع دابر الفتنة والتحريض بمختلف أشكاله، وبإعادة فتح الطريق بين دمشق والسويداء بشكل طبيعي وعلى وجه السرعة، وتأمينه وتأمين مرور البضائع عبره بشكل طبيعي.

إن الحفاظ على وحدة البلاد ووحدة أهلها وحياتهم هي مسؤولية وطنية كبرى، والطريق نحوها هو الحوار والحوار فقط، أما التفكير بمنطق القسر والإجبار والحلول الأمنية، فلن يشكل إلا خدمة مباشرة لأصحاب مشاريع التقسيم، في الخارج وفي الداخل.

■ الإرادة الشعبية

دمشق

2025/7/28



تواصل المشاهد المؤلمة القادمة من الساحل السوري تدفقها على رؤوس السوريين في كل مكان في سورية وخارجها، لتبعث فيها أشباح الماضي القريب؛ ماضي الاقتتال والموت والدمار والمعاناة المريرة، والاحتمالات الخطرة والقاسية على البلاد وأهلها بمختلف انتماءاتهم واصطفائاتهم ومواقفهم.

يتابع السوريون، داخل سورية وخارجها، بقلق وألم بالغين أحداث العنف المتصاعدة في محافظة السويداء السورية، والتي تزيد الجرح السوري عمقا وتنذر بأخطار أكبر وأوسع على السلم الأهلي السوري وعلى وحدة البلاد وأهلها.

إننا في حزب الإرادة الشعبية، وإذ ندين أي تدخل خارجي في البلاد، وأي تلويح أو تهديد بالتدخل الخارجي، وخاصة التدخل العدواني «الإسرائيلي» الذي يبتغي تعميق التناقضات بين السوريين ودفعهم نحو الاقتتال عبر تحريض بعضهم على بعض، فإننا في الوقت نفسه نرى أن ما يسمى «حلولاً أمنية» هو الوصفة المثالية للفشل ولتعميق الأزمة والشقاق بين أبناء البلد الواحد وبما يضر بمصالحهم جميعاً ويصب في مصلحة أعداء البلاد الخارجيين.

إن الحل كان وما يزال سياسياً، ويتطلب وقفاً فورياً لإطلاق النار، وتحريماً فعلياً لإراقة الدم السوري. الحل

14 تموز 2025

دمشق

ثامناً: الاعتداء «الإسرائيلي» على قيادة الأركان

التي تتسرب منها التدخلات الخارجية التخريبية، وعلى رأسها «الإسرائيلية»، ولا مجال لتحقيق ذلك دون توحيد الشعب السوري والاستقواء به لا عليه، والاستقواء به كله لا بقسم منه على قسم... توحيداً على أساس مواطنة متساوية حقة، تحفظ كرامة السوري وحقه بغض النظر عن أي انتماء آخر، وتجمع السوريين عبر الأمان والثقة والشراكة الحقيقية في بناء المستقبل المنشود.

■ دمشق

16 تموز 2025

والغلبة والحلول الأمنية المجترأة، وكبح وقمع العقليات الثأرية والطائفية التي تنتهك كرامات الناس وأرواحهم وأرزاقهم، ومحاسبة المرتكبين فوراً بشكل شفاف وعلمي وحازم دون تسويق أو تأجيل أو ممانعة؛ ما يتطلب الوقف الفوري لإطلاق النار في السويداء، والامتنثال للغة العقل والحوار، وتأمين الغذاء والماء والطبابة على وجه السرعة لمنع المأساة من التفاقم، ولإيقاف الأخطار المتدرجة والمتعاضمة على سلم البلاد ووحدها.

إن الحفاظ على السلم الأهلي ووحدة البلاد هو مسؤولية عظيمة تتطلب إغلاق الثغرات

بعيدا عن أية أوهام تتعلق بالخارج والاستناد إليه، وخاصة الخارج الغربي، ويشمل هذا أيضا مسؤولية الأطراف السورية المختلفة عن عدم الوقوع في الخيطة الوطنية باستثناء الخارج وخاصة «الإسرائيلي» الذي لا يريد خيرا بأي من السوريين، دولة ومجتمعاً. الوقوف في وجه الصلف والاعتداءات «الإسرائيلية» له طريق واحد لا بديل عنه، تتحمل المسؤولية الأولى في المضي نحوه السلطة القائمة؛ وهذا الطريق هو طريق عقد المؤتمر الوطني العام فوراً وصولاً لحكومة وحدة وطنية شاملة وانتخابات حرة ونزيهة، والتخلي عن عقلية الاستنثار

بؤكد «الإسرائيلي» باعتدائه الذي شنه اليوم ضد قيادة الأركان في دمشق، وهي أحد رموز السيادة السورية بغض النظر عن من يجلس فيها، وبتدخلاته التخريبية والتخريبية في السويداء وغيرها من المناطق السورية، أنه -وداعمه الأمريكي- عدو لكل أبناء الشعب السوري، وأن هدفه في سورية كان وما يزال تحريض أهلها على قتل بعضهم البعض باتجاه تفتيتها وإنهائها.

إن هذه الرسالة الواضحة، ينبغي أن تفهم جيداً من السوريين جميعاً، وتتحمّل السلطة السورية القائمة المسؤولية الأولى والأساسية عن فهمها والتصرف سياسياً على أساسها،

أصدر حزب الإرادة الشعبية تصريحاً حول الاعتداء «الإسرائيلي» على قيادة الأركان في دمشق، والذي تزامن مع العنف المتصاعد في السويداء في حينه، وحمل التصريح عنواناً هو «مواجهة المخاطر تتم بوحدة داخلية حقيقية»، وجاء فيه:

تاسعاً: حول المؤتمر الوطني العام



نادى وينادي حزب الإرادة الشعبية بـ«المؤتمر الوطني العام» بوصفه أداة أساسية في إنفاذ حق السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وربما أهم من ذلك، بوصفه أداة في توحيدهم وفي تحييد الفواعل والصراعات الداخلية التي يجري العمل خارجياً وداخلياً على تفجيرها. نختار هنا افتتاحية قاسيون ذات الرقم 1236 المنشورة بتاريخ 27 تموز 2025، والتي حملت عنوان: «المؤتمر الوطني العام؛ جوهره، ماهيته، مهمته»، وجاء فيها:

تحوز فكرة «المؤتمر الوطني العام»، يوماً وراء الآخر، إجماعاً أوسع فأوسع ضمن مختلف الأوساط السورية؛ وهذا أمر طبيعي ومتوقع في إطار حرص السوريين على بلادهم ووحدتها وسلمها الأهلي، في ظل تصاعد المخاطر والتخريص الطائفي والأحداث الدموية الضخيمة في مناطق متعددة من البلاد، آخرها ما جرى في محافظة السويداء السورية، والذي لم يصل إلى نهاية واضحة ومستقرة بعد، وما يزال خطراً وقابلاً للانزلاق نحو مزيد من المخاطر الكبرى.

إن فكرة «المؤتمر الوطني العام»، هي في جوهرها، تأمين للمنصة الوطنية الجامعة المشتركة التي يمكن للسوريين من خلالها إنفاذ حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، ويمكنهم من خلالها طرح كل المشكلات العالقة والمترامية لوضع أسس حلها بشكل توافقي وعبر الحوار والتفاهم فيما بينهم بوصفهم مواطنين أحراراً متساوين في الحقوق والواجبات.

والمؤتمر الوطني العام بهذا المعنى، هو منصة أعلى من مجرد «مؤتمر حوار وطني» شكلي ومقتضب وبلا صلاحيات ويجري تشكيكه فوقياً، على غرار ما جرى سابقاً؛ المؤتمر الوطني العام هو بمثابة مؤتمر إنقاذ للبلاد ولوحدتها الوطنية، وفي الوقت نفسه هو بمثابة جمعية تأسيسية تنتج حكومة وحدة وطنية جامعة، ولجنة لصياغة دستور دائم للبلاد، وتؤمن الأرضية لانتخابات حرة ونزيهة على مختلف المستويات تكون نقطة النهاية في الانتقال بسورية موحدة نحو بر الأمان.

وكي يتمكن المؤتمر الوطني العام من تحقيق هذه المهام الكبرى، فإنه ينبغي أن يتم تشكيكه بشكل صحيح ودقيق؛ وتبدأ هذه العملية من طريقة تشكيل

اللجنة التحضيرية له، والتي ينبغي أن تقطع مع طريقة تشكيل لجنة الحوار الوطني السابقة، التي كانت طريقة فوقية واستثنائية وشكلية إلى حد بعيد، وانعكست على المؤتمر نفسه ونتائجه في نهاية المطاف.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني العام، يجب أن تضم عدداً معقولاً من الشخصيات الوازنة والمحترمة والحكيمة وذات المصداقية، والقادرة على تمثيل مختلف التيارات الأساسية السياسية والاجتماعية في البلاد، بحيث تتمكن عبر التوافق فيما بينها، ومع مختلف التيارات السياسية والتكوينات الاجتماعية في البلاد، من تأمين تمثيل واسع وشامل قدر الإمكان، يمنح المؤتمر ثقة الشعب السوري.

الآليات التي تعيشتها البلاد على المستوى الأمني والاقتصادي، لا حل أميناً لها؛ فالحلول الأمنية سابقاً واليوم، أثبتت فشلها، بل وأثبتت أنها تفاقم الأزمات وتفجرها وتجعلها أكثر خطورة، ولا حل اقتصادياً لها، فلا العقوبات تم رفعها بشكل فعلي ولا الوعود الخارجية والاستثمارات التي يجري الحديث عنها ستتحول إلى واقع ما دام الوضع الأمني خطيراً ومتوتراً، وستبقى حبرا على ورق وصوراً على التلفزيونات...

الحل الحقيقي للأزمات المترامية هو بالجوهر حل سياسي يقوم أولاً وقبل كل شيء على توحيد السوريين. وعبر توحيدهم، إغلاق الثغرات الكبرى التي ينفذ منها التدخل الخارجي بأشكاله المختلفة. والمؤتمر الوطني العام والحل السياسي، يعينان في جوهرهما أن توضع الثقة كلها في الشعب السوري، وأن يتم الركون إليه في تقرير مصيره بنفسه؛ فمن يستند إلى الشعب السوري ويستقوي به، كله، لا قسماً منه على قسم، سيصل بالضرورة إلى بر الأمان...

حادي عشر: حول «انتخابات» مجلس الشعب

كتب المحرر السياسي لقاسيون يوم 28 آب 2025، المقال التالي حول «انتخابات» مجلس الشعب:

تتحدث المصادر الرسمية عن أن «انتخابات مجلس الشعب» ستجري خلال شهر أيلول القادم، وستترك مقاعد ثلاث محافظات سورية فارغة لملئها في وقت لاحق بسبب «ظروف أمنية».

تحديد موقف موضوعي من هذه الانتخابات، ينبغي أن يبني على مدى تحقيقها للوظيفة الوطنية المطلوبة منها ضمن الطرف الراهن الصعب من جهة، وعلى مدى توافقها مع مسار الانتقال الديمقراطي المنشود من سلطة مستبدة احتكرت الحكم والثروة، إلى سلطة الشعب، من جهة أخرى.

ضمن هذين المعيارين، يمكن تسجيل النقطتين التاليتين، بما يخص هذه الانتخابات:

أولاً: المشكلة الأكبر في العملية المقترحة، أنها إلغاء كامل لمبدأ الانتخاب المباشر، وإبدال له بمبدأ التعيين والاختيار من فوق، ليس بما يخص ثلث عدد الأعضاء المعين من الرئيس الانتقالي فحسب، بل وأيضا بما يخص الثلثين الآخرين المعينين عملياً من السلطة عبر اللجنة العليا للانتخابات واللجان الفرعية واللجان الناخبة التي تختارها؛ ما يعني تكوصاً كبيراً إلى الوراء في قدرة الشعب على اختيار ممثليه، وفي المشاركة السياسية للمجتمع ككل.

ثانياً: لا تستثني «الانتخابات» ثلاث محافظات فحسب، بل وتستثني كل السوريين الذين خارج البلاد والنازحين داخلياً، وتستثني الأغلبية الساحقة من الشعب السوري في سورية نفسها من المشاركة؛ فمن يشترك كناخبين في هذه الانتخابات لا يتجاوز عددهم 7000 شخص «هم المجموع التقريبي لأعضاء الهيئات الناخبة المسؤولة عن انتخاب 140 عضواً من أصل 210 بافترض نسبة تمثيل 1 إلى 50 وفقاً لما عبرت عنه اللجنة العليا للانتخابات»، أي ما نسبته 0,03% من الشعب السوري، أي 3 أشخاص من كل 10 آلاف شخص!

ضمن هذه الإحداثيات، فإن ما سينتج هو مجلس أعيان ووجهاء معين من فوق، مع قدر قليل من «الاستئناس» بمن هم تحت. ومجلس كهذا لا يمكنه أن يعبر في نهاية المطاف إلا عما تريده الجهات التي عينته، لا عما يريد عموم السوريين.

وبهذا المعنى، فإن هذه «الانتخابات» لن تسهم بحال من الأحوال، لا في توحيد السوريين، ولا في حل المشكلات الكبرى التي يواجهونها، ولا في السير ضمن عملية الانتقال الديمقراطي المنشودة.

عاشراً: كلمة حول المركزية واللامركزية



أفردت قاسيون على صفحاتها عدداً كبيراً من المقالات لنقاش الطروحات المتعلقة بالمركزية واللامركزية، وإضافة إلى المصدر المرفق بالرابط والذي يتضمن تجميعاً أوسع لطروحات الإرادة الشعبية في هذه المسألة، نختار هنا موقفاً موجزاً عبر عنه المحرر السياسي لقاسيون في مقال تم نشره بتاريخ 14 آب 2025، جاء فيه:

ويتصاعد الحديث في سورية مجدداً عن المركزية واللامركزية، على خلفية ما يجري من أحداث من جهة، وعلى خلفية الحاجات الموضوعية المترامية عبر عقود.

بعيداً عن الاستقطاب الحاد والمدمر الذي يجري استخدامه إعلامياً لتعميق الانقسامات، فإن ما يمكن تثبيته بشكل مكثف هو التالي:

أولاً: المركزية المفرطة، وإن كانت لها أسبابها الموضوعية في بداياتها المرتبطة بنشوء قطاع الدولة وتوسعه الكبير ومركزية السلطة بعد الاستقلال، إلا أنها بسبب انخفاض مستوى الحريات لاحقاً، أدت إلى نشوء الفساد والنهب الواسع، مما حول المركز إلى نقيضه، الذي يستنزف الأطراف ويضعفها على حساب نمو سلطته وثروته عبر تحويل الأطراف إلى بقرة حلب. وهذه الصيغة لم تعد قابلة للحياة موضوعياً، وانتهت صلاحيتها مما قبل 2011.

ثانياً: اللامركزية ضمن إطار وحدة البلاد والشعب، هي ضرورة موضوعية لتطور البلاد منذ عقدين وأكثر. وهي حاجة على المستوى التنموي الاقتصادي والديمقراطي، بما يسمح للسوريين بتطبيق رقابتهم المباشرة على أجهزة الدولة في المركز والأطراف.

ثالثاً: لا مركزية دون مركز، تعني ضرب اللامركزية نفسها، بل وتعني ضرب الدولة ككل وإنهاءها؛ فلا توجد لامركزية دون وجود مركز. واللامركزية تكون قوية حين يكون المركز قوياً

والعكس بالعكس، أما أن يكون أحد جانبي المعادلة ضعيفاً فالثاني سيكون ضعيفاً أيضاً بالضرورة.

رابعاً: المركزية في الشؤون الأساسية ينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها، وتحديدًا في الدفاع والخارجية والليبرية السورية.

خامساً: اللامركزية في شؤون مثل التعليم والصحة وإدارة الخدمات والرقابة المباشرة على أجهزة الدولة والإدارة المحلية الديمقراطية القائمة على الانتخابات المباشرة، هي أمور ضرورية وينبغي تثبيتها.

سادساً: تبقى أمور عديدة بين ما هو مركزي وما هو لامركزي، تحتاج نقاشاً أخوياً بين السوريين، وبحثاً عن حلول إبداعية، بما في ذلك الاستناد إلى الميزات المطلقة العديدة في سورية، وصولاً إلى توافقات حقيقية وعميقة.

على سبيل المثال ينبغي الوصول إلى حلول إبداعية للعلاقة بين الموازنات المحلية والموازنة العامة، تركيبة كل منهما وطبيعة العلاقة بينهما، وكذا في موضوع التخطيط الاقتصادي الشامل والجزئي... وهناك عشرات القضايا الشبيهة على مختلف الأصعدة تحتاج إلى نقاش وتوافق بين السوريين.

المدخل الوحيد لبناء النموذج الجديد هو التوافق بين السوريين، عبر مؤتمر وطني عام وشامل، يحول خارطة الطريق الموجودة في 2254 إلى واقع عملي عبر إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه

ثاني عشر: حول التوجه الاقتصادي- الاجتماعي للسلطات الجديدة



أفردت فاسيون عدداً كبيراً من مقالاتها، وبشكل أسبوعي، لمعالجة القضية الاقتصادية- الاجتماعية، ولمواجهة التوجهات الليبرالية التي يجري تطبيقها من السلطات الجديدة، والتي تصب في نهاية المطاف بالصد من مصالح أكثر من 90% من السوريين، المفقرين والمنهويين. نختار هنا مقالين يعالجان بعض الجوانب الأساسية في هذه المسألة...

هل عدنا إلى «مكافحة الفساد»؟

تم نشره بتاريخ 2025/11/2، وجاء فيه: أشار تقريران لوكالة رويترز حول الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الأسد، قديراً كبيراً من التساؤلات والنقاشات؛ التقرير الأول نُشر بتاريخ 25 تموز الماضي وحمل عنوان «تقرير خاص سوريا تعيد هيكلة اقتصادها سراً... وشقيق الرئيس يقود المهمة». والثاني نُشر يوم الجمعة الماضي 31 تشرين الأول وحمل عنوان «عن كتب- لا غنائم حرب... الشرع يطبق القانون على الموالين».

ورغم أنه من المعروف تماماً أن وكالة رويترز هي مثال نموذجي على الألعاب السياسية العميقة تحت قناع الحيادية والاستقصاء، «الألعاب السياسية التي يمكن لها أن تلعب أدوار ضغط سياسي غير مباشر، وأحياناً أدوار تلميع وتشجيع ضمن الأسلوب الذي سمته العرب قديماً المديح في معرض الذم»... رغم ذلك كله فإن المشترك بين التقريرين، وبغض النظر عن مدى دقة ما جاء فيهما، هو الحقيقة الواضحة المعروفة، المتعلقة بغياب الشفافية في التعامل مع الشأن الاقتصادي السوري من جهة، ومن جهة أخرى، بأن عملية إدارة الاقتصاد وموارد البلاد تتم بعيداً عن أي رقابة شعبية أو سياسية، وتجري وفق ما تراه السلطة مناسباً، وعبر دوائرها الضيقة على الخصوص.

بالتوازي مع التقرير الأخير، انتشرت حكاية مشوقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي،

تتحدث عن اجتماع جرى في إدلب مؤخراً وترأسه الرئيس الانتقالي، وفيه -وفقاً للحكاية- تم توجيه تهديد عالي الالهجة للمسؤولين الجدد بما يخص الفساد، وتم الاستيلاء على السيارات الفخمة التي يركبونها لصالح الدولة... وجرى نفي الحكاية نفسها بأشكال شبيهة رسمية، وعلى الأقل لم يتم تأكيدها بشكل علني.

مغزى الحكاية وتوقيتها؟

مجرد الحديث عن حملة لـ«مكافحة الفساد»، وإن عبر حكايات من نمط الحكاية المشار إليها، هو قبل كل شيء إشارة إلى أن هناك فساداً بالفعل، وأن مستوى هذا الفساد قد بات مرئياً ومحسوساً، وبالتالي فإن من الضرورة بالمكان، على الأقل، الحديث عن ضرورة محاربه... ولكن السياق العام لما يجري في البلاد على الصعد المختلفة، أوسع وأعد بكثير من مجرد الحديث عن فساد وعن محاربة فساد...

يمكن تلخيص اللوحة الاقتصادية في سورية خلال الأشهر الماضية، بالنقاط التالية: أولاً: رغم الاحتفالات المتكررة برفع العقوبات الأمريكية، إلا أن الوقائع الملموسة تقول إن العقوبات لم يتم رفعها حتى اللحظة، وأن رفعها بشكل كامل ليس مرتبطاً بأي موعد معروف في المستقبل، ولكن مرتبط بشروط سياسية تجري محاولة فرضها على سورية والسوريين، وعلى رأسها شروط

تخدم الحليف الوحيد للولايات المتحدة في المنطقة، أي «إسرائيل»، وعلى حساب سورية والسوريين والسيادة السورية، بل وحتى على حساب وحدة سورية نفسها إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً...

ثانياً: السياسات التي تتبعها السلطة المؤقتة في المجال الاقتصادي، هي في الجوهر استكمال وتسريع للسياسات الليبرالية السابقة؛ من استكمال عمليات رفع الدعم في الخبز والمواصلات ورفع الدعم عن الزراعة والصناعة، ووصولاً مؤخراً إلى ملف شديد الحساسية والخطورة هو ملف الكهرباء... بالتوازي مع عمليات خصخصة شبه معلنة في القطاعات السيادية بمجملها.

ثالثاً: ضمن السياسات نفسها، جرى فتح الحدود للبضائع الأجنبية دون حسيب أو رقيب، ما أسهم وبسهم بإغراق ما كان قد تبقى من ورشات ومعامل، بسبب انعدام إمكانية المنافسة، خاصة مع الارتفاع الإضافي في تكاليف الإنتاج الناتج عن عمليات رفع الدعم... يضاف إلى ذلك تدهور القدرة الشرائية للأغلبية الساحقة من السوريين، ما يعني شل الدورة الاقتصادية ومنع تجديدها، لأن القاعدة الأولى في تدوير عجلة الاقتصاد هي استكمال الدورة من الإنتاج إلى التبادل والتوزيع ووصولاً إلى الاستهلاك، فإن لم يكن هناك استهلاك فإن الدورة تتوقف بالضرورة ولا يمكن بالتالي إعادة تجديد الإنتاج لا بشكل بسيط ولا بشكل موسع.

رابعاً: عمليات الفصل الواسعة النطاق لموظفين في المؤسسات العامة، والتي لم يجر التراجع إلا عن جزء يسير منها، تعزز شلل العجلة الاقتصادية، عبر تعزيز الشلل في الاستهلاك لدى مئات الآلاف من السوريين، بل ولدى الملايين إن أضفنا لهؤلاء البطالة الجديدة الناتجة عن إغلاق عدد كبير من الورش والمعامل في طول البلاد وعرضها. خامساً: كل الكلام عن الاستثمارات المليارية

الكبرى القادمة إلى سورية، ما يزال كلاماً وحسب، بل ومن غير المتوقع أن يتحول إلى أي شيء ملموس بغياب استقرار أمني وسياسي حقيقي، ناهيك عن غياب بنى تشريعية وقانونية واضحة وشفافة يحتم إليها الناس ويضمنون حقوقهم.

سادساً: استمرار حالة تقسيم الأمر الواقع على حالها من حيث الجوهر، يعني استمرار غياب السوق الوطنية الواحدة. وغياب سوق وطنية واحدة يعني غياب أي إمكانية فعلية للنهوض بالاقتصاد وبالبلاد... وما ينبغي أن يكون واضحاً ومفهوماً هو أن حالة تقسيم الأمر الواقع بالمعنى الاقتصادي هي أكثر تعقيداً من التقسيمات السياسية التي تظهر على السطح؛ فقد يقول قائل إن في سورية منطقة الشمال الشرقي من جهة ومنطقة في الجنوب، وبقية البلاد، كل منها منطقة منفصلة جزئياً عن المناطق الأخرى، وتعيش حالة خاصة بها بالمعنى الاقتصادي والسياسي. وهذا صحيح إلى حد ما، ولكنه لا يعبر عن الصورة كاملة؛ فمناطق تقسيم الأمر الواقع اقتصادياً هي أكثر من 3 مناطق بكثير؛ فعملية الاندماج السياسي والعسكري والانتقال من الحالة الفصائلية نحو الدولة، لم تتم بعد، بل وما تزال في خطواتها الأولى، ما يعني أن هناك فصائل متعددة في سورية ما تزال تسيطر على اقتصاد مناطقها، رغم وجودها الرسمي ضمن مرتبات وزارة الدفاع... الأمر الذي يعزز غياب الشفافية، ويجعل عقلية الغنيمة متغلبة على عقلية الدولة في مناطق متعددة من البلاد...

سابعاً: في ظل هذه الظروف كلها، وبنيتها وبنيتها التراكمات والأزمات السابقة التي خلفها نظام الأسد، تعيش الغالبية الساحقة من السوريين أوضاعاً شديدة الصعوبة بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي، وهذه الأوضاع مستمرة بالتدهور، ولا تشهد أي تحسن حقيقي. هذه الأغلبية الاقتصادية المنتمية إلى كل الأديان والقوميات والطوائف، ترى



بعيدا عن المقارنات، ومع افتراض حسن النوايا لا سوئها، فإن القاعدة التي لا يمكن لأحد القفز فوقها هي ما يلي: لا يمكن محاربة الفساد في الظلام، وفي الغرف المغلقة وعبر أفضل سوبر مان... الفساد يزدهر في الظلام والغرف المغلقة. محاربة الفساد بشكل حقيقي لا يمكن أن تتم إلا حين نفتح الشبائيك والأبواب لأشعة الشمس الكاشفة المظهرة، أي للشفافية ولرقابة الشعب المباشرة على موارده وثرواته. وهذه الرقابة تعني المشاركة السياسية الحقيقية المباشرة للناس في صنع قرارهم، والمدخل كما قلنا مرارا وتكرارا هو المؤتمر الوطني العام... بغير ذلك، فإن الفساد سيزداد ويتعمق ويقضي على ما تبقى من البلاد والعباد، فما سقط حتى اللحظة هو السلطة، أما النظام بوصفه طريقة لتوزيع الثروة وإدارة البلاد فما يزال قائما، ولن يسقطه إلا تكاتف الشعب السوري وتوحيده وعمله ونضاله المشترك من أجل مصالحه...

بأم عينها أثرياء جدا، يعيشون الحياة طولا وعرضا، ويركبون أحدث السيارات المستوردة، ويسرفون ويبطرون ويبذخون، بينما الأغلبية تعيش الضنك والفاقة وحتى الجوع.

«محاربة الفساد»

ضمن وضع له الصفات التي ذكرناها، يصبح من المفهوم والمتوقع أن تظهر أصوات تقول بضرورة محاربة الفساد؛ لأن الناس تعرف، ودون فدلكات اقتصادية وسياسية، أنه «ما اغتنى غني إلا بفقر فقير». المشكلة هي حين يكون خطاب محاربة الفساد، تكرارا في الجوهر لخطابات بشار الأسد ونظامه حول محاربة الفساد؛ حيث السوبر مان المسمى بشار الأسد كان طوال الوقت شخصا جيدا وقلبه على الشعب، ولكن المشكلة كانت دائما في من هم حوله... وأنه شخصيا يسعى لمحاربة الفساد، وأنه سيصل إلى غايته في يوم من الأيام.

افتتاحية العدد 1253 «2025/11/23»: لماذا صندوق النقد الدولي من جديد؟

الكبرى. وكانت النتيجة دائما واحدة: ازدياد الفقر، وانهبان الإنتاج الوطني، وتراجع قدرة الدولة على حماية مجتمعها. من أميركا اللاتينية إلى إفريقيا، ومن آسيا إلى أوروبا الشرقية، جربت عشرات الدول هذه «الوصفات»، وكانت النتيجة تصب دائما في مصلحة إثراء نخب الفساد الكبير وإفقار الأكثرية الساحقة من الناس. وسورية ذاتها ليست بعيدة عن هذا النموذج. فمنذ مطلع الالفية، وتحت شعارات زائفة من قبيل «اقتصاد السوق الاجتماعي» و«الإصلاح الاقتصادي»، بدأت سلطة الأسد بتطبيق تدريجي لسياسات الصندوق، حيث تخلت الدولة عن قطاعات إنتاجية أساسية، وقلصت الدعم التموييني وصولا إلى إنهائه، ورفعت الأسعار بشكل متسارع، وقلصت الاستثمار العام، ما أدى إلى سحق غالبية الشعب السوري ودفعها نحو تخوم الفاقة والعوز. ومع تدهور المعيشة وانعدام العدالة، لم يكن أمام السلطة الساقطة سوى تشديد القبضة الأمنية لقمع الأصوات المطالبة بالتغيير.

اليوم، يعاد فتح الباب ذاته من جديد، وكان أحدا لم يتعلم شيئا. هل يمكن لسورية أن تسير في الطريق نفسه وتنتظر نتائج مختلفة؟ ليس من واجبنا أن نتعلم من تجارب الآخرين ومن تجربتها السابقة هي ذاتها؟ إن العودة إلى صندوق النقد تعني العودة إلى دائرة جهنم ذاتها: المزيد من الإفقار، والمزيد من الاحتقان، والتجهيز لانفجارات قادمة، في ظرف هو الأخطر اقتصاديا واجتماعيا منذ عقود.

الطريق الذي يبدأ بخطوات «التعاون الفني» مع الصندوق، ينتهي دوما بإملاءات وشروط وقيود تضع السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية على المذبح ذاته. والخيار الحقيقي أمام البلاد اليوم ليس في استدعاء الخارج ليعيد إنتاج الكارثة بأشكال جديدة، بل في إعادة بناء اقتصاد وطني منتج قائم على العدالة والتوزيع العادل للثروة، وعلى مشاركة السوريين أنفسهم في صنع القرار الاقتصادي. أما الرهان على الصندوق مجددا، فهو رهان على وصفة قديمة معروفة النتائج سلفا.

كانت التصريحات الرسمية التي خرجت في شهر تموز الماضي، وعلى رأسها ما قاله حاكم مصرف سورية المركزي الذي أكد أنه، وفقا لتوجيهات رئاسة الجمهورية، فإن البلاد لن تلجأ إلى الديون الخارجية ولن تستدين من صندوق النقد أو البنك الدولي، مطمئنة للسوريين الذين خبروا جيدا وصفات هاتين المؤسستين، وعرفوا أثمانها الباهظة جيدا. فالسياسات التي جربت في سورية سابقا، تحت مظلة «الإصلاح» و«الانفتاح»، لم تنتج سوى تدمير ممنهج لمعيشة الفقراء، وتراجع متسارع لدور الدولة، وانفجار اجتماعي هائل ما زالت البلاد تدفع فواتيره حتى اليوم.

لكن، في السابع عشر من الشهر الجاري، أصدر صندوق النقد الدولي بيانا صحفيا كشف فيه أن فريقا من الصندوق زار دمشق بين العاشر والثالث عشر من الشهر نفسه، بهدف تقييم الوضع الاقتصادي، وأنه تم الاتفاق مع السلطة السورية على «برنامج تعاون مكثف للمرحلة القادمة»، بما في ذلك تمهيد الطريق لاستئناف مشاورات المادة الرابعة، وهي المراجعات السنوية التي يجريها الصندوق لتقييم سياسات الدول الأعضاء، وتعمل عمليا كأداة رقابية وسياسية تخدم مصالح دول المركز. وهذه المشاورات بالذات كانت قد توقفت في سورية منذ عام 2009، أي قبيل انفجار عام 2011.

ترزامن هذا البيان مع تصريحات لوزير المالية أكد فيها أنه سيكون هناك ممثل مقيم لصندوق النقد في دمشق، وأن البنك الدولي بدوره سيفتتح مكتبها فيها. وهكذا، يعاد فتح الباب على مصراعيه أمام المنظومة العالمية ذاتها التي كانت شريكا أساسيا في تقويض الاستقرار الاجتماعي في سورية خلال العقدين الماضيين.

إن تاريخ صندوق النقد الدولي ليس سرا، ووصفاته الاقتصادية باتت معروفة للقاصي والداني: تقليص الدعم الاجتماعي، ورفع أسعار السلع والخدمات الأساسية، وتجميد الأجور، وتخفيض النفقات الاستثمارية العامة، وتصفية القطاع العام وخصصته، والإعفاءات الضريبية الواسعة لرؤوس الأموال والشركات



ثالث عشر: الموقف من المباحثات مع «إسرائيل»



والمناورات المشتركة المصرية التركية، وغيرها الكثير مما يجري على السطح وتحت في منطقتنا والعالم، لفهم أن عصر «الناو العربي» و«الاعتدال العربي» و«اتفاقات أبراهام» و«الشرق الأوسط الإسرائيلي» قد دفن وانتهى إلى غير رجعة، وأننا في ربع الساعة الأخير من عمر الهيمنة الأمريكية و«الإسرائيلية» في منطقتنا.

وعليه، فإن النصر اليوم هو فعلا وقولا، صبر ساعة، فمن يصمد ينتصر، ومن يفرض يهزم. والقول: إننا في حال ضعف وكلام حق لا ينبغي أن يتم بناء باطل عليه، فضعفنا مؤقت وقابل للمعالجة، أما ضعف عدونا فاستراتيجي ووجودي ولا حل له... وإذا، من يصمد ينتصر ومن يفرض يهزم، وأي اتفاق يعقد مع الكيان، إن تضمن تفريطا بأي حق من الحقوق السورية في وحدة سورية وسيادتها على كامل أرضها، وفي وحدة شعبها، سيطيح بمن يوقعه، أيًا يكن.

إن أي أوام حول تأمين الاستقرار من خلال اتفاقات مع الخارج، أو تقديم تنازلات له من أي نوع، هي أوام شديدة الضرر بسورية وبالسوريين وبمن يحملها، وهي أوام قاتلة إذا كانت موجهة نحو الأميركيين و«الإسرائيليين».

تأمين البلاد ووحدها وحقوقها يبدأ بتحقيق الأولوية التي لا تعلق عليها أولوية، وهي توحيد السوريين وإغلاق ثغرات التدخل الخارجي، وهذا طريقه واحد لا بديل عنه، وهو الحل السياسي الشامل على أساس جوهر القرار 2254، وعبر مؤتمر وطني عام يحقق مشاركة سياسية فعلية للشعب السوري في تقرير مصيره، وصولا لدستور دائم وانتخابات حرة ونزيهة...

حملت افتتاحية العدد 1244 من قاسيون، الصادرة بتاريخ 2025/9/21، العنوان التالي: «من يصمد ينتصر... من يفرض يهزم!» وجاء فيها:

تحدثت مصادر رسمية وصحافية، سورية وغير سورية، عن احتمال توقيع قريب ل«اتفاق أمني» مع الكيان «الإسرائيلي» برعاية أمريكية، وتتضمن الأحاديث تفاصيل متعددة حول ماهية الاتفاق المقترح. وبغض النظر عن صحة ما يشاع أو عدم صحته، فإن المشترك بين هذه الأحاديث جميعها، هو أنها تتضمن تفريطا سوريا وتنازلا للمحتل، مقابل «ضمانات ما» أمنية أو غير أمنية، وحديث عن رفع العقوبات الأمريكية التي لم ترفع بعد، رغم كل الهرج والمرج حول رفعها. نقطة الانطلاق الأولى في النظر في هذه المسألة، هي حقيقة أن «إسرائيل» لا يمكن الثقة بها بأي حال من الأحوال، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، ومن يثق بهما ينصب لنفسه فخا قاتلا سيقع فيه عاجلا أو آجلا، وعاجلا جدا في ظل التغيير العاصف والمتسارع في ميزان القوى الدولي والإقليمي.

نقطة الانطلاق الثانية، هي تشخيص الوضع الحقيقي للتوازنات الدولية والإقليمية ولوضع «إسرائيل» نفسها، ففي الوقت الذي تظهر فيه عنجهية وغرورا واستهتارا وإجراما غير مسبوق على مختلف الجبهات، فإنها في الحقيقة تعيش حالة تراجع حاد وسريع، وأزمة وجودية كبرى. يكفي النظر إلى شنغهاي وبريكس والتوازنات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الجديدة، والنظر في ترجماتها الإقليمية، من التحالف السعودي الباكستاني، إلى التفاهات بين السعودية وإيران، إلى ضربة قطر،

رابع عشر: حول القرار 2799



حملت افتتاحية فاسيون رقم 1251، والصادرة بتاريخ 9 تشرين الثاني 2025 عنواناً هو: «2799: سورية تحت الفصل السابع!»، جاء فيها:

من تحييد التدخلات الخارجية، ولا التقليل من تأثيرها.

ثانياً: يعبر عن أن الأزمة ليست مستمرة فحسب، بل وازدادت عمقا وخطورة، وهذا ما يتضح من درجة التدويل المتصاعدة لها، والتي وصلت إلى أقصى درجة على الإطلاق مع استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يفتح الباب أمام «المجتمع الدولي» للتدخل العسكري في حال لم يجر تنفيذ التعهدات المطلوبة.

ثالثاً: مفاصلة السلطة السابقة ورفضها العملي لتنفيذ القرار 2254، لم يؤد إلى إنهاء القرار أو تحييده، بل أدى إلى إنهاؤها هي، وبقي القرار موضوعاً على طاولة المهام طوال الوقت.

واليوم أيضاً، فإن تأخير تنفيذ جوهر القرار طوال 11 شهراً الماضية، لم يمهّن القرار ولم يحمده، بل تسبب بصدور قرار جديد تحت الفصل السابع، يعيد التأكيد على 2254 ويجعله بالمعنى القانوني تحت الفصل السابع أيضاً... أي أن التأخر أدى إلى رفع مستوى إلزامية تنفيذ القرار.

العبرة التي ينبغي أخذها من صدور القرار الجديد، هي ذاتها التي كان ينبغي أن تؤخذ من صدور القرار 2254: كل تأخير في الحل السياسي الشامل المستند إلى مشاركة حقيقية للشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وعلى أساس التوافق السياسي ضمنه، وعبر الحوار الوطني والمؤتمر الوطني العام، من شأنه فقط أن يزيد درجة التدويل، وأن يزيد حجم التدخلات الخارجية، وأن يضعف كل

اعتمد مجلس الأمن الدولي يوم الخميس الماضي، 6 تشرين الثاني 2025، قراراً جديداً حول سورية حمل الرقم 2799 لعام 2025، تم بموجبه رفع اسم الرئيس الانتقالي أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب من قوائم الإرهاب، ووضع سورية تحت الفصل السابع بنص صريح لأول مرة.

ورغم أن النص النهائي للقرار لم ينشر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة حتى لحظة كتابة هذه المادة، إلا أن الخبر المنشور حوله في الموقع الرسمي لها، قد بين صراحة أن القرار جرى اتخاذه تحت الفصل السابع، وأنه أعاد التأكيد على ضرورة تنفيذ جملة من قراراته السابقة، وعلى رأسها القرار 2254 لعام 2015.

كما تضمن القرار، وفق ما نشر حوله حتى الآن، جملة من البنود التنفيذية، بينها:

- التأكيد على وحدة وسيادة سورية.
- استمرار محاربة داعش والقاعدة، وضرورة تعاون الحكومة المؤقتة في ذلك.
- استمرار معالجة ملف المقاتلين الأجانب.
- تلتزم الحكومة المؤقتة بالمضي نحو عملية سياسية شاملة، بقيادة ومملوكة من السوريين، وبمشاركة كل السوريين بغض النظر عن الطائفة أو الدين أو الإثنية.

صدور قرار جديد من مجلس الأمن الدولي حول سورية، وتحت الفصل السابع تحديداً، يعبر في الجوهر عن الأمور التالية:

أولاً: يعبر عن أن الأزمة في سورية ما تزال مستمرة وعميقة، وأننا لم نتمكن حتى اللحظة

يقتنع الجميع أن سورية لا يمكن أن تدار لا بعقلية الحزب القائد، ولا بعقلية الغلبة وانتصار جزء من الشعب على جزء آخر... ويمكنها أن تدار فقط من خلال توحيد السوريين استناداً بالدرجة الأولى إلى مصالحهم الاقتصادية-الاجتماعية، التي تؤمن حشد 90% منهم، المنهوبين والمفقرين، والمنتمين إلى مختلف الأديان والقوميات والطوائف، في صف واحد، يكون الأساس المتين لوحدة سورية ولاستقرارها، وعبر الحل السياسي الشامل!

الأطراف السورية على الإطلاق. والحال اليوم مع 2799، كما كان تماماً مع 2254 من حيث الجوهر؛ فبالرغم من أن القوى الكبرى قد توافقت على نصه «مع فارق أن الصين في القرار الجديد اختارت الامتناع عن التصويت لا الموافقة، وهو أمر ذو دلالة هامة»، إلا أنه كان لكل منها غايته منه وتصوره حوله، وكان بينها من لا يريد تطبيقه من الأساس... رغم ذلك كله، فإن القرار فرصة جديدة لسورية وللسوريين لاستعادة زمام أمورهم، ولكي

خامس عشر: حول المظاهرات في الساحل السوري



السوري، وهذا يشمل الجميع دون استثناء.

أخيراً: فإن محاولة إعادة توليد الثنائيات المدمرة بين «نظام» و«معارضة» وبين «أكثرية» و«أقلية»، لن يخدم إلا أمراء الحروب وأعداء الخارج، وسيسبب مزيداً من الدماء السورية على مختلف المتاريس. الحل الوحيد المنجي هو توحيد الشعب السوري بغض النظر عن الدين أو القومية أو الطائفة، وعلى أساس مصالحه الحقيقية، وفي مقدمتها مصالحه الاقتصادية الاجتماعية، التي تستطيع وحدها توحيد أكثر من 90% من السوريين الفقيرين والمنهوبين، والذين ينتمون إلى كل القوميات والأديان والطوائف.

■ حزب الإرادة الشعبية
دمشق 2025/11/26

المؤتمر الوطني العام ونحو الحل السياسي الشامل يعني رفع مستوى التدخلات الخارجية في البلاد، وخاصة التدخلات التخريبية التقسيمية «الإسرائيلية»، ويعني رفع مستوى الاستقطاب الطائفي والقومي والديني، ويعني رفع مخاطر تفجير البلاد مجدداً بدوامات العنف والدماء وصولاً إلى التقسيم.

خامساً: تتحمل السلطة القائمة، بصفتها وموقعها القانوني والسياسي، المسؤولية الأولى والأساسية عن كل تأخير في المبادرة نحو الحل السياسي الشامل. وتتحمل أيضاً القوى الأخرى المسيطرة على مناطق متعددة في البلاد مسؤولية كل توتير إضافي وانزلاق إضافي باتجاه التفجير... والمشارك بين القوى المنصدرة جميعها هو أنها ما تزال تعول على الخارج لكسب الشرعية وليس على وحدة الداخل

والناجز من الأزمة، كان وما يزال الحل السياسي الشامل على أساس المبادئ والأهداف الأساسية المبينة في القرار 2254 والتي أعاد التأكيد عليها القرار 2799 الصادر مؤخراً تحت الفصل السابع. والذي ينبغي أن يتضمن إنشاء جسم حكم انتقالي توافقي غير طائفي وشامل، وصولاً لمستور دائم وانتخابات حرة ونزيهة يقرر فيها السوريون مصيرهم بأنفسهم.

ثالثاً: حل مختلف القضايا العالقة والمتراكمة عبر عقود، بما فيها شكل الدولة المطلوب وطبيعة العلاقة بين المركزية واللامركزية، له مكان واحد هو المؤتمر الوطني العام المنشود، الذي يضم كل القوى السياسية والاجتماعية السورية دون استثناء ودون إقصاء. رابعاً: كل يوم تأخير إضافي في التوجه نحو

عمليات التحريض الداخلي والخارجي، في حال لم يتم التعامل مع الأمور بشكل جدي و وطني ومسؤول، وبأسرع وقت. إن خروج المظاهرات والمظاهرات المضادة، وترديدها لهتافات طائفية، واستمرار الاستعصاء في ملف السويداء وفي ملف الشمال الشرقي، إضافة إلى استمرار تدهور الأوضاع المعيشية للغالبية الساحقة من السوريين، كل ذلك، يقود إلى الاستنتاجات الضرورية التالية:

أولاً: الأزمة السورية ما تزال مستمرة وتتعلم لأن جذورها ما تزال قائمة؛ فالنظام لم يسقط حتى اللحظة، وما جرى هو استبدال سلطة بسلطة، في حين إن النظام بوصفه طريقة توزيع الثروة في البلاد وطريقة إدارتها، ما يزال على حاله. ثانياً: الطريق الوحيد للخروج الحقيقي

أصدر «الإرادة الشعبية»، يوم الأربعاء 26/11/2025، تصريحاً صحفياً حول المظاهرات التي جرت في الساحل السوري، جاء فيه:

خرجت ظهر يوم أمس، الثلاثاء 2025/11/25، مظاهرات للأهالي السوري، حملت مطالب وشعارات متنوعة، كان بين أبرزها اللامركزية والمطالبة بالمعتقلين وبوقف حالات الخطف والقتل، وتلتها مساءً مظاهرات مضادة في نقاط متعددة أيضاً من الساحل السوري، مع تسجيل حالات قليلة من الاشتباك المباشر. واشتركت المظاهرات والمظاهرات المضادة بتزديد هتافات ذات طابع طائفي وتحريضي، ومن الواضح تماماً أن الأمور مرشحة للانزلاق لمزيد من التصعيد، مع استمرار

سادس عشر: أهم أداة للتدمير الشامل: الطائفية!

افتتاحية قاسيون، العدد رقم 1254، بتاريخ 2025/11/30



ارتفع خلال الأسابيع الماضية، صخب الخطابات الطائفية بأشكالها «السلمية» والعنيفة. وترافق ذلك مع ارتفاع حدة تقسيم السوريين بين شوارع متقابلة متضادة، عبر المظاهرات والمسيرات، في تكرار للمشهد البانس الذي عاشته البلاد خلال حقبة الأسد. وذلك بالتوازي مع تصاعد التدخلات والاعتداءات الخارجية على سورية، وعلى رأسها الاعتداءات «الإسرائيلية»، وأخرها في بيت جن في ريف دمشق، حيث تصدى ثلث من الشبان للتغول الصهيوني معيدين التأكيد على أن عجرفة «الإسرائيلي» وبطشه، لن تثني السوريين عن الدفاع عن أرضهم وكرامتهم، وأن خيار الشعب السوري أولاً وأخيراً هو التصدي للمحتل، بغض النظر عن ضرورات الأنظمة، أو عن أوهامها.

إن ما تثبته أحداث الأسابيع الأخيرة في البلاد هو التالي:

أولاً: الطرح الطائفي هو طرح غير وطني بالضرورة، سواء استعان بالعدو الخارجي بشكل علني أو غير علني، وسواء قدم نفسه معادياً للتدخل الخارجي أم مؤيداً له؛ فالطائفية هي سلاح الدمار الشامل الذي يفتت الأوطان ويخدم الأعداء الخارجيين بشكل مباشر وملمس، وعلى رأسهم «الإسرائيلي» الذي يقول علناً: إنه يعمل على تقسيم سورية على أسس طائفية ودينية وقومية، بلام أوضح، لا يمكن أن تكون طائفياً ووطنياً في الوقت

نفسه حتى ولو بُح صوتك في توجيه الشتائم للصهيوني، فما دمت تشتم أبناء وطنك على أسس طائفية فإنك تخدم «الإسرائيلي» مباشرة، سواء وعيت ذلك أم لم تعه.

ثانياً: إن الطرح الطائفي، والسياسة الطائفية، هي المعادل المناسب للبرالية الاقتصادية المتوحشة؛ فحين يصب البرنامج الاقتصادي الاجتماعي ضد مصلحة الغالبية الساحقة من السوريين، فإن أصحاب هذا البرنامج يعملون على تقسيم السوريين على أسس طائفية ودينية وقومية، لأن توحيد السوريين على أساس مصالحهم الاقتصادية

الاجتماعية المباشرة، يعني توحيدهم ضد برامج النهب الليبرالية المرتبطة في نهاية المطاف بصندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تصب في مصلحة قلة ناهبة عابرة للأديان والقوميات والطوائف، وتصب بالصد من مصلحة الأغلبية الساحقة من السوريين، ضد مصلحة أكثر من 90% من السوريين، المنتمين إلى كل القوميات والأديان والطوائف.

ثالثاً: الطرح الطائفي يتطلب مستويات حريات سياسية منخفضة، ويتطلب منع الناس من التجمع على أسس سياسية، ودفعها للتجمع على أسس طائفية ودينية وقومية؛ ولذا فإن من الطبيعي تماماً أن يتم ضرب الإعلان الدستوري بعرض الحائط عبر محاولة السيطرة على أي نشاط سياسي في البلاد، وإخضاعه مجدداً إلى «الموافقات الأمنية» على طريقة السلطة الساقطة، والتي نرى اليوم تكراراً لها عبر تعميم وزارة السياحة التي تلزم أي نشاط سياسي بالحصول على موافقة مسبقة من الهيئة السياسية.

رابعاً: إن توحيد السوريين على أساس مصالحهم الوطنية والاقتصادية الاجتماعية الحقيقية، يتطلب إشراكهم

بشكل حقيقي في تقرير مصيرهم، وفي تحديد مستقبل دولتهم وشكلها، عبر مؤتمر وطني عام جامع وشامل، وعبر حل سياسي حقيقي يحقق الهدف الأساسي من القرار 2254، أي اشتراك السوريين الفاعل في تقرير مصيرهم بأنفسهم، عبر جسم حكم انتقالي، ودستور دائم، وصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

خامساً: الاعتماد على الخارج في نيل الشرعية، سواء تعلق الأمر بالسلطات المركزية أو بغيرها من السلطات والقوى على امتداد الوطن، هو إضعاف لتلك السلطات والقوى، وهو تهديد إضافي لوحدة البلاد ووحدة الشعب... مصدر الشرعية الوحيد المضمون هو اجتماع السوريين، كل السوريين، ووحدتهم، وبغض النظر عن الدين أو القومية أو الطائفة...

إن المعيار الأساسي للوطنية السورية اليوم، هو العمل ضد الطائفية وضد تقسيم السوريين على أسس ما قبل وطنية، والعمل الجاد والصادق من أجل توحيد السوريين عبر الحل السياسي الشامل، الذي يجب بالضرورة في مصلحة الغالبية الساحقة من السوريين، وضد مصالح تجار الحروب والطوائف...

لاجئون أقل... أزمة مستمرة... اللجوء السوري في ميزان 2025



في سابقة غير مألوفة كسرت البروتوكول المعتمد في واشنطن، صدرت الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي بلا خطاب رئاسي يعلن ملامحها، ولا مؤتمر صحفي يفسر توجهاتها كما جرت العادة لعقود. وهو ما قد يشير إلى وجود خلافات داخلية حول مضمونها بين تيارات الإدارة الأمريكية المختلفة. مع ذلك، أحدثت الوثيقة وقعا صاعقا على حلفاء الولايات المتحدة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، الذي جاءت مخاطبة إياه بلغة تجمع بين التأييد والتوجيه. ورأى كثير من المحللين أن هذه الوثيقة قد تكون البداية العملية لنهاية الناتو بشكله التقليدي.

مستوى الاتحاد، ما يعني أن تأثير الانخفاض لن يظهر كاملا على أنظمة اللجوء قبل أشهر أو سنوات.

تغيرات في سورية وتعديلات في المعايير الأوروبية

بعد التطورات السياسية الكبيرة في سورية وسقوط سلطة النظام السابق في أواخر 2024، أصدرت EUAA في كانون الأول 2025 إرشادات محدثة لتقييم طلبات الحماية من سورية.

هذه الإرشادات، المعروفة باسم التوجيه القطري Guidance Country، شكّلت أساسا جديدا لكيفية تقييم طلبات الحماية. ولخصت الوكالة موقفها بقولها إن «الوضع في سورية يتغير بصورة عميقة» لكنها شددت في الوقت نفسه على أن عددًا من الفئات السورية لا تزال بحاجة إلى حماية دولية، من بينها: العاملون السابقون في مؤسسات النظام السابق - الأقليات الدينية والعرقية («المسيحيون، العلويون، الدروز»)...

انخفاض الطلبات لا يعني أن السوريين أصبحوا آمنين

تؤكد الوكالة في بيانها أن الأرقام وحدها ليست مؤشرا على أن سورية أصبحت آمنة. فالمشهد الأمني لا يزال متقلبا في عدة مناطق، ويستمر وجود مخاطر «العنف

أظهرت بيانات وكالة اللجوء التابعة للاتحاد الأوروبي، الصادرة في 8 أيلول 2025، أن طلبات اللجوء المقدمة من سوريين إلى دول EU+ (أي: دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الدول المرتبطة في منظومة اللجوء مثل النرويج وسويسرا) قد شهدت انخفاضا حادا وغير مسبوق منذ نهاية عام 2024.

ووفقا لبيان الوكالة، فقد سجل السوريون خلال النصف الأول من عام 2025 نحو 25 ألف طلب لجوء فقط، أي انخفاض بنسبة تقارب 66% مقارنة بالفتره نفسها من عام 2024. كما وصف تقرير آخر للوكالة شهر شباط 2025 بأنه «أحد أدنى الأشهر منذ أكثر من عقد»، إذ لم يتجاوز عدد الطلبات 5 آلاف طلب.

من 16 ألف طلب إلى 3.500 فقط خلال عام واحد
بحسب تحديثات الوكالة وتقارير إعلامية معتمدة على بيانات EUAA، فقد تراجع عدد الطلبات السورية المسجلة شهريا من نحو: 16,000 طلب في تشرين الأول 2024 إلى 3,500 طلب فقط في أيلول 2025، وهو انخفاض وصفته الوكالة بأنه «تحول جذري في أنماط اللجوء السورية في أوروبا». ورغم هذا الانخفاض الكبير، تؤكد البيانات أنه حتى نهاية أيلول 2025 كان هناك 110,000 ملف لجوء لسوريين لا يزال قيد الانتظار على

إن التراجع الملحوظ في طلبات اللجوء السورية داخل أوروبا خلال عام 2025، رغم أهميته الرقمية والسياسية، لا يمكن اعتباره نهاية لواحد من أعقد ملفات النزوح في العصر الحديث.

فالأرقام وحدها لا تعبر عن حقيقة استمرار التحديات الأمنية والإنسانية في سورية، ولا تعكس واقع الملايين الذين ما زالوا في حاجة إلى حماية فعلية.

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري التأكيد على أن ملف اللجوء السوري لا يمكن أن يطوى بصورة نهائية إلا من خلال حل سياسي شامل، يضمن حق السوريين في تقرير مصيرهم - استعادة وحدتهم الوطنية - واحترام سيادة الكاملة للبلاد، أرضا وشعبا. عبر هذا المسار فقط، يمكن أن تتبدل جذور الأزمة، ويتحول النزوح القسري من واقع مستمر منذ أكثر من عقد، إلى صفحة تطوى بكرامة وعدالة، وليس بمجرد انخفاض في الإحصاءات أو تغييرات في السياسات الأوروبية.

العشوائي» والفوضى الأمنية، إضافة إلى عدم توفر ضمانات حقيقية للسلامة لدى الفئات المستهدفة.

بل إن جزءا من انخفاض الطلبات مرتبط مباشرة بالسياسات الأوروبية الداخلية، وليس بتغير الوضع السوري فقط.

فعدد من دول الاتحاد الأوروبي اتخذ خلال 2025 سياسات أكثر تقييدا في: تسجيل طلبات السوريين.

منح حق اللجوء. أو معالجة الملفات المتركمة. وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى تراجع الأعداد المسجلة رسميا.

كما أن تحديث التوجيهات الأوروبية الجديدة أعاد تفسير معايير «الخطر الفردي»، وخفض نطاق الفئات المستفيدة من الحماية الإنسانية، ما أدى مباشرة إلى خفض الطلبات المقبولة أو المقدمة أصلا.

ملف اللجوء لا يطوى إلا من خلال الحل السياسي

قطاع الاتصالات على أعتاب التبعية التقنية



الخليوي - إم تي إن وسيريتل - قوة سوقية هائلة، تمنحها القدرة على تحديد أسعار باهظة لقاء الخدمات، والتحكم في جودتها.

بداية التغلغل الأجنبي؟

التقى وزير الاتصالات، عبد السلام هيكل، في تشرين الأول، مع شركة «أورانج» الفرنسية، ضمن خطة الوزارة للعمل حسب تعبيره في منشور له على منصة «إكس»، «مع أكبر شركات الاتصالات، وحل التحديات القانونية والتنظيمية المعيقة لاستثمارها في القطاع.» ووعده بأن خدمات الخليوي والإنترنت «على أعتاب تحول جذري مع بداية 2026.» وهو تحول جذري فعلا إن دخلت «أورانج» على السوق السورية، حيث يحفل تاريخها بقضايا الفساد والاستغلال.

فمثلا، تحتكر «أورانج» قطاع الاتصالات في جمهورية إفريقيا الوسطى، وتتحكم في الجودة إلى درجة اتهامها بتعطيل الخدمات عن المنظمات الإنسانية وقوات الأمن، ويضمن لها هذا الاحتكار عدم تمكن أي مزود محلي من التدخل.

أورانج... سجل حافل

منذ خصخصة الشركة الفرنسية

تبدو «السيادة» في قطاع الاتصالات سلعة قابلة للتفاوض؛ تعرض للبيع لمن يدفع أكثر، بينما يتحول المواطن من صاحب حق إلى مجرد «رهينة» للأسعار. والغريب أن الوزارة، بدلا من أن تستعيد دورها الذي نخره الفساد والمحسوبيات والأختلاس في هذا القطاع الحيوي، تستكمل التحول إلى وسيط تسهيلي لتمير صفقات قد تفقد الدولة سيطرتها على أحد أهم وأخطر القطاعات.

سارة جمال

بين السيادة والربحية

من المفترض أن قطاع الاتصالات هو حجر زاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة لاقتصاد مدمر، وأداة لضمان الأمن القومي، إلا أن السلطة ممثلة بوزارة الاتصالات تتعامل معه على أنه خدمة ترفيحية.

وتحت شعارات «الشراكة» و«الاستثمار» و«تحسين الخدمات»، وبالطبع «تحرير السوق»، تتجه نحو خصخصة كامل القطاع، وليس على مستوى شركات الخليوي فقط.

ففي يد ترفع شعارات السيادة الوطنية، وباليد الأخرى نجدها تفتح الأبواب أمام الاحتكارات العالمية ذات السجلات المشبوهة، مع الاستمرار في منح شركتي

السؤال الجوهرى

سواء توصلت الوزارة لاتفاق مع شركة «أورانج» أو غيرها من «كبرى» الشركات للدخول، والواقع احتكار السوق السورية، يبقى السؤال، هل يمكن للدولة أن تحافظ على سيادتها الوطنية والاقتصادية وهي تقوض الأمن المعلوماتي وتبيع حصصا لشركات تتبع لمراكز قرار خارجية، وتاريخها حافل بممارسات استغلالية وانتهاكات للعمال؟

فإن كان الوزير لا يدري تاريخ هذه الشركة وغيرها فثلك مصيبة، وإن كان يدري فثلك مصيبة أعظم!

يورو في العام 2015 لاستغلال هيمنتها على السوق ومنع العملاء من التحول إلى شركات منافسة. وفي منتصف كانون الأول 2024، دفعت الشركة غرامة قدرها 53 مليون يورو، لإرسالها إعلانات مشبوهة إلى العملاء، بينما تعرض 850 ألف مستخدم بلجيكي لهجوم إلكتروني واختراق للبيانات في 20 من أب هذا العام.

أما في الأردن، وهو الوسيط الذي يبدو أن الشركة ستدخل من خلاله، تواجه الشركة منذ العام 2019، اتهامات نشرتها «إمباكت الدولية» لسياسات حقوق الإنسان، حول انتهاك خصوصية المستخدمين، وجمع معلومات وصفت بأنها عالية السرية.

في العام 1998، شرعت الإدارة في حملة لتخفيض تكاليف العمالة، وصفها القضاء الفرنسي بأنها «نظام مضايقة معنوية» للموظفين. وفي عام 2019 سجن الرئيس التنفيذي ديديه لومبارد، ومعه اثنين من المدراء التنفيذيين في فرنسا، على خلفية انتحار 19 موظفا في مطلع الألفية، لتقرر المحكمة في وقت لاحق دفع الشركة تعويضات لأهالي الموظفين بقيمة 3,5 مليون يورو.

عُرمت الشركة أيضا في العام 2011 بمبلغ 27,6 مليون يورو لمنعها المنافسة في السوق في جزيرة ريونيون والأقاليم الفرنسية ما وراء البحار. بالإضافة إلى تعريضها مرة أخرى في فرنسا بمبلغ 350 مليون

هل هناك نمو فعلاً؟ بيانات وزارة الاقتصاد والصناعة تقول: نعم!



أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة عن بيانات تشير إلى ما وصّف بأنه «فزة في النمو الصناعي»، حيث أشارت إلى أن عدد المنشآت الصناعية المرخصة حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام بلغ 2225 منشأة، إجمالي العاملين فيها 25643 عاملاً.

■ فخر شرف

مليون، بينما ارتفعت البطالة إلى أكثر من 37%، وبالتالي لم يتجاوز استقطاب القطاع العام 24.92%.

أما «الفزة» الحقيقية فهي في التقليل الكارثي المخطط له لعام 2026/2025، حيث أشارت وزارة التنمية الإدارية في كانون الثاني من هذا العام، إلى أن حاجة الدولة ستتراوح ما بين 550 إلى 600 ألف عامل وموظف فقط، ما يعني تسريح قرابة 800 ألف موظف من أصل أكثر من 1.3 مليون؛ أي إن نسبة القطاع العام من إجمالي القوى العاملة «6.62 مليون» - بما فيها العاطلون عن العمل، والذين تفوق نسبتهم 60% - بالكاد تتجاوز 9%!

■ بين الماضي والحاضر

لم يكن تراجع دور القطاع العام جديداً، فقد بدأ عملياً منذ بدء تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي، وبداية ما سمي «بالسوق الاجتماعي» في العام 2005، ولم يكن القطاع بالتالي مصدر استقطاب فعلي للعمالة، وذلك نتيجة إهمال ممنهج للقطاعات الإنتاجية. بينما تعمل السياسة الحالية على تفكيك القطاع

أي إن متوسط العمالة لكل منشأة هو 11.5 عامل، ما يشير إلى طابع صغير ومتناهي الصغر لغالبية هذه المنشآت. فيما يمثل هذا العدد 0.4% فقط من إجمالي القوى العاملة التي قدرتها مجموعة البنك الدولي لعام 2024 بـ 6.62 مليون. وبمعنى آخر هي لا تغطي سوى 0.65% من العجز السنوي المتوقع في سوق العمل، نظراً لنسبة البطالة التي تزيد عن 60%، بحسب وزير الاقتصاد والصناعة نضال الشعار.

■ ما علاقة القطاع العام؟

تشير بيانات مجموعة البنك الدولي، إلى أن عدد القوى العاملة في سورية عام 2010، بلغ 6.13 مليون، يعمل منهم في القطاع العام بحسب مركز الإحصاء 1,360,021، أي إن القطاع العام كان يستقطب 22.18% من إجمالي العاملين، فيما كانت نسبة البطالة 25%. فيما ارتفع هذا العدد في العام 2022، فبلغ عدد العاملين في القطاع العام 1,447,895، من إجمالي القوى العاملة والمقدرة بـ 5.81

حصة الصناعة في الناتج المحلي، وتطوير التصدير الصناعي، وارتباط الصناعة بسلاسل إمداد محلية، فيما الغالب أن هذه المصانع والورش تعتمد وبكثرة على المستوردات. بالإضافة إلى خلق وظائف مستقرة ذات إنتاجية عالية، فالحديث عن توفير 25 ألف وظيفة جديدة في 2225 منشأة لا يكفي وحده لاعتباره مؤشراً للنمو. فبيانات الوزارة لا تكشف عن «نمو» صناعي حقيقي بالمعنى التنموي، وما يعلن عنه هو إحصاءات كمية نظرية، تهدف إلى ترويض صورة «انتعاش وهمي» بينما الاقتصاد الحقيقي يعاني من شلل إنتاجي واستثماري حاد.

العام بشكل كامل، وبمعدل سريع يزيد من تفاقم الأزمة الاجتماعية، فاعتماد 600 ألف موظف فقط، يعني أن القطاع الحكومي سيفقد من حجم عمالته خلال الأعوام 2022-2025، 58.5%! فالقطاع العام ليس فاشلاً بل مُفشلًا، ورغم مشكلاته، كان يشغل أكثر من 1.3 مليون شخص، ويوفر خدمات أساسية «تعليم-صحة-كهرباء...»، ولتحقيق «نمو» حقيقي المطلوب هو إعادة هيكلة القطاع العام، ليكون مولداً للتوظيف بدلاً من تفكيكه، وإعادة توجيه السياسة الصناعية نحو قطاعات إنتاجية كثيفة العمالة وذات قيمة مضافة. أما النمو الصناعي الحقيقي فيقاس بزيادة

سوق الخجا... مهن الآباء في وجه تفشي التهريب



الصرف في ارتفاع تكاليف استيراد المواد الخام. أما الجانب الآخر فيتمثل في ضعف الحماية والرقابة، حيث أكد حديد على ضرورة حماية الصناعة الوطنية. فما زال السوق يشهد غياباً للقوانين الرادعة، وفي أحسن الأحوال، يشهد ضعفاً في تطبيقها، مما يتيح للسلع المستوردة والرخيصة، والمهربة في كثير من الأحيان، إغراق السوق المحلية.

نتفاقم أزمة سوق الخجا، الذي من المفترض أن يشهد إقبالا خلال موسم الشتاء وبداية العام الدراسي، نتيجة تراجع القدرة الشرائية، ما أجبر المواطنين على البحث عن خيارات أرخص، حتى لو كانت على حساب الجودة. وقد أدى هذا الركود إلى ابتعاد المستهلكين عن السوق بشكل شبه كامل، مما خفض حجم الطلب الكلي وأدخل الصناعة في دوامة من التراجع.

■ تأثير يطال الجميع

يتجاوز تعطل الصناعات الحرفية في سوق الخجا تأثيره المباشر على الحرفيين أنفسهم، ليشمل تآكل سلسلة القيمة بأكملها، بدءاً من منتجي وموردي المواد الخام، الذين يعتمدون على الورش الصغيرة كمنافذ رئيسية لمنتجاتهم،

دق أمين سر المجمع التجاري لسوق الخجا بدمشق، خالد حديد- نافوس الخطر، بعدما أغلقت الكثير من الورش الصغيرة أبوابها لعجزها عن مجاراة الأسعار المنخفضة للبضائع الأجنبية، في وقت يتحمل فيه المنتج المحلي ضرائب مرتفعة وتكاليف إنتاج عالية جداً.

■ سلمى صلاح

حيث يواجه السوق وحرفيوه تحدياً وجودياً في مواجهة انقراض محتمل، نتيجة غزو السلع المستوردة، ولا سيما التي دخلت - وما زالت تدخل - إلى الأسواق بطرق غير مشروعة.

■ تحديات كبيرة

يعاني الحرفيون من ارتفاع تكاليف الطاقة، والعمالة، والمواد الأولية، التي باتت تشكل عبئاً يقلل من قدرتهم على المنافسة، إضافة إلى ذلك العبء الضريبي بعد أن حدد القانون الضريبي الجديد ضريبة ثابتة بنسبة 10% في تجاهل لحجم الورش أو المصانع، وبدون تمييز بناءً على حجم الإنتاج والأرباح. كما تساهم التقلبات المستمرة في سعر

من النسيج الاقتصادي والاجتماعي، مما يعمق الأزمات الاقتصادية والبطالة، ويضعف القدرة الإنتاجية على المدى الطويل. ما يتطلب خطوات عملية نحو تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية ومكافحة التهريب بشكل فعال. بالإضافة إلى دعم الإنتاج المحلي، وتخفيف الأعباء الضريبية على الحرفيين، عبر اعتماد ضريبة تصاعديّة، وتوجيه الدعم نحو تخفيض تكاليف الإنتاج «الطاقة، والمواد الأولية»، بدلاً من دعم استهلاك سلع مستوردة.

تعزيز الاقتصاد، إلى صناعة منكفئة، بل ومهددة بالانقراض.

■ حماية السوق ضرورة لا رفاهية

إن أزمة سوق الخجا، ليست مجرد أزمة تجار أو ورش صغيرة، بل قضية تتعلق بسياسات اقتصادية كلية، وحماية للتراث والهوية الثقافية، والحفاظ على شبكة معقدة من فرص العمل وسلاسل الإمداد. وغياب الإجراءات الفاعلة لن يؤدي إلى اختفاء سوق فقط، له تاريخ عريق، بل إلى تعطيل جزء حيوي

سواء كانت جلوداً أو خيوطاً أو أدوات متخصصة. بالإضافة إلى تأثير شبكات التسويق والبيع، التي لن تبقى قادرة على الاستمرار في ظل تراجع الإنتاج.

وينعكس هذا التراجع على عشرات آلاف العمال المباشرين وغير المباشرين، والذين سيفقدون مصدر رزقهم، مما يفاقم من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. كما فقدت الصناعات الحرفية - خلال سنوات الأزمة، ونتيجة الإهمال المستمر - قدرتها التصديرية، وتحولت من كونها مساهماً في

طلاب الدراسات العليا أمام جملة من التحديات التي تعرقل رحلتهم الأكاديمية!



كثيرة هي الصعوبات والضغوطات التي تواجه طلاب الدراسات العليا «ماجستير ودكتوراة» في الجامعات الحكومية السورية، حيث تشكل إعاقة حقيقية على مستوى استكمال الدراسة والتحصيل العلمي بالنسبة للكثيرين منهم.

■ رهف ونوس

الجامعة بالتأكيد تعلم بذلك العجز الذي يواجهه الطلاب، فلماذا يستمر القبول والمشكلة لم تحل حتى اليوم؟!

ضعف التمويل

حال طالب الدراسات العليا سيء جداً، والمشكلة لا تقتصر على الأوضاع المعيشية فحسب، فهناك ضغوطات لا تحصى تواجه الطالب، بدءاً من النفقات المادية على البحث المطالب بإعداده، والجامعة معفاة كلياً من المشاركة بتمويله، وأي استمارة تسجيل تحمل مبلغاً مادياً تعني أن البحث مرفوض، باستثناء بعض الكليات العلمية، وبتحويل مسوق وزهيد جداً «من الجمل أذنه»!

كذلك تحمل عبء النشر في المجالات المحكمة، فمعظم الأبحاث تبقى غير منشورة على أهميتها بسبب الرسوم المرتفعة، فلا صناديق دعم ولا منح بحثية ولا حتى اعتراف بجهد الباحث، ما يجعل البحث العلمي مغامرة محفوفة بالخسارة!

ماذا عن الإشراف؟!

ناهيك عن نقص الكوادر الأكاديمية المشرفة، حيث يشرف الأستاذ الواحد على عدد كبير من الطلاب مما لا يتيح له الوقت الكافي لمتابعة كل طالب بشكل فعال، خاصة في مرحلة الدكتوراة التي يشترط فيها إشراف «أستاذ دكتور» وهم قلة، فهناك ظاهرة معقدة في الجامعات يعنونها الطلاب «بعداء تاريخي غير معلن» مع الأستاذ المشرف أو لجنة التحكيم لاحقاً، فهي ذات جذور إدارية وثقافية، وحتى شخصية.

فتبدأ أسبابها من معاملة الطلاب على أنهم تابعين لا شركاء في البحث العلمي إلى مزاجية المشرف وعدم وجود آلية واضحة للمحاسبة في حال التعسف أو التأخير بالتقييم والمتابعة، كذلك خوف المشرف من المنافسة الأكاديمية وغياب ثقافة البحث

للتحول هذه الرحلة الأكاديمية إلى حلبة مصارعة يسقط فيها الباحثون تحت وطأة عراقيل لا تنتهي، بدءاً من اختبار اللغة الأجنبية وأسئلته التعجيزية كشرط للتسجيل، إلى إجراءات التسجيل التي تستغرق وقتاً طويلاً من الروتين الذي له أول وليس له آخر، وصولاً إلى ندرة المراجع ونقص الكادر المشرف، بالإضافة إلى ضعف التمويل وتكاليف النشر المرتفعة، لتتراكم الأعباء ويجد الباحث نفسه في صحراء بلا ماء يلهث وراء المعرفة خلف أبواب مغلقة!

ندرة المراجع

إذا لم نقل انعدامها، رغم أنها من البديهيات لأي بحث علمي ويفترض توفرها ولكن على ما يبدو أن الباحث يخوض معركة متسلحاً بالأمل فقط!

فالحكاية تبدأ من تقديم مقترح البحث والذي يرفض أكثر من مرة لافتقاده المراجع، وكأن الطالب هو الذي لا يريد الحصول عليها ويقع اللوم عليه أمام عدم اشتراك الجامعات بقواعد بيانات بحثية عالمية لتوفير المعلومات والأبحاث الداعمة والدراسات السابقة، وبالتالي صعوبة الوصول إلى المراجع العلمية عبر الإنترنت كونها متاحة عبر اشتراكات مدفوعة أي تحميل الطلاب أعباء مالية كبيرة، كما أن الكتب المتوفرة في المكتبة الوطنية أصبحت قديمة ولا تواكب التطور.

مما يدفع الطلاب للاعتماد على مصادر متوفرة مجاناً لكن تفتقر إلى القيمة العلمية اللازمة مما يضعف جودة البحث، كذلك شح الأرقام والبيانات الرسمية والإحصاءات التي يمكن للبحث اعتمادها، فيقع الطلاب في فخ التشابه في النتائج المستخلصة. والمسؤال الذي يطرح نفسه، هو أن رئاسة

حاجتهم، كان الدولة حلفت «يميماً» على إظهار كل المعوقات التي تنهك عائق الطالب ودفعها في طريقه دون رحمة أو شفقة.

واقف يتطلب إصلاحاً جذرياً

في دراسة أجرتها جامعة دمشق في كلية التربية عام 2003 من إعداد طالبة الدكتوراة «جهينا طراف» بعنوان «مشكلات الدراسات العليا في الجامعات السورية من وجهة نظر طلاب الماجستير والدكتوراة» خرجت بالنتائج التي تتحدث عن جملة المشكلات المذكورة آنفاً، أي بعد ما يقارب 23 عاماً والأسباب ذاتها كانت وما زالت تواجه الطلاب رغم التطور الحاصل، وعليه فالسبب لا يعود إلى ضعف الطالب وظروفه بل لإدارة الجامعات والمنهجية التعليمية في سورية ككل.

فالمطلوب، إتاحة البدائل بتوفير المراجع باتفاقيات تعاون وتبادل أكاديمي مع مؤسسات علمية، مع إعادة النظر برسوم النشر أو توفير صندوق دعم بحثي، كذلك إقامة ورش تدريبية مجانية حول مهارات البحث العلمي والنشر الدولي، فالإصلاح هنا ضرورة لإنقاذ البحث العلمي وإعادة الاعتبار له ولباحثيه.

الجماعي الذي يعتمد على روح الفريق بينهما بل مجرد جهد فردي، مع البيروقراطية الخائقة التي تجعل كل خطوة في مسار الطالب خاضعة للتواقيع والموافقات مما يجعلها فرصة للبعض لاستغلال السلطة، وعليه توتر العلاقة بين المشرف والطالب، والأثر النفسي مع كل هذا الضغط الذي يؤدي إلى تسرب الكفاءات وهجرة العقول إلى بيئة علمية أكثر احتراماً ودعمًا.

للتعجيل لا للتقييم

«كأن العلم في سورية يحتاج لتصريح عبور لا لشغف الباحث»، بهذه العبارة اختصرت إحدى المتقدمات لامتحان اللغة الأجنبية للقياد في درجة الدكتوراة الذي يجري في معهد اللغات في المحافظات، فهناك إجماع على صعوبة مستوى الأسئلة واستخدام مفردات تخصصية ونصوص طويلة أمام وقت غير كاف، علماً أن درجة الصعوبة تختلف بين الجامعات لتكون أعلاها في جامعة دمشق، وعليه نسبة رسوب مرتفعة وإقصاء أكبر عدد ممكن لتحصيل رسوم جديدة من جيوب المفقرين واستغلال

مستشفى المجتهد... بيئة ملوثة في منشأة طبية!



الحلبوني، حول هذا الوضع منذ شهر أيار، ورغم إيجاد «حل مؤقت»، والحديث عن اهتمام ودعم قادمين لا محالة، فلا حديث رسمياً عن واقع النظافة اليوم، ويقتصر الأمر على عودة بعض الأجهزة إلى العمل، كالرنين المغناطيسي والتصوير الشعاعي وغيره، واستكمال المستشفى تقديم خدماته، ولكن أي خدمات هذه و«الصرصر» تتشارك الأسرة مع المرضى؟!

فشل الحل

اضطر المستشفى، نتيجة فسخ عقود شركات التنظيف التي كانت تتولى مسؤولية نظافة المنشآت الصحية، إلى التعاقد مع عمال بالفاتورة شهرياً، وهذا يعني أن تجلب إدارة المستشفى مواد التنظيف للعمال فيما تتم مراقبة عملهم.

إلا أن فسخ العقود أدى إلى إشكاليات تنظيمية كبيرة، حيث يصعب ضمن الآلية الجديدة تحديد المسؤوليات وتقييم الأداء بشكل فعال. بالإضافة إلى غياب الإشراف المباشر والمستمر. فهؤلاء العمال، ورغم جهدهم، ليسوا جزءاً من سلسلة إدارية واضحة، ولا يخضعون

يعاني مستشفى المجتهد في دمشق من انعدام شبه تام للنظافة، ويتضح من الصور ومقاطع الفيديو التي ينشرها ويتداولها المواطنين، حجم الإهمال، وانعدام التقييم والنظافة، وانتشار الحشرات، الذي تعاني منه الأقسام داخل المستشفى، خاصة في جناح الأطفال.

وفيما تشهد المشافي الخاصة جولات رقابية مكوكية على ما يبدو، يبقى الوضع متردياً في المشافي الحكومية، وكأن السعي إلى تطبيق الالتزام بالمعايير الصحية لا يجوز أن يشمل فقراء سورية التي باتت تضيق بهم السبل أكثر فأكثر. وقد تحدث مدير المستشفى، محمد

شاملة وفورية، ومن ثم تطبيق رقابة دورية وميدانية فعالة، وتوظيف الكوادر اللازمة والمدرّبة للقيام بعمليات التنظيف، ما يعني تخصيص الوزارة للموارد الكافية، وعدم تجاهل الشكاوى التي تشير إلى وجود مشكلة مستفحلة؛ فالنظافة في المستشفيات ليست ترفاً بل مطلباً صحياً أساسياً.

تدخل فوري وإجراءات عاجلة
إن إهمال نظافة المستشفيات، بالأخص أقسام الأطفال، ليس إخفاً إدارياً عادياً، بل انتهاكاً للحق الأساسي في الرعاية الصحية، ما يستدعي تحركاً حاسماً ومساءلة حقيقية، لأن صحة المواطنين ليست مجالاً للتهرب أو الإهمال. وهذا يتطلب حملة تنظيف وتعقيم

لمتابعة روتينية وتوجيه وتدريب وتصحيح للأخطاء، وبمجرد انتهاء التعاقد تنتهي مهمتهم. ما يشير إلى ضرورة إيجاد نظام بديل ومستدام، فنحن أمام تهديد مباشر لسلامة المرضى والكوادر الطبية، وزيادة خطر انتشار العدوى.

عام على سقوط سلطة الأسد..



النوايا، بل أكدت مرارا أن التوجه العام هو نحو «تقليص حجم القطاع العام».

فخ المؤسسات الدولية وBOO

وفقاً لمؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، وصل الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد في شهر أيلول الماضي إلى 7,1 مليون ليرة سورية، بينما وصل متوسط التكاليف إلى 11,3 مليون ليرة. وأمام هذا الواقع المرعب، يقف الحد الأدنى للأجور عند ما يعادل 6,5% فقط من التكاليف الوسطية للمعيشة. وبمقارنة بسيطة مع دول الجوار، نترك حجم المأساة: الحد الأدنى في تركيا 530 دولاراً، وفي لبنان المنهك 400 دولار، وفي العراق 382 دولاراً، وفي الأردن 366 دولاراً، وحتى في مصر 126 دولاراً، بينما يقبع العامل السوري في قاع القائمة بـ68 دولاراً.

في الإعلان الدستوري الصادر في 13 آذار 2025، والذي رسم ملامح المرحلة الانتقالية لخمسة سنوات، جاءت المادة رقم 11 مليئة بالتناقضات. فبينما دغدغت المشاعر بعبارات عن «العدالة الاجتماعية»، أرفقتها بنصوص ملزمة تحمي المستثمرين وحقوقهم، غافلة تماماً عن أي إشارة صريحة لحقوق العمال.

وبعد تطمينات حاكم المصرف المركزي في تموز بأن البلاد لن تستبدل من صندوق النقد أو البنك الدولي، كشف صندوق النقد الدولي في بيان يوم 17 تشرين الثاني عن زيارة فريقه لدمشق واتفاقه على «برنامج تعاون مكثف»، مهدياً لاستئناف مشاورات «المادة الرابعة» سيئة الصيت، وهي المراجعات السنوية التي يجريها الصندوق لتقييم سياسات الدول الأعضاء، وتعمل عملياً كأداة رقابية وسياسية تخدم مصالح

بـ«الإعراق السلعي». فقد شرعت أبواب البلاد ومنافذها الحدودية لعمليات استيراد منفذتة، وبشكل خاص من تركيا. حيث دخلت البضائع التركية على اختلاف أنواعها دون أي رقابة حقيقية أو حماية للمنتج الوطني الهش، مما أدى إلى استنزاف كبير لمخزون البلاد الشحيح أصلاً من القطع الأجنبي. ولم يقف الأمر عند السلع الاستهلاكية الصغيرة، بل فتح الباب لاستيراد السيارات، حيث تشير الإحصائيات إلى دخول ما لا يقل عن 400 ألف سيارة جديدة إلى سورية.

قد يبدو مشهد الأسواق الممتلئة بالبضائع الأجنبية الرخيصة نسبياً، وتوفر السيارات الحديثة، كأنه مؤشر «تعاف» أو نعمة للمستهلك. لكن في الاقتصاد الكلي، هذه «النعمة» الظاهرية كارثة فعلية. حيث إن إعراق السوق بمنتجات مستوردة رخيصة يعني حكماً بالإعدام على الصناعة المحلية والورش الصغيرة التي تحاول النهوض من تحت الركام، ويعني تحويل سورية إلى سوق استهلاكي بحت يمول مصانع الدول المجاورة بدلاً من تشغيل أبنائه.

وبالتوازي مع هذا الانفتاح التجاري المدمر، ورغم الوعود البراقة التي أطلقت في الأيام الأولى بزيادة الأجور بنسبة 400% لترميم القدرة الشرائية لأصحاب الأجور، جاء الواقع مخيباً للآمال بزيادة لم تتجاوز 200%. عملياً، زرع الحد الأدنى للأجور من نحو 28 دولاراً (وهو رقم كارثي) إلى نحو 68 دولاراً فقط. وتزامنت هذه الزيادة مع تسارع في عمليات فصل الموظفين، وإجبار الآلاف على إجازات إدارية، ناهيك عن أزمة السيولة التي جعلت عملية سحب الراتب الشهري رحلة عذاب أمام الصرافات الآلية، ذلك عدا عن عمليات النقل التعسفية بين المحافظات، والمشكلة الأكبر أن التصريحات الرسمية لم تخف



فتح سقوط

السلطة

السابقة باب

الامل واسعاً

امام السوريين

وحلموا بنموذج

اقتصادي جديد

يرمم جراحهم

ويبني عدالة

اجتماعية

حقيقية

يحتفل السوريون هذا الشهر بمرور سنة كاملة على سقوط سلطة الأسد، تلك السلطة التي لم تكن بقمع الحريات السياسية، بل أسست لمنظومة قمع ونهب اقتصادي ممنهج راكمت العذابات على كاهل السوريين وأمعنت في إفقارهم. وبينما تطوي البلاد صفحة السلطة السابقة، لا يزال السؤال الاقتصادي الحارق يفرض نفسه بقوة: هل جرى القطع فعلياً مع النهج الاقتصادي الاجتماعي السابق الذي قاد البلاد إلى الهاوية؟ أم أننا نشهد استمراراً للمنظومة ذاتها بوجوه جديدة؟ من المفيد، بل من الضروري، استعادة الذاكرة القريبة. فقبل سقوط السلطة السابقة بأسابيع قليلة، كانت الماكينة الإعلامية والحكومية تمهد لما سمنه «كسر المحرمات». حيث تعالت الأصوات الحكومية معلنة الحرب على ما وصفته بـ«الأيديولوجيا السلبية الجامدة»، في تورية عن نيتها تصفية القطاع العام وإلغاء الدعم الاجتماعي نهائياً. تجلّى ذلك في رفع سعر لتر المازوت من 2000 ليرة إلى 5000 ليرة دفعة واحدة، والإفصاح عن نية الانسحاب من قطاعات صناعية استراتيجية بحجة «تحويلها إلى رابحة». كان ذلك يجري والسوريون قد وصلوا إلى عتبة فقر مدقع غير مسبوق، حيث صنف أكثر من 90% منهم تحت خط الفقر وفق تقديرات الأمم المتحدة.

■ احمد الرز

أعوام 2003-2011. عاد الدردي ليطلق تصريحه الشهير: «لدينا حكومة لا تملك المال، لا خيار أمامها إلا سبيلين، الغرق في الديون أو تنشيط الاستثمار»، واصفاً اللحظة بأنها «فرصة العمر».

بعد ذلك، تسارعت القرارات التي قصمت ظهر المواطن: رفع الدعم عن السلع الأساسية، ليقفز سعر رطل الخبز من 400 ليرة إلى 4000 ليرة، وكذلك أسعار المحروقات والخدمات والنقل. ووجد السوريون أنفسهم أمام الأجندة الاقتصادية للسلطة القديمة ذاتها ولكن بوتيرة أسرع.

الانفتاح المنفلت والمزيد من الإفقر

أخطر ما ميز العام الأول هو سياسة الفتح المنفلت للسوق، أو ما يمكن تسميته

فتح سقوط السلطة السابقة باب الأمل واسعاً أمام السوريين، وحلموا بنموذج اقتصادي جديد يرمم جراحهم ويبني عدالة اجتماعية حقيقية على أنقاض عقود النهب. لكن الصدمة جاءت سريعة مع الإشارات الأولى للحكومة التي شكلت بتفرد، والتي سارعت لإعلان تبنيها «اقتصاد السوق الحر». وهو ما مثل إشارة بدء لتسريع السياسات الكارثية السابقة ذاتها.

وفي خضم الفرح الشعبي بالخلاص من سلطة الأسد، شهدت الأيام الأولى عودة عبد الله الدردي إلى الواجهة، وهو الاسم الذي يحفظه السوريون جيداً بوصفه الوجه الاقتصادي الأول لسلطة بشار الأسد بين

متى تسقط سياساته الاقتصادية؟



إن رحيل رأس السلطة دون تفكيك بنيتها الاقتصادية العميقة هو تغيير شكلي لا يغير النظام فعلياً. والسياسات التي نراها اليوم، من الخصخصة إلى إعادة فتح الباب للمؤسسات الدولية وتراجع القيمة الحقيقية للأجور، وحماية المستثمرين دستورياً دون حماية العمال، تؤكد أن السياسات الاقتصادية السابقة لا تزال حية في جوهرها، تحكم وتتحكم، وتهدد حاضر السوريين ومستقبلهم.

التغيير الجذري الذي دفع السوريين أثماناً باهظة في سبيله، لا يتحقق بتبديل الوجوه بينما البطون خاوية. وما لم تسقط هذه السياسات الاقتصادية، وما لم يتم اجتثاث جذور النيوليبرالية المتوحشة التي زرعتها السلطة السابقة وترويضها السلطة الحالية، فإن سقوط السلطة السابقة سيبقى حدثاً منقوصاً، وسيبقى السوريون يدورون في فلك البؤس ذاته، ولكن تحت رايات مختلفة.

أخيراً، جاءت الضربة الأكبر في نهاية شهر تشرين الأول بقرار وزارة الطاقة رفع أسعار الكهرباء وفق نظام الشرائح الأربع. لقد تم الترويج للشريحة الأولى بأنها «لأصحاب الدخل المحدود»، لكن نظرة فاحصة للأرقام تكشف الخديعة، حيث إن سقف استهلاك هذه الشريحة «150 كيلو واط شهرياً» منخفض جداً، مما يدفع حكماً الغالبية الساحقة من الأسر السورية للدخول في الشرائح الأعلى ذات الأسعار المحررة. في الشرائح الأعلى للدعم مقلعاً بلعبة حسابية، يهدف لتحويل خدمة الكهرباء من حق أساسي إلى سلعة تجارية باهظة.

المطلوب اجتثاث السياسات الاقتصادية للأسد

بعد عام كامل على سقوط السلطة السابقة، يتضح جلياً للسوريين أن النظام لم يكن مجرد شخص، بل كان منظومة مصالح، وشبكة علاقات، ونهجاً اقتصادياً متوحشاً.

بعد عام على سقوط السلطة يتضح للسوريين أن مجرد شخص بل منظومة مصالح وشبكة علاقات ونهجاً اقتصادياً متوحشاً

عام 2021. حيث نسف هذا التعديل أي استقلالية مؤسساتية، بإنشائه «المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية» برئاسة رئيس الجمهورية مباشرة. وبذلك، تم حصر مفاتيح الاقتصاد والقرارات الاستثمارية بيد السلطة التنفيذية العليا، بعيداً عن أي رقابة برلمانية أو شعبية.

وبالتوازي، جاء مرسوم إحداث «الصندوق السيادي» الذي يتمتع باستقلالية تامة عن رقابة الأجهزة الأخرى، ومُنح صلاحيات واسعة للاستحواذ على أصول القطاع العام واستثمارها أو بيعها. إن وضع أصول الدولة، التي هي ملك للشعب، تحت تصرف صندوق لا يخضع للمساءلة، يشجع عملية نقل الثروة العامة إلى دوائر ضيقة تحت يافطة «الاستثمار المرن». وفوق ذلك كله، جاءت مسودات القوانين الضريبية التي أعلنت عنها وزارة المالية لتمنح الأثرياء وكبار المستثمرين إعفاءات تاريخية، حارمة الخزينة العامة من موارد ضخمة.

في موازاة ذلك، جاء إعلان حاكم المصرف المركزي، عبد القادر الحصري، في نهاية شهر آب عن خطة طباعة فئات نقدية جديدة وحذف صفرين من العملة. ظاهرياً، يسوق هذا الإجراء كحل تقني للتضخم، لكنه في التوقيت والآلية الحالية، يمثل «فرصة العمر» للغاسدين وتجار الحرب القدماء والجدد. هؤلاء الذين يكسبون مئات المليارات من الليرات السورية المتهوبة في أقبنتهم، وجدوا في عملية استبدال العملة مخرجاً لغسيل أموالهم. وهي المسألة التي يمكن اعتبارها قنبلة اقتصادية واجتماعية ذات أثر مباشر على حياة السوريين، وتتطلب تداركاً سريعاً قبل أن تتحول إلى كارثة اجتماعية لا يمكن لأحد أن يتوقع نهايتها حيث تمس تماماً بجوهر العدالة الانتقالية الحقيقية.

دول المركز، وهذه المشاورات كانت قد توقفت في سورية منذ عام 2009، أي قبيل انفجار عام 2011.

عودة هذه المؤسسات، وافتتاح مكاتب لها في دمشق، تعني عودة «الوصفات» التي دمرت مجتمعات بأكملها: تقشف، رفع دعم، وخصخصة. وهي المنظومة ذاتها التي كانت شريكاً في تقويض الاستقرار قبل 2011.

وفي سياق الهزيمة نحو جذب الاستثمار الخارجي بأي ثمن، برز العامل الأخطر وهو نظام التعاقد BOO. ففي قطاع الطاقة، تم الإعلان عن عقود استثمارية وفق هذا النظام، أبرزها مع شركة UCC القابضة وإعلان الاستثمار في محطة وديان الربيع الكهروضوئية. هنا يجب أن نتوقف لنشرح الفرق الجوهرية والخطير بين نظام BOT «بناء، تشغيل، نقل ملكية» ونظام BOO «بناء، تملك، تشغيل». في نظام BOT، تعود ملكية المشروع للدولة بعد فترة زمنية محددة، أما في نظام BOO، فإن المستثمر يملك المشروع والبنية التحتية. واعتماد نظام BOO في قطاع الكهرباء يعني خصخصة كلية وتخلياً نهائياً عن سيادة الدولة على هذا القطاع الاستراتيجي. ما يعني أن نور السوريين وظلامهم سيصبح بيد شركات خاصة (غالباً أجنبية أو واجهات لناهيين محليين) تملك المحطات والأرض والقرار، وتبيع الكهرباء بالسعر الذي يحقق أرباحها، دون أن يكون للدولة حق استرداد هذه الأصول.

قوانين الاستثمار واستبدال العملة السورية

في التاسع من تموز 2025، صدرت حزمة من ستة مراسيم رئاسية، كان أخطرها تعديل قانون الاستثمار رقم 18



الشراكة الروسية - الهندية... تماسك أمام التحديات العالمية



تواصل العلاقات الروسية - الهندية مسارها التصاعدي على الرغم من الضغوط الغربية المتزايدة. رسالة سياسية حملتها زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الهند، إيداناً بانطلاق القمة الهندية-الروسية السنوية الثالثة والعشرين. والتي تزامنت مع مرور 25 عاماً على إعلان الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

حلا الحايك

التعاون في أنظمة الرادار والإنذار المبكر. وأكد بوتين أن روسيا «لا تكتفي ببيع التقنيات للهند، بل تشاركها، وهذا أمر نادر جداً في مجال التعاون العسكري-التقني» ما «يعكس مستوى الثقة بين البلدين وبين شعبيهما». كما عرضت موسكو، توطين الإنتاج المشترك لمقاتلة «Su-57» فرط الصوتية الروسية في الهند. بالإضافة إلى إطلاق مفاوضات وتوقيع مذكرة تفاهم تمهيدا للتعاون في الإنتاج المشترك للطائرة المدنية الروسية «SuperJet»، وطائرة النقل الإقليمية «I-114».

كذلك، تم الاتفاق على تعزيز التعاون في النفط والغاز، وتوسيع مشاريع الطاقة النووية المدنية بما في ذلك المفاعلات الصغيرة المعيارية. كما أكد بوتين اتساع العلاقات الثنائية لتشمل تقنيات المستقبل، مشيراً إلى استعداد روسيا لشراكة واسعة مع الهند في مجال الذكاء الاصطناعي. وأبرز أليات عملية لتعزيز التجارة بين البلدين، أهمها اتفاقية التجارة التفضيلية بين الهند والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وشدد على أنها ستؤثر إيجاباً على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. كما أشار إلى أن 90% من التعاملات التجارية بين البلدين تتم بالروبل والروبية، ما يعزز الاستقرار المالي ويقلل الاعتماد على الدولار.

وإضافة للهند بأنها «صيدلية العالم»، دعا مودي إلى تعزيز التعاون مع روسيا في إنتاج اللقاحات والأدوية المضادة للسرطان. ووقع الجانبان اتفاقية لإنشاء مصنع متطور لهذه الأدوية في روسيا، يعتمد على التقنيات الهندية المتقدمة في التصنيع الدوائي. وكذلك، لفت الجانبان إلى أهمية مشروع ممر النقل

وصل الرئيس الروسي، في 4 كانون الأول إلى الهند، على رأس وفد وزاري رفيع المستوى. في زيارة استراتيجية هي الأولى منذ 4 سنوات. حيث استقبله رئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي بحفاوة بالغة، وأصفا الزيارة لاحقاً «بالحدث التاريخي» مؤكداً أن صداقة البلدين ستكون ركيزة «لمواجهة الأزمات الدولية مستقبلاً». من جانبه، أشاد بوتين «بالطابع العميق والتاريخي» للعلاقات الثنائية، وشكر الهند على دورها الفعال في محاولة حل الأزمة الأوكرانية. مشيراً إلى أن موازين القوى الدولية تشهد تحولات مع بروز مراكز جديدة، وأن الاستقرار بين الدول أساس لتقدم العلاقات الثنائية والدولية.

نتائج القمة

أفضت القمة إلى توقيع أكثر من 25 اتفاقية ومذكرة تفاهم شملت الدفاع والطاقة والصحة والزراعة والنقل والصناعة، إضافة إلى إطلاق خارطة طريق اقتصادية حتى عام 2030 تستهدف رفع حجم التبادل التجاري إلى 100 مليار دولار مقارنة بـ 67 مليار حالياً. كما انعقد منتدى الأعمال الروسي - الهندي تحت شعار «تجارة متوازنة ونمو مشترك»، حيث ناقش الجانبان فرص الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والرعاية الصحية والزراعة والابتكار الصناعي.

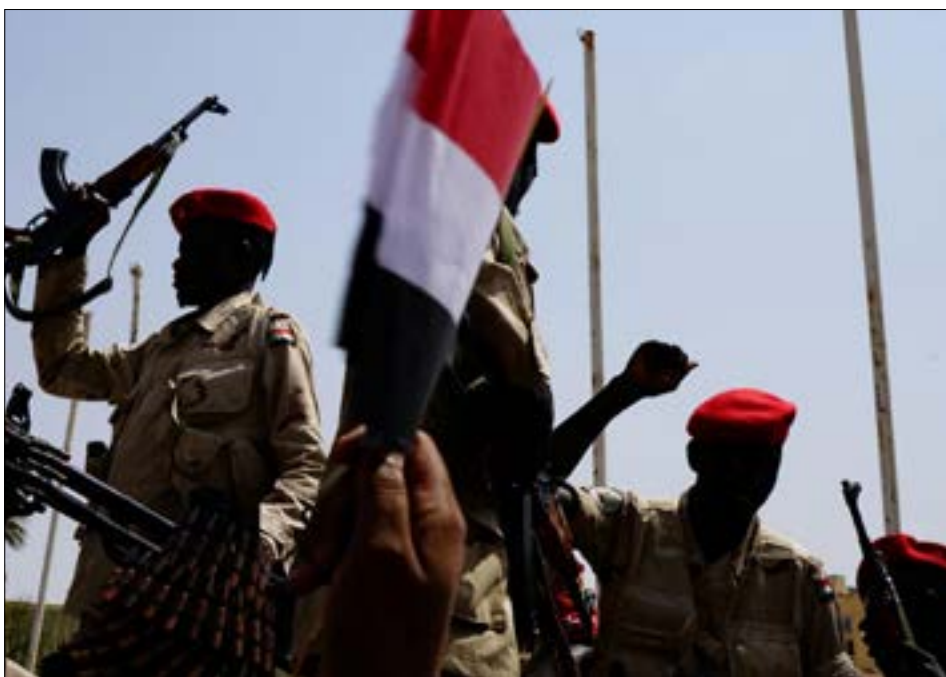
ناقش الطرفان توريد دفعات إضافية من منظومة S-400، والتصنيع المشترك لمقاتلة الجيل الخامس Su-57. وهي من أكثر الطائرات المقاتلة تطوراً في العالم. كذلك

موسكو، وكان آخرها فرض رسوم جمركية على الواردات الهندية وصلت نهاية شهر آب الماضي إلى 50%، بذريعة استمرارها في شراء النفط الروسي، تندفع الهند تدريجياً نحو بناء تفاهمات جديدة ترسم ملامح شراكات شاملة ومتكاملة طويلة المدى. وكذلك الأمر على الصعيد الأوروبي، إذ تزامنت القمة الروسية - الهندية مع زيارة الرئيس الفرنسي ماكرون إلى بكين. لتعكس تناقضات أوروبية يصعب تجاوزها. فحيث تستمر الضغوط الأمريكية لإعاقبة أي تقدم في العلاقات الصينية الأوروبية، يزداد الواقع الموضوعي رسوخاً بأنه للحفاظ على الوجود الأوروبي نفسه لا مفر من تطوير العلاقات مع القوى العالمية الصاعدة وعلى رأسها بكين.

«شمال - جنوب» لتقليل وقت وتكلفة الشحن. كما تم الاتفاق على تسريع الإجراءات الجمركية من خلال التحول الرقمي. وأشاد مودي بقرار روسيا توسيع قائمة الشركات المستوردة من الهند، ما يفتح آفاقاً جديدة للصادرات الهندية وخاصة المواد الغذائية المطلوبة عالمياً. وفي أعقاب المحادثات، صرح بوتين أن «روسيا والهند تنتهج سياسات خارجية مستقلة بالتعاون مع دول بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، وتدفعان عجلة بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب أكثر عدالة وديمقراطية».

بدأت الألعاب واشتد الحفظ على هيمنتها بالبلطجة ترتد عليها. فيفعل سلسلة الضغوط التي مارستها على الهند لدفعها بعيداً عن

السودان... مشهد معقد وتضارب في المصالح الإقليمية والدولية



السوداني، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن. مع ذلك، يبدو أن السعودية نجحت في دفع الإدارة الأمريكية لإصدار تصريحات تشير إلى إمكانية تصنيف قوات الدعم السريع كمنظمة إرهابية. إلا أن هذه التصريحات لم تردع تلك القوات عن مواصلة هجماتها التي تستهدف المدنيين، كان آخرها هجوم «كلوقي» الذي استهدف روضة أطفال ومشفى، وأدى حسب تقارير وزارة الصحة السودانية إلى سقوط 114 قتيلاً.

معتز منصور

ويكتسب الصراع بعداً جديداً مع عودة الحديث عن القاعدة العسكرية الروسية في السودان في هذا التوقيت الحساس، وما يحمله ذلك من تداعيات وانعكاسات على الموقفين المصري والسعودي بشكل خاص. فكرة القاعدة العسكرية قديمة تعود إلى عهد البشير، وعادت إلى الواجهة بعد محاولات البرهان التقرب من روسيا. وتحدث الجانب الروسي بوضوح عن تأجيل أي حديث حول القاعدة حتى يحصل الاستقرار السياسي في السودان. لكن يبدو أن هناك أطرافاً تسعى إلى استخدام هذا الملف للضغط على

تستمر التطورات في الملف السوداني على المستويين الميداني والعسكري والسياسي، مترافقة مع تداعيات إقليمية مؤثرة. ويظل هذا الملف محورياً ومهماً لمجموعة من الدول، أبرزها مصر والسعودية، بينما تلعب الإمارات دوراً عبر دعمها لقوات الدعم السريع عبر تشاد وليبيا. كما أن تطورات الصراع في القرن الإفريقي والصراعات الإقليمية المجاورة تؤثر بدورها في مسار الصراع.

وفي الإطار الإقليمي، تشهد العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة توتراً متصاعداً في الأشهر الأخيرة، على خلفية خلافات حول قضايا إقليمية عدة، يأتي في مقدمتها الموقف من الحرب في السودان، بالإضافة إلى الملف اليمني وتدابير السيطرة على حضرموت. وتحاول الدولتان استثمار نفوذهما في المنطقة والضغط على الإدارة الأمريكية لتتحاز إلى طرف محدد في الصراع

إلى واشنطن، فتنبنى موقفاً أكثر وضوحاً يهدف إلى حسم الملف السوداني باتجاه يمنع زعزعة استقرار الإقليم ويحافظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه.

بإنهاء الصراع في السودان بقدر ما تراه بوابة للضغط على القوى الإقليمية كافة، ودفعها لتقديم تنازلات. أما السعودية، ومنذ زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان

الحكومة السودانية لترسيم أجداتها، أو للضغط على الدول الإقليمية والإدارة الأمريكية وزيادة توتير العلاقة مع الجيش السوداني. فالإدارة الأمريكية لا تبدو معنية

استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة تهز أركان الناتو



على الطاقة الأمريكية، باتت واشنطن تستخدم الحرب في أوكرانيا لاستنزاف روسيا دون أن تكون لاعبا أساسيا بل مجرد وسيط يستفيد من إضعاف أهم حليف للصين.

مع ذلك قد تدفع الضغوط الأمريكية بعض الحلفاء الأوروبيين إلى خيارات خارج الحسابات الأمريكية تماما، وعلى رأسها التقارب مع الصين وربما روسيا، خاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، وتراجع مكانة الدولار، وتقلص قدرة واشنطن على البلطجة العسكرية كما في السابق. وفي ظل هذه الظروف، تبدو حاجة الولايات المتحدة إلى «قربان» جيوسياسية أشد إلحاحا، الأمر الذي قد يفسر فتور حماسها تجاه استمرار الناتو بصيغته الحالية، واعتبار بعض الشركاء الأوروبيين المرشحين الأنسب لتحمل التكلفة. غير أن وجود إرادة سياسية وشعبية أوروبية جديدة للتعاون في القارة قد يحول نتائج هذه العدوانية الأمريكية إلى عكسها، ويدفع القارة نحو إعادة صياغة خياراتها الاستراتيجية خارج المظلة الأمريكية، للمرة الأولى منذ عقود.

توبخ الأوروبيين على «افتقارهم إلى الثقة بالنفس» في مواجهة روسيا، رغم تفوقهم عليها في معظم عناصر القوة الصلبة باستثناء النووي. ويتكامل هذا مع ما نشرته **رويترز** عن إبلاغ مسؤولين أمريكيين لنظرائهم الأوروبيين بأن على أوروبا تحمل الجزء الأكبر من الدفاع التقليدي للناتو بحلول 2027، وإلا فإن الولايات المتحدة ستتوقف عن المشاركة في بعض آليات التنسيق الدفاعي. هل يكون الحلفاء الأوروبيون أكبر القربان على مذبح الأزمة العالمية؟

يطيب للولايات المتحدة ما نتج عن الحرب العالمية الثانية عندما خرجت معظم البلدان منهكة إلا هي. فماذا لو استمرت حرب الاستنزاف بين أوروبا وروسيا، بما يضعفهما معا، فيما تلعب واشنطن دور الوسيط الممسك بخيوط اللعبة، ويظهر ترامب بمظهر «راعي السلام»؟ بدأ التمهيد لهذا المسار بتحطيم خط نورد ستريم 2، الذي كان يربط روسيا بأوروبا ويوفر واحدة من أهم ركائز القدرة التنافسية الأوروبية عبر الطاقة الرخيصة. وبعد زيادة اعتماد أوروبا

في سابقة غير مألوفة كسرت البروتوكول المعتمد في واشنطن، صدرت الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي بلا خطاب رئاسي يعلن ملامحها، ولا مؤتمر صحفي يفسر توجهاتها كما جرت العادة لعقود. وهو ما قد يشير إلى وجود خلافات داخلية حول مضمونها بين تيارات الإدارة الأمريكية المختلفة. مع ذلك، أحدثت الوثيقة وقعا صاعقا على حلفاء الولايات المتحدة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، الذي جاءت مخاطبة إياه بلغة تجمع بين التأييد والتوجيه. ورأى كثير من المحللين أن هذه الوثيقة قد تكون البداية العملية لنهاية الناتو بشكله التقليدي.

ديما النجار

ما الجديد في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية؟

تبدو الولايات المتحدة اليوم، كحال الإمبراطوريات في مراحل أفولها وتراجع مواردها، مقبلة على انكماش تدريجي في حضورها الدولي. وتشير **وثيقة** استراتيجية الأمن القومي الجديدة إلى هذا التحول بوضوح، إذ تعلن أن واشنطن ستعود إلى التركيز على «مصالحها القومية الجوهرية»، خلافا للمرحلة التي تلت الحرب الباردة حين توسعت الولايات المتحدة إلى حيث أمكنها الوصول. وتعلن الاستراتيجية عودة صريحة إلى مبدأ مونرو، بحيث يصبح نصف الكرة الغربي في الأمريكيتين مركز الاهتمام الأساسي.

المتحدة: إلى أين؟

تقدم الاستراتيجية صورة قاتمة لمكانة أوروبا في حسابات واشنطن، فتصفها بأنها حليف يعاني من «ركود اقتصادي وتسليح غير كاف»، وأنها فقدت الكثير من وزنها العالمي بعد أن انخفضت حصتها من الناتج العالمي من 25% عام 1990 إلى 14% اليوم. وتشكك الوثيقة بأن بعض الدول الأوروبية ستمتلك مستقبلا اقتصاديا أو عسكريا يسمح لها بالبقاء حليفا موثوقا في الناتو. إذ تقول الاستراتيجية إنه «من المرجح جدا أن تصبح أغلبية أعضاء الناتو من غير الأوروبيين في غضون بضعة عقود على الأكثر». داعية الاتحاد إلى التخلي عن فكرة توسع الناتو في القارة الأوروبية بلا نهاية ومشددة على أن أولوية الولايات المتحدة هي «إرساء الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا» خلافا للتوقعات غير الواقعية للشركاء الأوروبيين.

وتشن الاستراتيجية هجوما مباشرا على الاتحاد الأوروبي، معتبرة أن استمرار سياسات الهجرة سيغير وجه القارة خلال أقل من عشرين عاما، ومبديا إعجابا واضحا «بالأحزاب الوطنية» التي تمثل عمليا اليمين المتطرف إلى الفاشي، وهي أحزاب يرى محللون أنها تهدد بفتح الباب أمام اضطرابات اجتماعية وعنصرية تعيق أي تحول اقتصادي-اجتماعي إيجابي في أوروبا. أما بشأن أوكرانيا، فتبدو الاستراتيجية متناقضة، فهي تدعو إلى وقف سريع للأعمال العدائية من أجل استقرار الاقتصاد الأوروبي ومنع توسع الصراع، لكنها في الوقت نفسه

وتتجلى ملامح هذا الانكماش في إسقاط كوريا الشمالية من الوثيقة بالكامل، وفي خفض درجة الاهتمام بالشرق الأوسط. الذي شكل أولوية أمريكية لأكثر من نصف قرن باعتباره مصدر الطاقة العالمي - عبر إيكال ترتيباته لإسرائيل والإمارات لضمان المصالح الأمريكية هناك وعدم وقوعه بيد المنافسين. أما الصين، فتتجه واشنطن نحو خطاب أكثر واقعية، فالمعلن هو رغبتها في شراكة اقتصادية معها بدل المواجهة المباشرة، بينما جاءت الصدمة الكبرى لدى الحلفاء الأوروبيين عبر الأطلسي.

العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات

غزة... بين ضغوط الوسطاء ومماطلة الاحتلال



كل ذلك، تبقى قدرة الاتفاق على الصمود رهونة بوقف الخروقات والمماطلة «الإسرائيلية»، وبنجاح الوسطاء في فرض التزامات واضحة على الكيان تمنع انهيار المسار السياسي مجددا.

وفي منتصفى الدوحة تصاعدت الدعوات إلى تسريع الانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، بما يشمل نشر قوة استقرار دولية قادرة على ضبط الخط الأصفر ومنع الخروقات، ومن

وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، في موقف يعكس تقديم المصلحة الوطنية على الحسابات الفصائلية، ويضع ملف السلاح ضمن إطار حل سياسي شامل بقيام دولة فلسطينية وليس تنازلا تحت الضغط.

الخط الأصفر في غزة في أسرع وقت، وهذا الموقف جاء منسجما مع بيان عربي-إسلامي مشترك رفض تصريحات «إسرائيل» حول المعبر بوصفه «باتجاه واحد» نحو الخارج، واعتبرها محاولة للالتفاف على الاتفاق وإعادة إنتاج سيناريوهات التهجير القديمة.

كما أعلن رئيس الوزراء القطري أن المفاوضات حول حرب غزة «تمر بمرحلة حرجية»، في إشارة إلى ضغط سياسي يتعرض له الدوحة والوسطاء الآخرون نتيجة تعنت الاحتلال، ومع ذلك، يواصل الوسطاء الضغط على «إسرائيل» بالوسائل السياسية لتنفيذ الاتفاق، خصوصا مع بقاء جثمان آخر رهينة «إسرائيلية» لدى حماس كجزء من المرحلة الأولى.

وسط هذا المشهد المعقد، تتعامل المقاومة الفلسطينية بقدر كبير من ضبط النفس رغم الخروقات الصهيونية اليومية، وتحاول عدم الانجرار إلى ردود قد تمنح الاحتلال الذريعة لتعطيل الاتفاق، وتبرز هنا التصريحات التي أدلى بها خليل الحية، رئيس حركة حماس في غزة، حيث أعلن استعداد الحركة لتسليم سلاحها للسلطة الفلسطينية التي ستدير القطاع مستقبلا، شرط انتهاء الاحتلال

شهدت الأيام الماضية حراكا سياسيا مكثفا يعكس حساسية المرحلة التي تمر بها مفاوضات غزة، خاصة مع تزايد المؤشرات على محاولة «إسرائيل» المماطلة في استكمال المرحلة الأولى من الاتفاق وربما دفعه نحو الفشل، فالميدان يشهد تطورات خطيرة بخروقات واعتداءات متكررة، من آخرها نسف جيش الاحتلال مباني سكنية جنوب شرقي مدينة غزة في حي الزيتون كمنال واحد.

ملاذ سعد

على الجهة السياسية، تتصاعد مواقف إقليمية تعكس رفضا واضحا للسلوك «الصهيوني»، فقد أكدت الخارجية التركية أن نزع سلاح حركة حماس «ليس أولوية في المرحلة الحالية»، في رسالة تنفيذية بأن الحديث عن مستقبل سلاح المقاومة لا يمكن أن يسبق معالجة جذور الصراع وإنهاء الاحتلال، وفي السياق نفسه، شدد وزير الخارجية المصري على أن معبر رفح «لن يكون بوابة للتهجير»، داعيا إلى نشر «قوة استقرار دولية» على

الخصخصة وأوهام «الحل السريع»



كشفت الأزمة السورية المستمرة وما رافقها من تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة هشاشة بني المؤسسات وتفكك الروابط المفترضة بينها وبين السوريين. تعكس تلك الهشاشة جوهر المشكلة، فهي لم تقتصر على الطريقة التي جرى بها رسم سياسات محددة كانت أساساً في بناء المؤسسات المختلفة، بل تعداها إلى أسلوب التعامل معها وكيفية إدارتها.

إيمان الأحمد

عن فشل جهاز الدولة والسلطة التي تديره في أن يكون عادلاً مع جميع أبناء المجتمع. التعليم، في جوهره، هو أحد الواجبات الأساسية للدولة وأحد تجليات شرعيتها المحددة بدرجة تحقيقها التزامات أساسية تجاه مواطنيها، في مقدمتها ضمان الحق في توفير تعليم جيد وميسور للجميع، وهذا الالتزام ليس إحساناً ولا خدمة اختيارية، بل واجباً مدنياً وأخلاقياً، بأقل تقدير، تقع مسؤوليته على عاتقها، وشكلاً من أشكال الاستثمار في بناء مواطن واع ومؤهل يملك القدرة ليس على رسم مصيره كفرد فقط، بل المشاركة الفاعلة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والمدنية. وعندما تتخلى الدولة عن مسؤوليتها هذه، وتراجع عن دورها لمصلحة القطاع الخاص فإنها لا تتخلى عن خدمة فحسب، بل تتخلى عن وظيفتها الأساسية كدولة.

هذا التخلي لا يهدد مستقبل الأفراد فقط، بل يهدد بناء المجتمع السياسي، فعندما يتحول التعليم من حق اجتماعي عام ومكفول إلى سلعة خاصة لا يستطيع الجميع الحصول عليها، وتضع الأسر أمام أعباء مالية ثقيلة تحرم أبناءها من الحصول على التعليم اللائق، فتتقوض بذلك فكرة «المواطنة المتساوية»، وتضعف ثقة المواطن بالمؤسسات التي يفترض بها خدمته، وتجعله يفكر بأنه أصبح في حلٍّ منها وغير مدين لها بأي شيء، وتتآكل بهذا المنطق أيضاً شرعية السلطة التي تديرها على أساس الوفاء بالتزامات المجتمع الأساسية.

من «حق» مجاني إلى «سلعة» مسعرة
اعتبر التعليم تاريخياً عاملاً أساسياً من عوامل

فعلى سبيل المثال، يعكس قطاع التعليم، تحولاً خطراً في مفهومه الأساسي، من مفهوم الحق المدني المكفول من الدولة لجميع أبنائها إلى مفهوم السلعة الخاصة الخاضعة لمنطق السوق. لا يعبر هذا التحول عن إخفاق إداري فحسب، بل هو مؤشر على أزمة أعمق تمس العقد الاجتماعي الذي يربط الدولة بمجتمعها. فالادعاء بأن التعليم لا يؤثر في التحولات الاجتماعية والعقد الاجتماعي هو ادعاء يتجاهل الأبعاد السياسية والاجتماعية للعملية التعليمية. ويغض الطرف عن كون المدرسة والجامعة ساحتين لصراع صامت، صراع على الموارد، والشرعية، والمكانة. حيث تخاض معارك بناء الهوية والانتماء، إذ تصاغ، إلى جانب القدرات المعرفية، شخصية المواطن وتحدد، إلى حد ما، درجة وعيه وإمكانية مشاركته اللاحقة في الحياة العامة وبناء البلاد.

مصادر «الشرعية»

أثرت الأزمة وتبعاتها الاقتصادية على الأسرة بالعموم، وعلى دورها في دعم التعليم على وجه الخصوص، وما زالت مشكلات الوضع المعاشي تتفاقم وتؤسس لمشكلات اجتماعية عميقة، حيث تشارك عملية خصخصة التعليم وتسليعه في تعميق أزمة «إعادة الإنتاج الاجتماعي» ككل، والتي يشير مضمونها إلى «عمليات إنتاج واستمرارية الجماعات عبر الأجيال، خاصة عبر التعليم والأسرة، حيث يتم نقل الثقافة والقيم والمكانة»، فالخصخصة والتسليع ليست سوى أحد الأعراض لمرض أعمق يهدد البنى الاجتماعية برمتها، وتعير

التقدم الاجتماعي وغالبا ما كان ينظر إليه كأداة للتطور وأحد جسور الترقى والصعود في السلم الاجتماعي، إذ كان بإمكان الأسر الكادحة أن تستثمر فيه لكونه يبني على قيم اجتماعية يقدرها المجتمع كالاجتهاد مثلاً، و«رأس مال ثقافي» يساهم في تحسين مكانتها الاجتماعية من خلال تعليم أبنائها، تؤدي خصخصة التعليم إلى زوال مثل هكذا خيار، إذ يصبح العائق المالي حاسماً، يجبرها على اللجوء إلى خيارات تعليمية أقل جودة، في المقابل تعزز الأسر الغنية والمترفة مكانتها بشراء تعليم نوعي يضمن لأبنائها مواقع اجتماعية ووظيفية مرموقة.

يعمق هذا التوجه الفوارق الطبقيّة ويحوّل التعليم إلى أداة لخدمة المصالح الضيقة «للخب» التي ساهمت باننتاجه وإحدى اليات إعادة إنتاج التفاوت الطبقي القائم وتكريسه لأجيال قادمة من جهة، كما تمتد آثار هذا التحول لتصيب البنية الاجتماعية والنفسية من جهة أخرى، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، ومن نتائجها «أمية وظيفية» لحاملي الشهادات الذين لا يجدون عملاً يليق بهم، وبطالة تلتهم ما تبقى من أحلام الشباب، وهجرة تفرغ البلاد من عقول أبنائها وطاقتهم. كما تسبب الضغوط المالية الهائلة الملقاة على كاهل الأسرة لتمويل تعليم أبنائها، توترات أسرية حادة، ويؤثر على استقرار بنيتها الداخلية، فالشعور بالعجز أمام مستقبل الأبناء، والتحول من حلم «التطور وبناء المستقبل» إلى كابوس «النجاة من الحاضر»، يولد اغتراباً عميقاً وتوتراً يضعف البنى الأسرية من الداخل، ويحد من قدرة الأسرة على أداء وظيفتها التربوية والنفسية. ويتحول التعليم الذي كان يفترض أن يكون عامل استقرار وتحصين، إلى مصدر قلق وتوتر.

هروب من الاستحقاقات

ثمة أهمية لمشاركة المجتمع والناس الواسعة في الحياة السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، وبالتالي مشاركتهم في إدارة الموارد وتوجيهها للصالح العام، مما يسمح ببناء حالة من الاستقرار، توفر بدورها إمكانية خلق الفرصة المناسبة ليس لتلبية حاجات الناس المختلفة على المستوى الاقتصادي فقط، بل لإعادة بناء البنى الاجتماعية المختلفة، على المستوى السياسي والاجتماعي وتطويرها، بحيث تلعب دورها في التعامل مع أعباء ونواتج الأزمات والتي تفوق قدرة أي مؤسسة لوحدها على الاستيعاب ووضع الحلول المناسبة.

إن «خصخصة الأعباء الاجتماعية» ومنها التعليم، ليست سوى هروب من الاستحقاقات الوطنية، فهذا النهج لا يفاقم الأزمات القائمة فحسب، بل يعمقها ويفقد معها المجتمع أدوات الجماعة في مواجهة تحديات ومشكلات مترابطة لا يمكن حلها دون مشاركة مجتمعية حقيقية وواسعة.

مسؤولية وطنية بامتياز

إن تحول التعليم من حق إلى سلعة في سورية ليس مؤشر تراجع دور الدولة في ضمان حقوق مواطنيها فحسب، فلقد برهنت التحولات الاجتماعية الناتجة عن هذا المسار أن التخلي عن التعليم كمسؤولية وطنية يهدد بشكل مباشر تماسك المجتمع واستقراره السياسي على المدى البعيد.

يوضح واقع التعليم في سورية اليوم أنه أكثر من مجرد أزمة قطاع، أو مؤسسة، لذلك، تتطلب المعالجة الحقيقية لهذه الأزمة إعادة الاعتبار إلى مفهوم التعليم بصفته «استثماراً وطنياً استراتيجياً» في مستقبل البلاد ووحدة نسيجها الاجتماعي، وحفاً أساسياً من حقوق أبنائها جميعاً، وليس مجرد نشاط تجاري، أو سلعة خاصة، أو امتيازاً لفئة دون أخرى. كما يتطلب استعادة جدية لدور الدولة وفاعليتها كمنظم وضامن للحق في تعليم جيد وشامل للجميع، وذلك من خلال سياسات تعيد بناء الثقة وتأسيس الشرعية على أساس تحقيق أعلى درجة من المساواة وتجدد بناء عقد اجتماعي على أسس من الكفاءة والإنصاف.

الجمال والتجميل صرعة العصر بلا ضمانات وعلى أيدي غير متخصصة، والضحايا إلى ازدياد!



لم يعد البحث عن الجمال والتجميل مقتصرًا على المشاهير بل تعدى ذلك وصوّف إلى شرائح اجتماعية واسعة، وعلى اختلاف إجراءاته، فلم يعد حكراً على الميسورين بل أصبح مقصداً لأصحاب الدخل المتوسط والمحدود أحياناً، والأهم أن القائمين عليه ليسوا من المتخصصين فقط، بل لكل من اتبع دورة تدريبية قصيرة فأصبح «خبيراً وأخصائياً تجميلياً» بلا أي مؤهل طبي حقيقي لممارسة هذا النوع من التدخلات شبه الطبية «التجميل غير الجراحي»، من حقن البوتوكس والفيلر، إلى الليزر لإزالة الشعر وغيرها، وتحت شعار «موجة العصر» بات التجميل كالسيل الجارف يكتسح عقول النساء والرجال على حدٍ سواء، وسط فوضى قانونية وأخلاقية عارمة.

رشا عيد

صرعة العصر!

وتنتشر في مراكز التجميل والعيادات وحتى صالونات الحلاقة، مطلقاً إعلاناتها الترويجية والتسويقية، سواء أكانت عمليات تجميل جراحية أو إجراء تجميلياً غير جراحي، كجزء من ثقافة استهلاكية فرضتها الليبرالية المشوهة والمعوّمة، جرى ويجري تعميمها وتكريسها منذ عقود، فكل إجراء تداعياته التي لا تخلو من المخاطر والأعراض، ومع ذلك يبدو أن «الموضة» أقوى من ذلك.

ليتحول الباحث عن الجمال إلى مهووس أمام سلسلة من الإجراءات التي تحتاج ملاحقة دائمة لقصر جدواها الزمني، وتتطلب إعادة العملية بين الحين والآخر لأن المواد المستخدمة فيها يستهلكها الجسم وتزول تدريجياً، كتغطية التجاعيد بالبوتوكس وملء الشفاة بالفيلر، مع تكلفة مرتفعة في كل مرة تصل إلى مئات آلاف الليرات السورية، و«كلو لأن اللي بدو يتجمل بدو يتحمل!».

كل من هبّ ودبّ

ازدادت التنافسية في هذا المجال لتحقيق المزيد من الأرباح، ودخله غير المتخصصين وما ترتب عليه من نتائج سلبية على المرضى أو من تغريهم الإعلانات، ليدفعوا ضريبة التجميل من جيبهم ومن صحتهم وجمالهم، فيسقط ضحايا أكثر.

فهذه العمليات تعتبر بسيطة ولا تتطلب مكاناً مخصصاً، وبالتالي بيئات عمل غير آمنة

فالسكوت الرسمي فسح المجال لمراكز التجميل غير المرخصة وغير التخصصية لتسرح وترمح كما يحلو لها وتضاعف أرباحها.

فالواقع بحاجة ملحة لإطلاق حملات توعية حول مخاطر هذه الإجراءات الواهمة بالجمال السريع والتي قد تتطلب أحياناً تدخلاً جراحياً أو علاجاً طويلاً بسبب المضاعفات، كذلك التحرك العاجل من قبل الجهات الرقابية لإغلاق المراكز غير المرخصة ومحاسبة القائمين على هذه الممارسات الخطرة.

وإلا فاستمرار التجاهل الرسمي يعني الرضا بهذا الواقع والاستفادة منه بشكل ما، والنتيجة مزيد من الضحايا أمام أرباح طائلة في ظل هذه الفوضى!

التجميلية وغير التجميلية، ويقتصر عمله على تخصص «الغم» فقط، كما شدد على ضرورة التقيد تحت طائلة المساءلة القانونية.

المطلوب ضوابط وقرارات واضحة

لا يكفي التعميم الرسمي المحدود مكاناً، بل الواقع يتطلب مراقبة ومتابعة ومحاسبة عامة، فالمسؤولية لا تقع على المراكز غير المرخصة فقط، وقاصديها من المواطنين، إنما على وزارة الصحة ونقابة الأطباء التي تلتزم الصمت والتجاهل لانتهاكات تجري على مرأى ومسمع الجميع دون أي مساع حقيقية للتدخل ووضع حد لهذا الانفلات بتنظيم القطاع وضبط المخالفات وحماية المهنة من الدخلاء،

تحت شعار «طب الأسنان التجميلي»

أصبح بعض أطباء الأسنان جزءاً من هذه الموجة، مع تزايد الإقبال طمعاً بأرباح طائلة مما يثير جدلاً واسعاً حول الحدود الفاصلة بين التخصصات، حيث قدرت نسبة العاملين بهذا القطاع من غير المتخصصين بـ 20%. فقد أكدت مديرية الصحة في اللاذقية وفق تعميمها الأخير إلى المنشآت الصحية على منع عمل طبيب الأسنان في الإجراءات الجراحية

عندما يصبح المطر كابوساً للسكان في مناطق الفقر وينذر بكارثة إنسانية!



ينكرر مشهد تردي الخدمات في مناطق الفقر «المخالفات والعشوائيات»، وخاصة على مستوى البنى التحتية للشبكات العامة، من الكهرباء إلى المياه والهاتف والصرف الصحي.

منية سليمان

فمع دخول فصل الشتاء وتكرار المنخفضات الماطرة، تتكشف هشاشة شبكات الصرف الصحي والمطريات ليتحول هذا الإهمال الرسمي إلى تهديد مباشر لحياة آلاف المواطنين وصحتهم رغم تكرار الشكاوى، لكن الجهات المعنية تهوى سياسة الحلول الترفيقية وإن استمر الحال هكذا 30 عاماً إضافية! فشبكة الصرف الصحي في حي المزة 86 في دمشق مثلاً، وهو أحد أكبر الأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان، متهاكلة منذ أكثر من 30

عاماً، والطول التي تقدمها المحافظة لا تتجاوز عمليات «تسليك مؤقتة» لا يعالج المشكلة جذرياً وتحميل الأهالي تكاليف باهظة مع كل صيانة، فهم اعتادوا اللامبالاة الرسمية أمام مطالبهم لتحسين واقع الخدمات، فهو إهمال بذرائع لا تعد ولا تحصى عن التكاليف أو عدم توفر التجهيزات والآليات، إلى تبرير الوضع المأساوي بالطابع العشوائي لتمديد هذه الشبكات بعيداً عن أي دراسة فنية أو الأخذ بالاعتبار تعدادها السكاني الكبير.

ليترك السكان لمصيرهم يرزحون تحت وطأة مخاطر صحية وبيئية، أمام فيض المياه الآسنة في الشوارع والمنازل إلى انتشار الروائح الكريهة والقوارض والحشرات، البيئة الخصبية للأمراض الخطرة.

ناهيك عن تحول الشوارع إلى مستنقعات مع اشتداد هطول الأمطار، مما يعيق الحركة وتنقل السكان ليضاعف معاناتهم في الوصول إلى أعمالهم أو مدارسهم. هذه الصورة ليست استثناءً لحي دون آخر بل صورة عامة لمناطق الفقر من حي التضامن إلى المزة 86 وحمات ركن الدين والصالحية المرتفعة وعش الورور، كما غيرها، وكأنهم منبذون من قبل الجهات

المسؤولة عن هذه الخدمات، كحالهم المهمش الذي فرض عليهم السكن في مناطق المخالفات والعشوائيات، مُجبرين تحت أوضاع اقتصادية ومعيشية خانقة. هذا الخلل الكبير لا يتحمل انتظار خطة العام القادم لمعالجة المشكلة بل خطة طارئة وحلول عاجلة، لا

وعود وتسويق وحديث رسمي لا يغني ولا ييسمن منذ عقود، لاستبدال خطوط الصرف الصحي في هذه الأحياء، التي ما زالت تنتظر المصادقة أو الإجراءات الحثيثة والواعدة لتنظيف المصارف والشوابع المطرية والواقع يحتقن ويصرخ أمام وعود لا تتجاوز

إطار التصريحات وتبقى على الورق، فالشكاوى تريد أذناً مصغية «محافظة، بلدية، وإدارة محلية» والواقع لا يحتمل التأجيل. ففُقرت الأجراس في وجه كل مسؤول، والتحرك قبل فوات الأوان واجب ومسؤولية من يفترض أنهم أوصياء على حياة الناس!

تحديات حق تقرير المصير وإغراء الانفصال في العالم المعاصر



يعدّ حقّ تقرير المصير واحداً من أكثر المفاهيم السياسية التي شهدت تحولات جوهرية عبر التاريخ، إذ تغيّرت مضامينه بتغير الظروف الدولية وتطور بنية الدولة الحديثة. فمنذ أن برز المفهوم في صورته الأولى إبان الثورتين الفرنسية والأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر، مروراً بصياغته القومية في أوروبا القرن التاسع عشر، وصولاً إلى تكريسها في القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ظل حقّ تقرير المصير محورياً صراعياً يحدد مصائر شعوب ودول، ويعيد رسم الخرائط السياسية عالمياً.

■ عاصم حوج

ففي الثورة الفرنسية، برزت الفكرة عبر شعار أن «الأمة هي مصدر الشرعية»، وفي الثورة الأمريكية عبر تأكيد المستعمرات الـ13 أن للشعوب الحق في اختيار حكومتها، أثناء مواجهة الهيمنة البريطانية. لاحقاً، حمل رواد الفكر القومي -خصوصاً في ألمانيا وإيطاليا- الراية، حين نادوا بحق الأمم في تشكيل دولها الخاصة. لكن التحول الأكبر جاء مع الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون مطلع القرن العشرين، ومبادئه الأربعة عشر التي جعلت من «حق تقرير المصير» قاعدة لبناء توازنات ما بعد الحرب العالمية الأولى.

أما الصياغة النظرية الأكثر اكتمالاً، فكانت على يد فلاديمير لينين الذي يُعد أول من استخدم مصطلح «حق الأمم في تقرير مصيرها» بصيغته المتداولة اليوم، حين اعتبر هذا الحق شرطاً حقاً مشروعاً لتحرير الشعوب في سياق عملية التقدم الاجتماعي، ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 ليمنح المفهوم بُعداً قانونياً، قبل أن تتكرّس مرجعيته في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام 1966، ليصبح ركيزة قانونية في العلاقات الدولية.

التحدي الاقتصادي - النقدي

مع موجات التحرر في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، أصبح حق تقرير المصير الإطار السياسي الذي خاضت عبره الشعوب معاركها لإنهاء الاستعمار التقليدي. تشكلت دول جديدة، وولد جيل كامل من الجمهوريات المستقلة، محمولاً على وعود الحرية والسيادة والتنمية.

لكن سرعان ما تبين أن الاستقلال السياسي، رغم أهميته التاريخية، لم يكن كافياً لتأسيس استقلال حقيقي. فمع تفكك الإمبراطوريات العسكرية التقليدية، ظهر نمط جديد من الهيمنة، تمارسه القوى الكبرى عبر الاقتصاد والعملة والديون. وشكلت اتفاقية بريتون وودز عام 1944 مفترق طرق حاسماً، حين زُسخ الدولار كعملة احتياط عالمية، ما منح الولايات المتحدة سلطة استثنائية على النظام المالي الدولي.

وهكذا باتت واشنطن -بحكم سيطرتها على مفاصل النظام النقدي العالمي- شريكاً إجبارياً في كل عملية تبادل تجاري، من خلال رسالة الدولار واحتياطياته في البنوك المركزية. ومع تصاعد الاعتماد على القروض والديون، تحول الاقتصاد ذاته إلى آلية ضغط سياسي، نستطيع أن نسميه اليوم «بالاستعمار الدولارى». وما العقوبات الأمريكية، ولا الرسوم الجمركية، ولا أدوات حصار التحويلات المالية، إلا مظاهر لهذه الهيمنة التي تجعل من استقلال كثير من الدول استقلالاً هشاً منقوصاً.

لذلك أخذ مفهوم السيادة يتوسع ليشمل **السيادة الاقتصادية والنقدية** باعتبارها جزءاً من حق تقرير المصير. فالتحرر السياسي في غياب التحرر الاقتصادي ليس قادراً على تأمين حرية القرار الوطني، ولا حماية الاستقلال من الابتزاز المالي أو العقوبات العابرة للحدود، وهذا ما يفسر الفوضى العارمة في العلاقات الدولية وعدم استقرار نموذج الدولة التابعة.

التحدي الرقمي

مع الثورة العلمية التقنية التي يعيشها العالم اليوم، بات مفهوم حق تقرير المصير يحتاج إلى قراءة

جديدة، لكن هذه المرة في سياق مختلف كلياً؛ عالم تحكمه البيانات، وتتحرك قواته العسكرية وفق أنظمة تحديد المواقع، وتدار اقتصادات دوله عبر شبكات رقمية عابرة للحدود.

لم يعد سؤال السيادة محصوراً في الأرض والحدود والقوة العسكرية، بل صار يشمل **السيادة الرقمية**، فالدول التي تعتمد بشكل كامل على منظومات تكنولوجية خارجية، تجد نفسها في موقع هش أمام إمكانات الاختراق، والتجسس، وتعطيل البنى التحتية الحساسة. اليوم، تتحكم في الفضاء الرقمي العالمي أربع منظومات رئيسية لتحديد المواقع والملاحة: النظام الأمريكي «GPS» -النظام الصيني «BeiDou»- النظام الروسي «GLONASS»- النظام الأوروبي «GALILEO».

ظهرت هذه التعددية الرقمية قطع الطريق أمام احتكار واشنطن لهذا المجال لعقود، بعدما كان ينظر إلى نظام GPS على أنه خدمة مدنية مفتوحة، بينما استخدمته الولايات المتحدة كأداة تفوق عسكرية وسياسية واضحة. وما حدث خلال ضربات أمريكية دقيقة لأهداف إيرانية، أو أثناء عمليات عسكرية في الشرق الأوسط، إلا مثال على قدرة الدولة التي تسيطر على البنية التكنولوجية على التأثير المباشر في السيادة الوطنية لغيرها.

ومع توسع الذكاء الاصطناعي، وتزايد الاعتماد على قواعد البيانات العملاقة، تتعاظم الحاجة إلى بناء أنظمة وطنية أو إقليمية مستقلة قادرة على حماية المعلومات والاتصالات. وهكذا يصبح «التحرر الرقمي» أحد الشروط الجديدة لحق تقرير المصير في زمن التكنولوجيا.

التحدي السياسي - القانوني

إضافة إلى ما سبق ثمة تحديات ذات طابع إجرائي بأبعاد سياسية - قانونية فالتجربة التكنولوجية مثلاً، اصطدمت بموقف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وتجربة استفتاء إقليم كردستان عام 1917 تعرضت لانتكاسة على إثر موقف مجلس الأمن الدولي، والصحراء الغربية لم تسلم من تحديات من

هذا النوع، أما التجارب التي اعتمدت على اعتراف دولة أو مجموعة دول فلم تتجاوز إلا حدود الاعتراف الوظيفي وبقيت تجارب هشة تحت رحمة التجاذب الدولي والإقليمي

حقّ تقرير المصير بين المثالية والواقع

أمام هذه التحديات مجموعة أو فرادى، يبدو واضحاً أن حق تقرير المصير لم يعد مجرد حق لشعب يطالب باستقلاله السياسي، بل صار منظومة شاملة من الحقوق المتشابكة: **سياسية - قانونية، اقتصادية - نقدية، رقمية، وسيبرانية**

فلا استقلال بلا سيطرة على العملة الوطنية، ولا سيادة بلا حماية للبيانات، ولا حرية قرار بلا قدرة على الفكك من الضغوط الاقتصادية. وفي عالم يتجه نحو تعددية قطبية، تتغير قواعد الجغرافيا السياسية بسرعة أكبر من قدرة الدول الصغيرة على التكيف، وبالتالي فإن «حق تقرير المصير» بالصيغة الكلاسيكية وتفسيره بالانفصال حصراً ليس بالضرورة أن يكون معياراً للتحرر، بل قد يكون باباً لهزائم تاريخية جديدة.

ومع ذلك، فإن تطور المفهوم منذ الثورة الفرنسية حتى عصر الذكاء الاصطناعي تظهر أنه مفهوم حي، يتوسع بقدر ما يتغير العالم. حق تقرير المصير اليوم لم يعد مجرد شعار سياسي، بل أصبح معركة مركبة تتداخل فيها القوة العسكرية مع الرقمنة، والمنصات الإلكترونية مع الدبلوماسية التقليدية، في عالم باتت فيه السيادة شبكة معقدة من المعايير التي تتجاوز الحدود والجيوش.

إن التحدي الحقيقي يكمن في قدرة الدول - خصوصاً النامية منها- على إعادة تعريف استقلالها بما يتناسب مع أدوات القرن الحادي والعشرين، بعيداً عن أوهام التحرر الشكلي، أو المزيد من التفكيك، وبمنظور يُدرك أن المعركة لم تعد تُخاض على الأرض فقط، بل في الفضاء الرقمي والمجال المالي وفي قلب تكنولوجيا المستقبل، أي تأمين شرط الحرية الفعلي والمتكامل كحق مشروع وفق وقائع العالم المعاصر.

تتعاظم الحاجة إلى بناء أنظمة وطنية أو إقليمية مستقلة قادرة على حماية المعلومات والاتصالات ويصبح «التحرر الرقمي» أحد الشروط الجديدة لحق تقرير المصير في زمن التكنولوجيا

«روزا لوكسمبورغ» بريئة منهم

يدعو موقف بعض الكتاب التونسيين من «مهرجان القراءة» الذي تنظمه منظمة روزا لوكسمبورغ» للتفكير والتأمل.



■ إيمان ذباب

منها مبلغ إخراس موظفيها في الأردن وفلسطين ودول أخرى ومنعهم من الإعلان عن مواقفهم الميدانية المساندة للحق الفلسطيني. موقف لا يكتفي «بالحياد» إذا كان ثمة حياة، لكنها الأزمنة القاتمة أو «رفع العصا من الوسط». وهو بالتالي موقف لا يتيح لي، أنبصفتي لشخصية توضح قناعاتي المبدئية لتعامل معها وأكون حاضرا في تظاهرة تنظمها وتعلنها «انتصارا للإنسان»، فيما الإنسان يمتحن اليوم رأسا في غزة». وتابع مضيفا: «أشكر الضديق ناظم بن إبراهيم الذي نبهني إلى هذا الأمر. واعتذر من الأصدقاء في تونس الذين وافقت على دعوتهم أول الأمر جاهلا بطبيعة المؤسسة التي تسندهم.

لكن، ثمة ما يعلو على مثل هذا ويتقدمه. هذا الموقف يلزمني وحدي. لا أستطيع أن ألقى مداخلة عنوانها «الحياة في لسان آخر» في تظاهرة تنظمها مؤسسة ألمانية تنتكر لذلك الشاعر التاريخي الذي صار ورقيا زانفا: **Wieder Nie!** وتقف ضد الحياة وإنسانها الذي لا يتجزأ».

«لا مرة أخرى»

تظهر كلمات التدوينة المنشورة موقفا واضحا لا لبس فيه لصاحبه ومن سانده من زملائه الكتاب، ومنهم الروائية أمنة الرميلى التي أعلنت انسحابها بعد موقف القرقي، مؤكدة أنها كانت «تثق» في الخلفية اليسارية لهذه المنظمة التي دأبت منذ عام 2011 على تمويل عدد كبير من التظاهرات الأدبية بالتعاون مع أحزاب ومنظمات في تونس. إضافة إلى

فقد أعلن عدد من الكتاب التونسيين عن مقاطعة «مهرجان القراءة» الذي تنوي «منظمة روزا لوكسمبورغ» تنظيمه في تونس تحت محور «الأدب والهجرة» بين 7 و5 كانون الأول الجاري.

جاء هذا الموقف على إثر تدوينة نشرها الشاعر والمترجم أشرف القرقي أعلن فيها عن انسحابه من المهرجان على خلفية «منع» المنظمة العاملين معها في الأردن وفلسطين التعبير عن مواقفهم مما يحدث في غزة من إبادة جماعية.

تعرف منظمة «روزا لوكسمبورغ» نفسها على أنها مؤسسة غير ربحية. تعد جزءا من «الثقافة السياسية» الألمانية. ترتبط فكريا بحزب اليسار الألماني (LINKE DIE)، لكنها مستقلة عنه إداريا! تتلقى تمويلها العام من الحزب، كما تحصل أيضا على تمويل من الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية ووزارة الخارجية الألمانية من أجل نشاطها الدولي، من خلال مكاتبها المنتشرة في جميع أنحاء العالم، ومنها مكتب شمال إفريقيا في تونس الذي ينظم فعاليات مثل «مهرجان القراءة» المذكور سابقا.

«رفع العصا من الوسط»

أكد القرقي في تدوينته: «كنت قد نشرت صباح أمس إعلانا عن مشاركتي في «مهرجان روزا لوكسمبورغ للقراءة». وقد كنت غافلا للأسف عن موقف هذه المؤسسة «اليسارية» من الإبادة في غزة. موقف بلغ

المناهض للقمع، بل يثير الجدل والتساؤل حول فكرة اليسار نفسها ومحاولات منظمات كهذه تمثيله عبر استيعاب رمز ثوري «اسم روزا لوكسمبورغ» وتفريغه من محتواه الثوري الجذري وتحويله بأحسن الأحوال إلى نشاط تعليمي وإصلاحي داخل «النظام القائم» وإدراجه «كيسار مؤسسي» ضمن بنيتها السياسية والقانونية المقبولة. كما يلعب الإعلام الغربي المهيمن، دورا محوريا في تعزيز هذا النموذج من «اليسار الاسمي»، عبر تشويه الحقائق واستخدام استراتيجيات التضليل وإعادة صياغة المصطلحات والمفاهيم بما يخدم الطرف المهيمن.

الروائية هند الزبيدي، والناقد عمر حفيظ، والروائي والناشر وليد بن أحمد، والشعراء يوسف خديم الله، ومحمد صديق الرحموني ومحمد بوحوش وغيرهم... ممن أعلنوا مقاطعة «المهرجان» ووصفوا موقف المنظمة المعلن من خلال «منع موظفيها في الأردن وفلسطين من التعبير عن مواقفهم المساندة للحق الفلسطيني» بأنه ينتكر للشاعر التاريخي لمناهضة الفاشية «Wieder Nie!» «لا مرة أخرى». لا يكتفي إعلان الكتاب بإظهار مازق «المنظمة» وتناقض موقفها الواضح مع إرث «صاحبة الاسم روزا لوكسمبورغ» اليساري والأممي

مقاطعة أوروبية جديدة «لا غناء مع مرتكبي الإبادة»



على الأسرى الفلسطينيين، وهو ما قد يشمل البرغوثي. وتستحضر حملة الإفراج عن البرغوثي الحركة الثقافية العالمية التي ساهمت في تحرير نيلسون مانديلا وإنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وقد صرح مانديلا عام 2002 قائلا: «ما يحدث للبرغوثي هو نفس ما حدث لي».

البرغوثي، بما في ذلك خلال صفقة تبادل الأسرى الأخيرة بعد وقف إطلاق النار في حرب غزة في أكتوبر، لا يعود إلى تقييم استخباراتي يشير إلى تهديد أمني، بل إلى تأثيره المحتمل في تعزيز الوحدة الفلسطينية وإحياء الزخم نحو حل الدولتين» كما يثار القلق من محاولات حكومة الاحتلال المستمرة بتمرير قوانين جديدة تسمح لها بفرض عقوبة الإعدام

فيليب بولمان، زادي سميت، تيلدا سوينتون ومارك روفالو، بالإضافة إلى المذيع ولاعب كرة القدم السابق جاري لاينكر. كما تشمل الموسيقيين ستينغ، بول سايمون، واتي لينوكس، والممثل والمقدم ستيفن فراي وكاتبة الطهي البريطانية دليا سميت، والمخرج ريتشارد آير وفنانين آخرين. ويرى بعض هؤلاء أن «رفض إسرائيل» المستمر لإطلاق سراح

أعلنت أربع دول أوروبية مقاطعة مسابقة «يوروفيجن» لعام 2026، في خطوة غير مسبقة بعدما أصر «اتحاد الإذاعات الأوروبية» المنظم لمسابقة الغناء الدولية التي تقام سنويا منذ عام 1956، على السماح «لإسرائيل» بالمشاركة تحت ذريعة «الحياد السياسي»، رغم الإبادة والمجازر التي ارتكبتها في غزة.

وهكذا تحول «يوروفيجن» إلى ساحة صراع أثارته المقاطعة والتي تشكل خطوة جديدة في إعادة تعريف الحدود بين الترفيه والسياسة، وبين الصمت والتواطؤ. أكثر من كونها مجرد انسحاب فني.

البرغوثي ومانديلا

إضافة إلى ذلك دعت أكثر من 200 شخصية ثقافية بارزة لإطلاق سراح الأسير الفلسطيني مروان البرغوثي، وأكدت في البيان الكامل لهذه المجموعة: «نعتبر عن قلوبنا البالغ إزاء استمرار سجن مروان البرغوثي، وسوء معاملته العنيف وإنكار حقوقه القانونية أثناء اعتقاله. وندعو الأمم المتحدة وحكومات العالم للعمل بنشاط من أجل الإفراج عنه من السجن الإسرائيلي». وتضم قائمة المندوبين بإطلاق سراح البرغوثي مجموعة متنوعة من الكتاب، مثل مارجريت أتوود،

وأرجعت الإذاعات الرسمية للدول الأربع «إيرلندا وإسبانيا وهولندا وسلوفينيا» انسحابها من المسابقة إلى استمرار العمليات العسكرية في غزة من جهة، وما خلفته من مأس إنسانية طالت الفلسطينيين بشكل مباشر وأكثر من عشرين ألف طفل من جهة أخرى، وتحدثت هذه الهيئات بوضوح عن استحالة المشاركة في حدث احتفالي بينما ترتكب الفظائع على مرأى العالم. كشفت المقاطعة الانحياز السياسي وازدوجية المعايير داخل الفضاء الثقافي الأوروبي. وأدى ردّ الاتحاد على هذه الاتهامات، وتجاوزه المطالب بإجراء تصويت سري على أهلية «إسرائيل» واكتفائه بإجراءات تقنية مبررا باعتباره دفاعا عن «حياد» المسابقة على الرغم من حقيقة أنهم سبق أن استبعدوا روسيا عام 2022

إنعاش أم إقصاء؟ جدل المقاسم الصناعية بين تشجيع الاستثمار ومخاوف الاستحواذ



منحت وزارة الاقتصاد والصناعة- وفق ما نشرته وكالة سانا بتاريخ 25 تشرين الأول 2025- أصحاب المقاسم في المدن الصناعية مهلة 90 يوماً للشروع الفعلي بعمليات الإنشاء والبناء أو التخلي عن المقسم للغير. أما المدة الإجمالية للمشروع كي يدخل مرحلة الإنتاج الفعلي فقد حددتها الوزارة بسنة واحدة فقط، بدءاً من تاريخ تسوية الوضع أو نقل الملكية.

يصعب تحقيقه دون إصلاحات كبرى

تحديد مدة سنة واحدة للدخول في مرحلة الإنتاج الفعلي يبدو منطقياً في بيئة صناعية مستقرة، لكن في السياق المحلي، يظهر التحدي بوضوح:

أولاً: دورة الإنشاء الصناعية عادة تستغرق 12-18 شهراً في الظروف الطبيعية وتشمل: الأعمال الإنشائية- تركيب الآلات- التجريب الفني- التعاقدات التشغيلية- التدريب- الحصول على الموافقات النهائية.

هذا الإطار الزمني يتقلص في القرار إلى سنة واحدة، ضمن بيئة تعاني أساساً من صعوبات الطاقة- بطء توريد الآلات- تأخر التصاريح- نقص العمالة الفنية.

ثانياً: لا يمكن لمعامل جديدة دخول الإنتاج فيما المعامل القائمة أصلاً تعمل بنصف طاقتها أو أقل.

فالمعامل العاملة تواجه تحديات كبرى في... تأمين الكهرباء والوقود- تأمين المواد الأولية- الحفاظ على العمالة- مواجهة السوق المليئة بالمستوردات الرخيصة والمهربات. فكيف يمكن لمنشأة جديدة أن تقف على قدميها خلال سنة فقط؟

مخاوف الصناعيين... بين سحب المقاسم وبين الاستحواذ عليها تحت الضغط بموازاة الأهداف المعلنة، ظهرت لدى الصناعيين ثلاثة مخاوف أساسية:

ضغط زمني يؤدي إلى البيع القسري، فالمهلة

بهايتين المهلتين، تبدو الحكومة وكأنها تدفع بقوة نحو «تحريك الاستثمار» ووضع حدّ لسنوات من الجمود داخل المدن الصناعية.

لكن قراءة أعمق تكشف أن هذا الضغط الزمني- رغم نيته الإيجابية المعلنة- يصطدم بواقع تشغيل معقد، وسوق غير عادلة، ومعيقات بنيوية تعاني منها المنشآت القائمة أصلاً، فكيف بالمشاريع التي لم تبدأ بعد؟

مهلة الـ 90 يوماً... ضغط للانطلاق ضمن بيئة غير مهيأة

المهلة الأولى- 90 يوماً- لا تطلب من المستثمر إنجاز الكثير على الورق، لكنها تطلب منه البدء الفعلي بالبناء أو التخلي عن المقسم. ومع أن هذا الهدف منطقي من ناحية تنظيمية، إلا أن عدداً كبيراً من الصناعيين يرون أنه:

مهلة ضيقة قياساً بطبيعة إجراءات الترخيص والإنشاء، أو بنقل الملكية. تتجاهل حجم الصعوبات التي تواجهها المنشآت العاملة نفسها.

قد تتحول إلى نافذة تضغط على المتعثرين وتدفعهم إلى البيع القسري. والسؤال الأوسع:

إذا كانت المنشآت العاملة منذ سنوات تكافح للبقاء، فكيف يمكن لمستثمر جديد البدء بالإنشاء خلال 90 يوماً؟

مهلة السنة الواحدة للإنتاج... سقف طموح

القصيرة قد تدفع أصحاب المشاريع المتعثرة إلى التخلي عن مقاسمهم بأسعار منخفضة، لصالح مستثمرين قادرين على التحرك السريع أو وسطاء يبحثون عن فرصة.

استعادة المقاسم لصالح الإدارة بذريعة عدم الالتزام، فتحدد سنة واحدة للإنتاج قد يتحول إلى أداة لسحب المقاسم وإعادة تخصيصها، خصوصاً إذا لم تراعى المعوقات الفعلية التي يعرفها الجميع.

فجوة ثقة في نوايا التطبيق لا في نص القرار، فالنوايا المعلنة إيجابية، لكن تجارب إزالة التراخيص أو التشدد في التنفيذ سابقاً تترك مجالاً للشك.

السياسة الاقتصادية الحالية تزيد الضغط على الصناعة ولا تدعمها

بعيداً عن المهل، يرى الصناعيون أن المشكلة العميقة تكمن في السياسة الاقتصادية القائمة على السوق المفتوحة، والتي:

تسمح بدخول منتجات مستوردة مدعومة في بلدانها، وهذه المنتجات تدخل السوق المحلي بأسعار أقل من كلفة الإنتاج المحلية، بسبب... دعم الطاقة- دعم النقل- دعم التصدير- الإعفاءات الضريبية في بلد المنشأ.

في المقابل... المنتج المحلي محروم من أي دعم، ويواجه كلف تشغيل أعلى من المتوسط العالمي.

التهرب يضرب الصناعة في الصميم، فالتهريب المستمر لمنتجات منافسة «بلا رسوم أو ضرائب» يخلق منافسة غير عادلة تجهض قدرة المعامل المحلية على البقاء.

تناقض بين خطاب «تشجيع الصناعة» وسياسة «السوق المفتوحة»، فالحكومة تطلب من المستثمر أن يبني معمله خلال أشهر... بينما تسمح في الوقت ذاته بدخول منتجات منافسة تقل أسعارها عن كلفة إنتاجه. هذه

المفارقة تجعل أي قرار بمهلة محددة- 90 يوماً أو سنة واحدة- غير قابل للتحقق من دون إصلاح بيئة السوق أولاً.

ماذا يحتاج القرار ليصبح قابلاً للتطبيق؟ حتى يصبح القرار محفزاً للاستثمار لا ضاغطاً عليه، لا بد من:

تحسين منظومة الطاقة وتخفيض تكاليف الإنتاج، فمن دون طاقة مستقرة وعادلة سعراً، لا معنى لمواعيد التنفيذ.

إصلاح إداري يسرع المعاملات ويوحد القنوات، فلا يمكن تنفيذ ما يتطلب سنة من الإجراءات خلال 90 يوماً.

ضبط التهريب وإعادة التوازن بين المنتج المحلي والمستورد، فالمنافسة يجب أن تكون عادلة قبل أن تكون مفتوحة.

تقديم تسهيلات حقيقية لا شكلية، على مستوى: التمويل- تقسيط الرسوم- تمديد المهل وفق احتياجات المشروع.

التحدي الأكبر... إصلاح البنية الصناعية

القرار الحكومي بنصه يبدو خطوة تنظيمية تهدف إلى تحريك المقاسم المجمدة وتحويلها إلى مشاريع منتجة.

لكن على أرض الواقع، ومع وجود مهلة 90 يوماً للبدء وسنة واحدة فقط للدخول في الإنتاج، يصبح تطبيق القرار تحدياً كبيراً

ضمن بيئة تفتقر للطاقة المستقرة، وتعاني من منافسة غير عادلة، وإدارة بطيئة، وبنية تشغيلية غير مكتملة، وسوق مفتوحة لمستوردات مدعومة ومهربات تضرب المنتج المحلي.

في ضوء ذلك، يبدو أن التحدي الأكبر اليوم ليس في منح مهلة، بل في إصلاح البيئة الصناعية بحيث يصبح الاستثمار ممكناً... لا مجرد استجابة لضغط زمني.